أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
16 مارس 2026م
27 رمضان 1447هـ
العدد 71

صورة مولدة بالذكاء الاصطناعي

حصاد

يحصد الجميع اليوم مرارات ما زرعوه خلال السنوات الثلاث الماضية. فمع دخول قرار واشنطن بتصنيف الحركة الإسلامية منظمة إرهابية دولية حيّز التنفيذ، تكون الحرب في السودان قد تجاوزت مجرد صراع على السلطة أو السيطرة على الأرض إلى مربعات جديدة. وبالتزامن أفرزت هذه المقتلة اقتصادًا خفيًا تديره شبكات تهريب وجريمة منظمة وجدت في الفوضى بيئة مثالية للتمدد. وتشير تقارير حديثة إلى تطور أكثر خطورة يتمثل في ظهور معامل لإنتاج المخدرات، وعلى رأسها الكبتاغون، داخل البلاد.

أيـــن المفـــر؟

دخل قرار وزارة الخارجية الأمريكية بإدراج تنظيم الإخوان في السودان والكيانات المرتبطة به ضمن قوائم المنظمات الإرهابية الأجنبية حيّز التنفيذ اليوم، بعد إعلان التصنيف في التاسع من مارس. وبذلك ينتقل القرار من مجرد موقف سياسي إلى واقع قانوني كامل التأثير، يفتح فصلاً جديداً في تعقيدات المشهد السوداني، ويضع الدولة ومؤسساتها، وعلى رأسها القوات المسلحة السودانية، أمام اختبار غير مسبوق في تاريخ العلاقة بين التنظيمات الأيديولوجية والدولة.

القرار في ظاهره يبدو امتداداً لسياسات أمريكية سابقة في تصنيف تنظيمات الإسلام السياسي أو الجماعات المسلحة ضمن قوائم الإرهاب، لكنه في جوهره يحمل خصوصية سودانية واضحة تجعل تداعياته مختلفة جذرياً عن تجارب أخرى في المنطقة. فالحالة السودانية، على خلاف معظم النماذج المعروفة، لا تتعلق بتنظيم يعمل في معارضة الدولة أو خارج بنيتها، بل بتنظيم ارتبط تاريخياً بمفاصل السلطة وتغلغل لسنوات طويلة داخل مؤسساتها.

من هنا تنبع المفارقة التي تجعل هذا القرار شديد الحساسية. ففي التجارب الإقليمية المقارنة، غالباً ما تكون الجماعات المصنّفة إرهابية كيانات منفصلة عن الدولة. فحزب الله في لبنان، رغم حضوره العسكري والسياسي الواسع، يبقى تنظيماً مستقلاً عن المؤسسة العسكرية الرسمية. كما أن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن، على الرغم من وجودها السياسي والاجتماعي، لا ترتبط بالمؤسسة العسكرية ولا تُعد جزءاً من بنية الدولة الأردنية التي لا تتبنى التصنيف الأمريكي للجماعة.

أما في السودان، فإن الوضع أكثر تعقيداً بكثير. فالحركة الإسلامية التي تشكل جماعة الإخوان أحد مكوناتها الرئيسية لم تكن مجرد تنظيم سياسي أو دعوي، بل كانت خلال عقود جزءاً من النظام الحاكم، وتغلغلت في مفاصل الدولة، من الأجهزة الأمنية إلى مؤسسات الإدارة والاقتصاد، وصولاً إلى شبكات النفوذ داخل المؤسسة العسكرية.

ولهذا فإن القرار الأمريكي لا يضع تنظيماً معارضاً للدولة في دائرة العقوبات فحسب، بل يضع الدولة نفسها أمام سؤال حاسم: كيف يمكن لمؤسسة رسمية أن تتعامل مع تنظيم أصبح مصنفاً دولياً كمنظمة إرهابية بينما تشير الوقائع إلى وجود علاقات سياسية أو تنظيمية أو حتى شخصية تربط بين بعض عناصره ومراكز النفوذ داخل أجهزة السلطة؟

هذا السؤال يتضاعف تعقيداً في ظل الحرب الدائرة في السودان، والتي جعلت المؤسسة العسكرية بقيادة عبد الفتاح البرهان الفاعل الأكثر حضوراً في معادلة السلطة. ففي لحظة الصراع الوجودي التي تمر بها الدولة، تصبح أي علاقات أو تحالفات داخلية ذات أهمية استراتيجية، لكن القرار الأمريكي يفرض معادلة جديدة: فالعلاقة مع تنظيم مصنف إرهابياً لم تعد مجرد مسألة داخلية، بل أصبحت قضية ذات تداعيات عالمية مباشرة.

التصنيف الأمريكي يترتب عليه منظومة كاملة من الإجراءات القانونية والمالية. فكل كيان أو فرد يثبت تعاونه مع التنظيم المصنف قد يصبح عرضة للعقوبات، بما في ذلك تجميد الأصول، وحظر التعامل المالي، وفرض قيود على الحركة الدولية. وهذه الإجراءات لا تستهدف التنظيم وحده، بل يمكن أن تمتد إلى شبكات الدعم السياسي والاقتصادي التي قد تكون مرتبطة به.

وهنا تكمن خطورة اللحظة بالنسبة للسودان. فإذا كان التنظيم المصنف يتحرك داخل شبكة من العلاقات المتداخلة مع مؤسسات الدولة، فإن أي تردد في حسم هذه العلاقة قد يفتح الباب أمام توسيع دائرة الضغوط الدولية، وربما نقل جزء من عبء التصنيف إلى مؤسسات رسمية.

ولذلك فإن القوات المسلحة السودانية تجد نفسها أمام مفترق طرق واضح:

إما أن تتخذ خطوات حاسمة تعيد رسم حدود العلاقة مع الحركة الإسلامية والتنظيمات المرتبطة بها، بما يقطع الطريق أمام أي التباس حول موقع هذه الجماعة، من الأجهزة الرسمية

أو أن تواجه واقعاً سياسياً أكثر تعقيداً قد يضعها تحت مجهر المجتمع الدولي ويعرضها لضغوط متصاعدة.

إن خطورة هذه المفارقة لا تكمن فقط في البعد القانوني للتصنيف، بل في رمزيته السياسية أيضاً. فالقرار الأمريكي يبعث برسالة واضحة مفادها أن المجتمع الدولي لم يعد ينظر إلى الحركات الإسلاموية في السودان بوصفها مجرد فاعل سياسي داخلي، بل بوصفها جزءاً من شبكة أوسع من التنظيمات التي يُنظر إليها كتهديد أمني عابر للحدود.

وهذا التحول في النظرة الدولية يعني أن المرحلة القادمة قد تشهد إعادة تشكيل كاملة لطبيعة التعامل الدولي مع السودان، ليس فقط على مستوى العلاقات السياسية، بل أيضاً على مستوى المساعدات الاقتصادية والتعاون الأمني والمالي.

ولعل ما يجعل الحالة السودانية أكثر حساسية هو أنها تمثل سابقة في طبيعة العلاقة بين الدولة والتنظيم المصنف. فالسودان قد يصبح أول نموذج في العالم يواجه فيه جيش وطني واقعاً يتمثل في تحالف أو تقاطع محتمل مع تنظيم مصنف إرهابياً من قبل قوة دولية كبرى.

وهذا الواقع يفرض على القوات المسلحة السودانية مراجعة عميقة لبنية تحالفاتها الداخلية، ليس فقط استجابة للضغوط الخارجية، بل أيضاً حفاظاً على شرعية احتكار القوة وعلى قدرتها على الانخراط في النظام الدولي دون عوائق أو عزلة.

في نهاية المطاف، لا يتعلق القرار الأمريكي بمجرد إدراج اسم تنظيم على قائمة العقوبات، بل يتعلق بإعادة تعريف العلاقة بين الدولة السودانية والحركة الإسلاموية التي لعبت دوراً محورياً في تاريخها السياسي خلال العقود الماضية.

ولهذا فإن السؤال الحقيقي الذي سيحدد مسار المرحلة المقبلة ليس ما إذا كان التنظيم قد تم تصنيفه إرهابياً، فذلك أصبح واقعاً قانونياً، بل كيف ستتعامل الدولة السودانية مع هذا الواقع الجديد.

فإما أن يكون التصنيف بداية لمرحلة تفكيك العلاقة التاريخية بين الدولة والتنظيمات الأيديولوجية، وفتح الطريق أمام إعادة بناء الدولة على أسس وطنية خالصة، أو أن يتحول إلى عامل جديد يضيف مزيداً من التعقيد إلى أزمة السودان المفتوحة، ويضع البلاد أمام عزلة دولية لا تقل خطورة عن أزماتها الداخلية.

الغلاف

وجهات نظر

من يملك الظل .. يملك الحكم
إعترافات «كبر» البرهـان عـارياً
عثمان فضل الله 16

فكي جبريل
حيدر المكاشفي 24

تصنيف الحركة الإسلامية السودانية ومالاته علي إمبراطوريتها الاقتصادية
عمر سيد احمد 35

هل السودان دولة تبحث عن أمة، أم أمة تكتشف ذاتها في قلب الأزمة؟
أحمد عثمان محمد المبارك 44

فذكِّرْ فَإِن الذكرى تَنفع السودانيين
محمد الأمين عبد النبي 56

المحامون ودورهم فى إعادة بناء الدولة السودانية.
محمد عمر شمينا 61

الإخوان والإرهاب..
تصنيف متأخر وحسابات مؤجلة
الهادي الشواف 68

حكاية من بيئتي (27)
عَظَمَة الكمالي (2/2)
محمد احمد الفيلابي 78

04 إقتصاد المخدرات في سودان الحرب
النزاع المسلح جعل البلاد بيئة خصبة لتصنيع الكبتاغون

09 الوقود في السودان بين وفرة الأرقام وأزمة الواقع

12 الشهـادة الثانوية.. محطة جديدة في الصراع؟

27 واشنطن تصنف الحركة الإسلامية منظمة إرهابية: ما هي خيارات ورهانات البرهان؟

30 الأخوان المسلمون جماعة إرهابية الدلالات السياسية والمآلات المحتملة

41 أطفال السودان في ليبيا معركة التعليم وحرب الرسوم

46 تداعيات التصعيد في منطقة دول الخليج على مسار الأزمة السودانية

49 الإسلاموية المرتبطة بالصراعات المسلحة
«أخوان السودان» في دائرة الإرهاب .. ليس مجرد قرار

64 ملامح من السـودان...
حين تصبح الصورة شهادة علـى الجمـال

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

فقه جديد
أسبوعية سياسية شاملة

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

إقتصاد المخدرات في سودان الحرب

النزاع المسلح جعل البلاد بيئة خصبة لتصنيع الكبتاغون

ملخص

أدت الحرب في السودان منذ أبريل 2023 إلى خلق بيئة خصبة لاقتصاد غير مشروع يتنامى في الظل، أبرز مظاهره توسع تجارة وتصنيع المخدرات التخليقية وعلى رأسها الكبتاغون. ويشير تقرير للمرصد السوداني للشفافية والسياسات إلى أن البلاد لم تعد مجرد ممر عبور للمخدرات، بل بدأت تتحول تدريجياً إلى ساحة إنتاج محتملة مستفيدة من حالة الفوضى وانهيار مؤسسات الدولة.

جاء هذا التحول في سياق إقليمي أعقب تراجع مراكز إنتاج الكبتاغون التقليدية في الشرق الأوسط بعد انهيار منظومات مرتبطة بالنظام السوري عام 2024، ما دفع شبكات الاتجار الدولية إلى البحث عن بدائل في دول تعاني ضعف الحوكمة والصراعات المسلحة، وهو ما جعل السودان موقعاً جذاباً لنقل جزء من هذه الصناعة.

تظهر البيانات تصاعداً ملحوظاً في نشاط الكبتاغون داخل السودان خلال السنوات الأخيرة، إذ تم اكتشاف عدة مختبرات للإنتاج، بعضها يمتلك قدرات صناعية متقدمة. فبعد العثور عام 2023 على موقع ينتج نحو 2700 قرص في الساعة، تم في 2025 ضبط مختبر قادر على إنتاج ما يصل إلى 100 ألف قرص في الساعة، ما يشير إلى توسع استثمارات الشبكات الإجرامية في هذا المجال.

يرتبط هذا التوسع باقتصاديات الحرب التي تدفع الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة إلى البحث عن مصادر تمويل سريعة، فيما يمنح الموقع الجغرافي للسودان هذه الشبكات ميزة لوجستية عبر مسارات تهريب تمتد من البحر الأحمر إلى الصحراء الكبرى والقرن الأفريقي، ما يثير مخاوف من تحوّل البلاد إلى مركز إقليمي لإنتاج وتهريب المخدرات إذا استمرت الحرب دون تسوية سياسية.

19 حادثة مرتبطة بالكبتاغون في السودان بين 2015 و2025.

أفق جديد

لم تعد الحرب في السودان مجرد صراع على السلطة أو الجغرافيا؛ فقد بدأت تفرز إقتصاداً موازياً أكثر خطورة، إقتصاداً يدار في الظل وتغذيه الفوضى. وبينما تتجه الأنظار إلى المعارك العسكرية والأزمة الإنسانية، تتشكل في الخفاء صناعة مربحة تعتمد على المخدرات التخليقية، وعلى رأسها الكبتاغون.

يشير تقرير صادر عن المرصد السوداني للشفافية والسياسات بعنوان "المخدرات في سودان الحرب: اقتصاد غير مشروع يؤجج نار الحرب" إلى أن السودان يشهد تحولاً مقلقاً من مجرد ممر عبور للمخدرات إلى ساحة إنتاج محتملة لها. ويأتي هذا التحول في لحظة إقليمية يعاد فيها تشكيل سوق المخدرات التخليقية بعد انهيار مراكز إنتاج تقليدية في الشرق الأوسط، ما دفع شبكات التهريب الدولية للبحث عن بدائل في دول تعاني ضعف الدولة والصراعات المسلحة.

في هذا السياق، تبدو الحرب السودانية بيئة مثالية لنمو اقتصاد المخدرات؛ إذ أدى انهيار مؤسسات الدولة وتفكك الرقابة الأمنية واتساع مناطق الفراغ الأمني إلى خلق مساحة واسعة لنشاط شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود.

تحولات إقليمية

يبدأ التقرير بتحليل التحولات التي طرأت على صناعة المخدرات التخليقية في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة. فبعد انهيار منظومات إنتاج الكبتاغون المرتبطة بالنظام السوري عقب سقوطه في ديسمبر 2024، بدأت شبكات الاتجار تبحث عن مواقع بديلة لإعادة توزيع الإنتاج.

تعتمد صناعة المخدرات التخليقية على بيئات يسهل فيها تشغيل المختبرات بعيداً عن الرقابة، وتتوفر فيها شبكات تهريب قادرة على نقل المواد الكيميائية الأولية والمنتج النهائي عبر الحدود. لذلك غالباً ما تنتقل هذه الصناعة إلى مناطق تعاني ضعف الحوكمة أو الصراعات المسلحة.

وفي هذا السياق، ظهر السودان كأحد المواقع المحتملة لاستيعاب جزء من هذا النشاط. فالحرب المستمرة منذ أبريل 2023 أدت إلى

2700 قرص كبتاغون في الساعة قدرة أحد المختبرات المكتشفة عام 2023.

100 ألف قرص في الساعة إنتاج مختبر متطور اكتُشف عام 2025.

تراجع قدرة الدولة على الرقابة، وتفكك الأجهزة الأمنية، واتساع مساحات جغرافية خارجة عن السيطرة الحكومية. ومع تزايد الطلب العالمي على المخدرات التخليقية، أصبحت هذه الظروف فرصة مغرية لشبكات التهريب الدولية لإعادة بناء خطوط إنتاج جديدة.

دور السودان

تاريخياً، كان السودان يُستخدم كممر عبور لشحنات المخدرات القادمة من مناطق إنتاج مختلفة والمتجهة إلى أسواق الشرق الأوسط وأوروبا. غير أن المعطيات الحديثة تشير إلى تحوّل تدريجي في هذا الدور.

فوفقاً لقاعدة بيانات معهد "نيو لاينز" الخاصة بمصادرات الكبتاغون، تم تسجيل 19 حادثة مصادرة أو اكتشاف مرتبطة بالكبتاغون في السودان بين عامي 2015 و2025. لكن اللافت أن وتيرة هذه الحوادث ارتفعت بشكل ملحوظ بعد اندلاع الحرب في أبريل 2023.

وتشير هذه البيانات إلى أن السودان لم يعد مجرد ممر لمرور الشحنات، بل بدأ يشهد ظهور نشاط إنتاجي محلي. فقد تم اكتشاف ومصادرة عدة مختبرات لإنتاج الكبتاغون داخل البلاد، بعضها مجهز بتقنيات متقدمة تشبه المختبرات التي ظهرت في دول أخرى مثل العراق وتركيا والكويت.

معامل الإنتاج

تلفت بيانات التقرير إلى تطور ملحوظ في قدرات الإنتاج داخل السودان خلال فترة قصيرة نسبياً. ففي يونيو 2023، تم اكتشاف موقع إنتاج قادر على تصنيع نحو 2700 قرص كبتاغون في الساعة.

لكن التطور الأبرز جاء في فبراير 2025، عندما تم العثور على مختبر أكثر تطوراً قادر على إنتاج ما يصل إلى 100 ألف قرص في الساعة باستخدام معدات تقدر قيمتها بنحو ثلاثة ملايين دولار.

ويشير هذا التوسع في القدرات الإنتاجية إلى أن بعض الشبكات الإجرامية بدأت تستثمر بشكل جدي في إنشاء بنية تحتية صناعية داخل السودان، ما يعكس تحوّلاً من عمليات صغيرة محدودة إلى إنتاج شبه صناعي يمكن أن يغذي أسواقاً إقليمية واسعة.

3 ملايين دولار قيمة معدات أحد معامل الإنتاج المكتشفة.

3 مسارات تهريب رئيسية تربط السودان بأسواق الشرق الأوسط وأوروبا.

اقتصاد الحرب

يربط التقرير بين توسع صناعة المخدرات في السودان وبين ظاهرة اقتصاديات الحرب، وهي الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة التي تزدهر في ظروف النزاعات المسلحة.

في مثل هذه البيئات، تتراجع قدرة الدولة على تحصيل الإيرادات، بينما تسعى الأطراف المسلحة إلى إيجاد مصادر تمويل بديلة لتمويل العمليات العسكرية. وغالباً ما تصبح الأنشطة غير القانونية مثل تهريب السلاح أو المخدرات مصدراً سريعاً للأرباح.

وتوفر تجارة المخدرات ميزة خاصة في هذا السياق، إذ يمكن إنتاجها بكلفة محدودة نسبياً مقارنة بعوائدها الكبيرة. كما أن نقلها وتهريبها يعتمد على شبكات لوجستية يمكن دمجها بسهولة مع خطوط الإمداد التي تستخدمها الجماعات المسلحة.

شبكات دولية

لا تقتصر تجارة الكبتاغون المرتبطة بالسودان على شبكات محلية فحسب، بل ترتبط بشبكات إقليمية ودولية تمتد عبر عدة دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تعتمد هذه الشبكات على منظومة معقدة تشمل الممولين والوسطاء والمهربين، إضافة إلى شركات واجهة تستخدم لإخفاء الأنشطة غير القانونية. كما تستخدم هذه الشبكات وسائل نقل متعددة تشمل النقل البري عبر الحدود الصحراوية، والنقل البحري عبر البحر الأحمر، والشحن الجوي باستخدام وثائق مزورة.

ويمنح الموقع الجغرافي للسودان هذه الشبكات ميزة إضافية؛ إذ يقع عند تقاطع طرق تربط الشرق الأوسط بشمال أفريقيا والقرن الأفريقي، ما يجعله حلقة وصل مهمة في شبكات التهريب الدولية.

طرق التهريب

يشير التقرير إلى عدة مسارات رئيسية يمكن أن تستخدم في تهريب المخدرات عبر السودان أو منه.

أول هذه المسارات هو المسار البحري عبر البحر الأحمر، حيث يمكن شحن المخدرات أو المواد الكيميائية الأولية إلى موانئ في الشرق الأوسط أو شرق أفريقيا.

أما المسار الثاني فهو المسار الصحراوي عبر الصحراء الكبرى، الذي يربط السودان بدول شمال أفريقيا مثل ليبيا ومصر، ومنها إلى الأسواق الأوروبية.

وهناك أيضاً المسار الأفريقي الذي يمر عبر الحدود مع إثيوبيا وإريتريا، حيث يمكن إعادة توزيع الشحنات نحو أسواق أخرى في القارة.

إلى جانب ذلك، توجد مسارات داخلية مرتبطة بمناطق النزاع، حيث تستخدم شبكات التهريب الطرق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة لنقل الشحنات داخل البلاد.

مخاطر متزايدة

لا يقتصر تأثير انتشار صناعة المخدرات على الاقتصاد غير المشروع فحسب، بل يمتد إلى مخاطر صحية وأمنية واسعة.

فالمخدرات التخليقية مثل الكبتاغون يتم إنتاجها باستخدام مواد كيميائية خطرة، وقد يؤدي التخلص غير الآمن من مخلفات الإنتاج إلى تلوث بيئي وأضرار صحية خطيرة.

كما أن انتشار هذه المواد داخل السودان قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإدمان، خاصة في ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية القاسية التي يعيشها السكان بسبب الحرب.

ومن الناحية الأمنية، يمكن أن يؤدي ازدهار تجارة المخدرات إلى تعزيز قوة الشبكات الإجرامية وزيادة العنف المرتبط بالصراع على السيطرة على طرق التهريب ومراكز الإنتاج.

فساد مؤسسي

يشدد التقرير على أن الفساد وضعف المؤسسات الحكومية يلعبان دوراً أساسياً في توسع تجارة المخدرات.

فغياب الرقابة الفعالة على الحدود والموانئ يسهل مرور الشحنات غير المشروعة، بينما يمكن أن تؤدي الرشاوى أو التواطؤ إلى تعطيل جهود إنفاذ القانون.

كما أن انهيار بعض مؤسسات الدولة خلال الحرب أدى إلى فقدان السيطرة على مناطق واسعة من البلاد، ما سمح بظهور اقتصاد ظل يعتمد على أنشطة غير قانونية مثل التهريب والتعدين غير المشروع وتجارة السلاح والمخدرات.

من 2700 إلى 100 ألف قرص في الساعة: قفزة مقلقة في إنتاج الكبتاغون بالسودان.

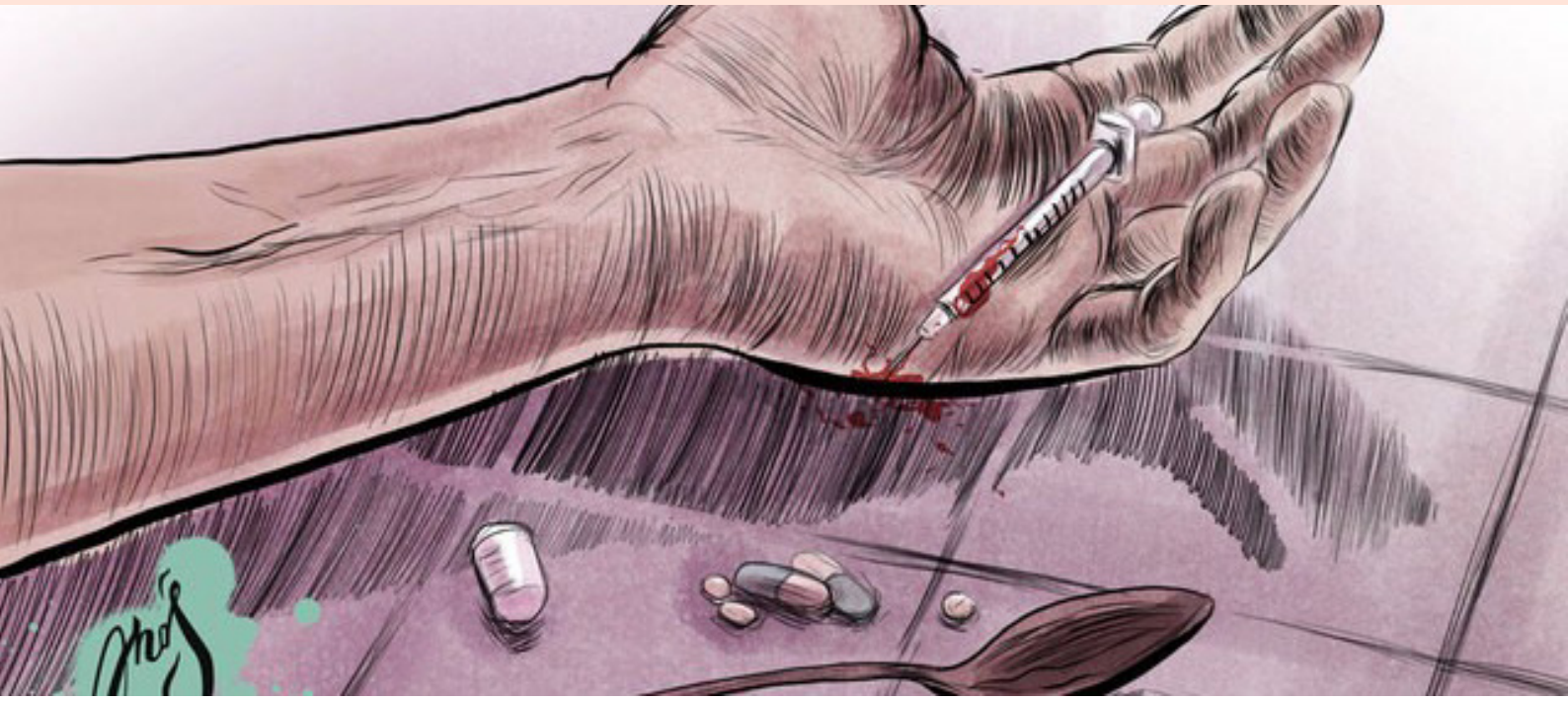

استقرار إقليمي

يحذر التقرير من أن تحول السودان إلى مركز لإنتاج الكبتاغون قد يحمل تداعيات تتجاوز حدود البلاد.

فانتشار هذه الصناعة في دولة تعاني نزاعاً مسلحاً قد يساهم في تعزيز الشبكات الإجرامية العابرة للحدود، ويزيد من تعقيد جهود مكافحة المخدرات في المنطقة.

كما قد يؤدي ذلك إلى توتر العلاقات مع دول الجوار إذا ما أصبحت الأراضي السودانية مصدراً لشحنات المخدرات المتجهة إلى أسواق أخرى.

سيناريوهات قادمة

يرسم التقرير عدة سيناريوهات محتملة لمستقبل تجارة المخدرات في السودان.

إذا استمرت الحرب لفترة طويلة، فمن المرجح أن تتوسع صناعة المخدرات بشكل أكبر، وأن تتحول بعض المناطق إلى مراكز إنتاج رئيسية.

أما إذا تم التوصل إلى تسوية سياسية واستعادت الدولة مؤسساتها، فقد يصبح من الممكن احتواء هذه الظاهرة عبر تعزيز الرقابة على الحدود وتفكيك شبكات التهريب.

لكن التقرير يشير إلى أن القضاء على هذه الصناعة قد يستغرق سنوات حتى بعد انتهاء الحرب، بسبب حجم الاستثمارات التي قد تكون الشبكات الإجرامية قد ضختها في البنية التحتية للإنتاج والتهريب.

توصيات أساسية

يختتم التقرير بمجموعة من التوصيات للحد من انتشار صناعة المخدرات في السودان، من بينها تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة شبكات الاتجار، ودعم قدرات أجهزة إنفاذ القانون، وتحسين الرقابة على الحدود والموانئ.

كما يدعو إلى تطوير آليات لرصد الأنشطة المالية المشبوهة المرتبطة بتجارة المخدرات، والعمل على معالجة الأسباب الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل اقتصاديات الحرب جذابة.

خلاصة المشهد

يكشف التقرير عن جانب مظلم من تداعيات الحرب السودانية يتمثل في تحول البلاد تدريجياً إلى مركز ناشئ لصناعة المخدرات التخليقية. ويعكس هذا التحول كيف يمكن للنزاعات المسلحة أن تخلق بيئات خصبة لازدهار الاقتصاد غير المشروع.

وإذا استمرت الحرب دون حل سياسي شامل، فإن خطر ترسخ اقتصاد المخدرات في السودان قد يتحول من ظاهرة هامشية إلى أحد محركات الصراع نفسه، بما يحمله ذلك من تداعيات خطيرة على استقرار السودان والمنطقة بأكملها.

الوقود في السودان
بين وفرة الأرقام وأزمة الواقع

ملخص

يشهد السودان، خاصة العاصمة الخرطوم، أزمة وقود متصاعدة ظهرت في شكل طوابير طويلة أمام محطات الخدمة، وسط مخاوف من تأثير التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على إمدادات النفط العالمية. ويزداد القلق مع احتمال اضطراب حركة الملاحة في مضيق هرمز، أحد أهم الممرات البحرية لنقل النفط في العالم.

يُعد مضيق هرمز شريانًا رئيسيًا للطاقة العالمية، إذ يمر عبره أكثر من 20% من صادرات النفط، ما يجعل أي توتر عسكري في المنطقة سببًا مباشرًا لارتفاع الأسعار واضطراب سلاسل الإمداد. وبما أن السودان يعتمد على استيراد جزء كبير من احتياجاته النفطية، فإن أي اضطراب عالمي ينعكس سريعًا على السوق المحلية.

أكدت وزارة الطاقة توفر كميات كافية من الوقود، مشيرة إلى أن مخزون البنزين يبلغ نحو 191 ألف طن متري تكفي لحوالي 88 يومًا، إضافة إلى شحنات في طريقها إلى البلاد. كما أوضحت أن مخزون الجازولين يتجاوز 175 ألف طن متري، وهو ما يكفي لنحو 54 يومًا وفق معدلات الاستهلاك الحالية.

يشتكي مواطنون وسائقون من صعوبات في الحصول على الوقود واضطرارهم للانتظار لساعات طويلة أمام المحطات. ويرى خبراء أن الأزمة ترتبط أيضًا بالظروف الاقتصادية المعقدة والحرب المستمرة منذ 2023، التي أدت إلى تدمير أجزاء من البنية التحتية النفطية، بما في ذلك مصفاة الجيلي التي كانت تغطي نحو 70% من الاستهلاك المحلي.

«أي تصعيد عسكري في المنطقة ينعكس سريعًا على أسعار النفط وسلاسل الإمداد الدولية.»

أفق جديد

تشهد العاصمة السودانية الخرطوم وعدد من المدن الأخرى أزمة وقود متصاعدة، تجلت في طوابير طويلة من السيارات أمام محطات الخدمة، في وقت تتزايد فيه المخاوف من اضطرابات محتملة في إمدادات النفط العالمية على خلفية التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط واحتمالات إغلاق مضيق هرمز، أحد أهم الممرات البحرية لنقل النفط في العالم.

مضيق استراتيجي وتأثير عالمي

يُعد مضيق هرمز شريانًا حيويًا للطاقة العالمية، إذ يمر عبره أكثر من 20% من صادرات النفط في العالم، ويربط كبار المنتجين في منطقة الخليج العربي بخليج عمان وبحر العرب. لذلك فإن أي تصعيد عسكري أو توتر أمني في هذه المنطقة ينعكس سريعًا على أسعار النفط وسلاسل الإمداد الدولية، وهو ما يثير قلق الدول المستوردة للطاقة، ومن بينها السودان.

مشاهد الازدحام في محطات الوقود

ورصدت مصادر ميدانية تدافع أصحاب المركبات داخل محطات تعبئة الوقود في الخرطوم، حيث أصبح مشهد الطوابير الطويلة أحد أبرز مظاهر الأزمة الحالية. ويعزو مواطنون تحدثوا لـ«أفق جديد»، هذا الوضع إلى شح الكميات المتوفرة من البنزين نتيجة تباطؤ الإمدادات المستوردة، في ظل اضطرابات

«الطوابير الطويلة أمام محطات الوقود أصبحت أحد أبرز مظاهر الأزمة الحالية.»

«مخزون البنزين الحالي يكفي لنحو 88 يومًا دون احتساب الشحنات المتعاقد عليها.»

الأسواق العالمية وتأثيرات الحرب في المنطقة.

تطمينات حكومية

في المقابل، أكدت وزارة الطاقة توفر الإمدادات البترولية بالكميات الكافية، مشددة على عدم وجود ما يبرر التدافع أمام محطات الوقود. وأوضحت في بيان أن عمليات الإمداد تسير وفق الخطط التشغيلية المعتمدة، وأن بعض التفسيرات المتداولة لتصريحات وزير الطاقة المهندس المستشار المعتصم إبراهيم لم تعكس مضمونها بدقة.

ووفق بيانات الوزارة، يبلغ مخزون البنزين المتوفر حاليًا نحو 191،883 طنًا متريًا، في حين يقدر معدل الاستهلاك اليومي بحوالي 2،175 طنًا متريًا، ما يعني أن الكميات الحالية تكفي لنحو 88 يومًا دون احتساب الشحنات المتعاقد عليها التي ستصل تباعًا خلال الفترة المقبلة. كما أشارت إلى وجود ناقلتين محملتين بالبنزين في عرض البحر بانتظار إذن الدخول للتفريغ في الميناء.

أما بالنسبة للجازولين، فقد أوضحت الوزارة أن المخزون في المستودعات يبلغ 88،909 أطنان مترية، إضافة إلى باخرتين قيد التفريغ بحمولة إجمالية تبلغ 86،273 طنًا متريًا، ليصل إجمالي الكميات المتاحة إلى 175،082 طنًا متريًا، وهي كميات تكفي – بحسب الوزارة – لنحو 54 يومًا في ظل معدل استهلاك يومي يبلغ 3،235 طنًا متريًا. كما أشارت إلى وجود ثلاث بواخر إضافية متوقع وصولها خلال الأسابيع المقبلة.

شكاوى المواطنين

على الرغم من هذه التطمينات، يشكو مواطنون من بطء الإمدادات أو انقطاعها في بعض المحطات في مدن الخرطوم وبحري وأم درمان خلال الأيام الماضية.

ويقول المواطن عباس الهادي إن عشرات السائقين يصطفون يوميًا في طوابير طويلة للحصول على البنزين لتسيير أعمالهم اليومية، موضحًا في حديثه لـ«أفق جديد»، أن كثيرًا من السيارات تنتظر لساعات طويلة قبل أن تتمكن من التزود بالوقود، الأمر الذي انعكس سلبًا على حركة النقل وأعمال المواطنين داخل المدينة.

كما اضطر أنس يوسف (54 عامًا)، وهو سائق سيارة أجرة، إلى الوقوف لساعات طويلة أمام إحدى محطات الوقود على أمل الحصول على كمية من البنزين قبل نفاد المخزون المحدود في خزانات المحطة. ويشير في حديثه لـ«أفق جديد»، إلى أن عمله يعتمد بالكامل على تشغيل سيارته، وأن انقطاع الوقود لفترات طويلة يهدد مصدر دخله ويؤثر مباشرة على قدرته على إعالة أسرته.

تداعيات اقتصادية

ويرى الخبير الاقتصادي هيثم محمد فتحي أن الحرب الدائرة في المنطقة تمثل صراعًا في قلب أهم مناطق إنتاج الطاقة في العالم. فدول الخليج ومحيطها تمتلك أكبر احتياطيات النفط والغاز، كما تمر عبر مياهها أهم خطوط نقل الطاقة الدولية.

وأوضح فتحي في حديثه لـ«أفق جديد»، أن أي توتر عسكري في هذه المنطقة يترجم سريعًا إلى ارتفاع في أسعار النفط وإلى حالة من القلق في الأسواق العالمية، وهو ما ينعكس مباشرة على الدول المستوردة للطاقة مثل السودان. وأضاف أن ارتفاع الأسعار العالمية أو اضطراب سلاسل الإمداد يزيد من فاتورة الاستيراد ويضع ضغوطًا إضافية على الاقتصاد الوطني.

وأشار إلى أن أسواق النفط شديدة الحساسية للأحداث الجيوسياسية، خاصة في مناطق مثل مضيق هرمز الذي تمر عبره نسبة كبيرة من تجارة النفط العالمية يوميًا، ما يجعله نقطة مفصلية قادرة على إحداث قفزات في الأسعار وتعطيل سلاسل الإمداد.

سياق اقتصادي معقد

وتأتي أزمة الوقود في وقت يواجه فيه السودان ضغوطًا اقتصادية كبيرة نتيجة الحرب المستمرة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع منذ أبريل 2023، والتي أدت إلى أضرار واسعة في البنية التحتية، بما في ذلك مصفاة الجيلي شمال الخرطوم، التي كانت قبل اندلاع الحرب تغطي نحو 70% من الاستهلاك المحلي من البنزين وغاز الطهي.

ومع استمرار الطوابير أمام محطات الوقود، تتزايد مخاوف المواطنين من تفاقم الأزمة خلال الأيام المقبلة ما لم تُؤمَّن إمدادات مستقرة من الوقود أو تُتخذ إجراءات عاجلة لمعالجة الاختناقات في التوزيع.

الشهادة الثانوية..
محطة جديدة في الصراع؟

ملخص

أثارت خطوة حكومة الأمر الواقع في نيالا تشكيل لجنة عليا لامتحانات الشهادة الثانوية جدلاً واسعاً بين الأوساط التربوية، إذ رفضت وزارة التربية ولجنة المعلمين هذه الخطوة، معتبرين أن تنظيم الامتحانات في ظل الانقسامات السياسية والعسكرية قد يحوّل التعليم إلى أداة لتثبيت الانقسام بدل أن يكون جسراً للوحدة والسلام.

حذرت الجهات التربوية من أن تعدد مراكز القرار وربط الامتحانات بمناطق السيطرة العسكرية قد يؤدي إلى واقع تعليمي منقسم ويزيد من معدلات التسرب والزواج المبكر، مشددين على أن الشهادة الثانوية رمز لوحدة الدولة ويجب أن تُحصّن من الاستقطاب السياسي والعسكري.

رغم التحذيرات، أعلنت حكومة تأسيس المضي قدماً في تنظيم امتحانات منفصلة في نيالا للدفعات المتراكمة، مع استعدادات شاملة تشمل توزيع الاستمارات وتشكيل لجان فنية، في حين يؤكد خبراء أن أي امتحانات خارج الإطار القانوني الرسمي لن تُعترف بها محلياً أو دولياً.

دعت المبادرات التربوية إلى ضرورة توحيد الشهادة الثانوية عبر لجنة قومية محايدة، معتبرة أن التعليم أسمى من أن يُترك رهينة للصراع السياسي، وأن ضمان حق الطلاب في الجلوس للامتحانات يمثل حماية لمستقبل جيل كامل ولأمن المجتمع واستقراره.

أثار تكوين لجنة عليا لامتحانات الشهادة الثانوية في حكومة نيالا جدلاً واسعاً بين الأوساط التربوية، إذ قوبلت الخطوة برفض من وزارة التربية والتعليم ولجنة المعلمين وجهات تعليمية أخرى، في حين تمسكت حكومة الأمر الواقع في تحالف السودان التأسيسي "تأسيس" بقيام الامتحانات في موعدها المحدد.

وكانت حكومة الأمر الواقع في نيالا قد أعلنت تشكيل لجنة عليا لتنظيم امتحانات الشهادة الثانوية السودانية. وأكد رئيس اللجنة الفنية لامتحانات السودان بحكومة تأسيس ومدير التعليم بولاية جنوب دارفور، حافظ أحمد عمر، أن اللجنة بدأت فعلياً استعداداتها لإنجاز مهمتها، بهدف تمكين جميع الطلاب من الجلوس لامتحانات الشهادة الثانوية. وفي المقابل، اعتبرت لجنة المعلمين السودانيين أن هذا القرار يعزز المخاوف التي سبق أن حذرت منها منذ قيام أول امتحانات في ظل الحرب، مشيرة إلى خطورة تحويل التعليم إلى أداة لترسيخ الانقسام الجغرافي والسياسي بدلاً من أن يكون جسراً للوحدة والسلام.

كما حذر الدكتور شمس الدين ضو البيت من أن الخطوة قد تؤدي إلى انفجار معدلات التسرب بين الطلاب والطالبات، وربما تفضي إلى زيادة ظاهرة زواج القاصرات.

تعدد مراكز القرار

تابعت الجهات التربوية القرار الوزاري الصادر عن حكومة الأمر الواقع في نيالا والقاضي بتشكيل لجنة فنية إشرافية لامتحانات الشهادة الثانوية للعام الدراسي 2025–2026، وما تضمنه من حديث عن معالجة التحديات التي واجهت العملية التعليمية منذ اندلاع حرب 15 أبريل، وضمان معايير الجودة والنزاهة في تنظيم الامتحانات.

وأشارت لجنة المعلمين إلى أنها حذرت مراراً من أن تعدد مراكز القرار في ملف امتحانات الشهادة الثانوية وربطها بمناطق السيطرة العسكرية قد يفتح الباب أمام واقع تعليمي منقسم، بما قد يشير إلى إنفصال فعلي للدولة السودانية حتى وإن لم يُعلن رسمياً.

صراعات مسيطرة

وأوضحت اللجنة أن ما يجري حالياً، في ظل التنافس بين حكومة بورتسودان وحكومة نيالا، ومحاولة كل طرف تثبيت موقعه كسلطة كاملة الصلاحيات داخل مناطق سيطرته عبر بوابة امتحانات الشهادة الثانوية، يعكس المخاوف التي نبهت إليها منذ وقت مبكر. فالشهادة الثانوية السودانية ليست مجرد إجراء إداري محلي، بل استحقاق قومي وسيادي يمثل رمزاً لوحدة الدولة ومؤسساتها التعليمية.

وأكدت اللجنة أن التعليم يجب ألا يكون مدخلاً للتقسيم أو أداة لإضفاء الشرعية على واقع الانقسام، بل ينبغي أن يكون رافعة للسلام وخافضاً لصوت الحرب. ودعت إلى أن تكون امتحانات الشهادة الثانوية مدخلاً لإنهاء الحرب عبر توافق وطني شامل يفضي إلى تشكيل لجنة قومية مستقلة ومحايدة تضم خبراء تربويين مشهوداً لهم بالكفاءة، تتولى تنسيق قيام الامتحانات في جميع أنحاء البلاد بعيداً عن الاستقطاب السياسي والعسكري.

التعليم أولى بالاتفاق

وأشارت اللجنة إلى أنه إذا كانت حكومات الأمر الواقع قد توصلت – رغم النزاع – إلى تفاهمات حول انسياب وتصدير البترول من مناطق سيطرة قوات الدعم السريع إلى مناطق التصدير الخاضعة لسيطرة الجيش، فمن باب أولى أن تتفق على تنظيم امتحانات الشهادة الثانوية في جميع أنحاء السودان بذات الروح العملية.

فالتعليم – بحسب اللجنة – أسمى من أن يُترك رهينة للخلافات، وأجدر بأن يُحصَّن من التجاذبات السياسية.

وأضافت أن طلاب اليوم يمثلون الوقود الحقيقي لنهوض الأمة السودانية، وأي مساس بوحدة الشهادة الثانوية أو توظيفها في صراع السلطة يهدد مستقبل جيل كامل، ويدفعه إلى أتون الحرب نتيجة الحرمان من التعليم، بما يعمّق جراح الوطن.

وجددت اللجنة دعوتها لتحييد ملف التعليم عن الصراع والعمل فوراً على تشكيل لجنة وطنية محايدة لتنسيق امتحانات الشهادة الثانوية على مستوى السودان كله، بما يحفظ وحدة الدولة ويصون حق الطلاب في الجلوس لامتحان قومي واحد.

«تعدد مراكز القرار في ملف امتحانات الشهادة الثانوية وربطها بمناطق السيطرة العسكرية قد يفتح الباب أمام واقع تعليمي منقسم، بما قد يشير إلى إنفصال فعلي للدولة السودانية»

«التعليم يجب ألا يكون مدخلاً للتقسيم أو أداة لإضفاء الشرعية على واقع الانقسام، بل ينبغي أن يكون رافعة للسلام وخافضاً لصوت الحرب»

تاريخ الشهادة السودانية

تُعد الشهادة السودانية منذ الاستقلال شهادة قومية موحدة تعكس سياسة السودان التعليمية. فبينما تتنافس الولايات في المراحل الدراسية الدنيا، تظل الشهادة الثانوية امتحاناً قومياً موحداً. وقد تنافس الطلاب تاريخياً عبر مدارس عريقة مثل حنتوب وخور طقت ووادي سيدنا، قبل أن يتسع المجال لاحقاً للمدارس الأهلية، ويتنافس طلابها على مقاعد كلية غردون التذكارية (جامعة الخرطوم حالياً)، ثم جامعات أخرى مثل جامعة أم درمان الإسلامية وجامعة القاهرة فرع الخرطوم وجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا. كما ظل إعداد امتحانات الشهادة السودانية يتم بواسطة خبراء ومختصين وفق معايير علمية معروفة، وبمشاركة معلمين في مختلف المراحل، في إطار من السرية المهنية التي حازت تقديراً واسعاً.

تشتيت للأفكار

وقال مدير إدارة التدريب بوزارة التربية والتعليم بولاية الخرطوم والخبير التربوي د. صلاح الدين موسى الخالدي، في حديثه لـ(أفق جديد)، إن ما أعلنته حكومة تأسيس من تكوين لجنة لوضع امتحانات الشهادة السودانية في نيالا خطوة مقصودة لتشتيت الرأي العام ولا تستند إلى أساس تعليمي حقيقي. وأضاف أن حكومة تأسيس لا تملك سنداً تعليمياً معترفاً به للشهادات الأساسية أو المتوسطة، وبالتالي فإن أي امتحانات تُعقد هناك لن تعترف بها مؤسسات التعليم العالي داخل السودان أو خارجه.

وأوضح أن الجلوس لامتحان الشهادة السودانية يتطلب حصول الطالب على شهادات نجاح في مرحلتي الأساس والمتوسط، إضافة إلى استيفاء شروط زمنية محددة وفق سياسات التعليم، مؤكداً أن هذه الشروط غير متوفرة في مناطق سيطرة قوات الدعم السريع. وأضاف أن الخبراء المختصين في القياس والتقويم موجودون في الخرطوم، ما يجعل هذه الخطوة – بحسب رأيه – محاولة لزعزعة الاستقرار أكثر من كونها مشروعاً تعليمياً حقيقياً.

المضي في الامتحانات

ورغم هذه الاعتراضات، يبدو أن حكومة تأسيس ماضية في خطتها لتنظيم امتحانات ثانوية منفصلة في نيالا.

فقد عقدت اللجنة الفنية لامتحانات الشهادة الثانوية للدفعات المتراكمة (2023–2026) مؤتمراً صحفياً بالعاصمة الإدارية نيالا، بحضور ممثلين من مناطق سيطرة الحكومة، شملت جبال النوبة وكاودا والفاشر ووسط وشرق دارفور وجنوب وشمال كردفان.

وأكد رئيس اللجنة الفنية ومدير التعليم بجنوب دارفور حافظ أحمد عمر أن اللجنة بدأت استعداداتها لتنفيذ المهمة، مشيراً إلى عقد اجتماعات متتالية لترتيب الإجراءات اللازمة، وأن جداول الامتحانات وتشكيل اللجان الفنية سيُعلن عنها قريباً، إضافة إلى توزيع استمارات لحصر الطلاب في المدارس الواقعة ضمن مناطق سيطرة الحكومة.

مخاوف من التسرب

من جانبه حذر صاحب مبادرة توحيد امتحانات الشهادة السودانية د. شمس الدين ضو البيت من أن مستقبل مئات الآلاف من الطلاب بات معلقاً بقرار سياسي. وأوضح أن الطلاب كانوا من أكثر الفئات تضرراً بالحرب، وأن حرمانهم من الجلوس للامتحانات لثلاثة أعوام متتالية قد يؤدي إلى انفجار معدلات التسرب، مع ما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية خطيرة مثل الانخراط في العنف أو الأعمال العشوائية أو زواج القاصرات.

ودعت المبادرة إلى إطلاق حملة قومية عاجلة للضغط من أجل تمكين جميع الطلاب المحرومين من الجلوس لامتحانات الشهادة الثانوية الموحدة لعام 2026، عبر توافق وطني يضمن حقهم في التعليم.

غير معترف بها

قال الخبير التربوي الإمام عبد الباقي الإمام إن الشهادة السودانية تخضع لمعايير قياس عالمية ولا يمكن أن تُدار خارج الأطر القانونية المعترف بها دولياً.

وأضاف أن أي امتحانات تنظمها جهات خارج النظام الرسمي لن تكون معترفاً بها، مؤكداً أن الشهادة السودانية لا تُعد صحيحة إلا إذا كانت ممهورة بختم لجنة امتحانات السودان وتوقيع سكرتيرها.

من يملك الظل .. يملك الحكم
إعترافات « كبر» البرهـــان عـاريـاً

عثمان فضل الله

ملخص

يناقش المقال تسريباً منسوباً لقيادي إسلامي بارز يقدّم رواية صادمة حول صعود عبد الفتاح البرهان إلى السلطة وعلاقته بالحركة الإسلامية. ويطرح الكاتب فكرة أن البرهان لم يكن فاعلاً مستقلاً، بل واجهة سياسية استُخدمت في مرحلة ما بعد سقوط البشير، وسط صراع معقّد بين الجيش والإسلاميين وقوات الدعم السريع منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023.

يبرز تصريحات كبر التي تزعم أن الحركة الإسلامية لعبت دوراً في الدفع بالبرهان إلى قيادة المجلس العسكري، مع استمرار قنوات تواصل بين الطرفين، رغم الخطاب العلني الذي كان ينفي ذلك. هذه الاعترافات . بحسب الطرح . نسفت الرواية الرسمية التي تؤكد استقلالية الجيش عن التنظيمات السياسية، وفتحت تساؤلات حول طبيعة موازين القوة داخل الدولة السودانية.

يعرض آراء محللين وضباط سابقين داخل المؤسسة العسكرية، يرى بعضهم أن التسريب يكشف عمق الاختراق الأيديولوجي للجيش، ويدفع إلى ضرورة إصلاح شامل للمؤسسة بعد الحرب، لضمان احترافيتها وحيادها السياسي. في المقابل، يرفض آخرون هذه الاتهامات ويعتبرونها استهدافاً للمؤسسة العسكرية، مما يعكس انقساماً حاداً في قراءة المشهد.

يخلص إلى أن القضية لا تتعلق بشخص البرهان وحده، بل بسؤال أوسع حول من يملك القرار الفعلي في السودان: الجيش كمؤسسة وطنية، أم شبكات نفوذ تنظيمية تمتد داخل الدولة. ويؤكد أن المعركة الحقيقية . وفق هذا الطرح . تتجاوز وقف الحرب، لتشمل منع إعادة إنتاج منظومات حكم سابقة، وترسيخ دولة مدنية قائمة على الشفافية وسيادة القانون.

في أروقة الخرطوم المزدحمة، حيث تختلط الرغبة في السلطة بالهمس والخطط الخفية، يبدو قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان اليوم مكشوفًا، عاجزًا عن فرض إرادته، محاصرًا بين الإسلاميين الذين حاول الشعب السوداني إقصاءهم عام 2019، وصراع دموي مستمر بين الجيش وقوات الدعم السريع منذ أبريل 2023.

البرهان لم يأتِ إلا ليكون واجهة، لكن من وراء الستار، يواصل الإسلاميون اللعب على مفاصل الدولة.

كبر من الخرطوم

في فيديو متداول، يظهر القيادي الإسلامي محمد يوسف كبر، رئيس مجلس الشورى في المؤتمر الوطني المحلول، جالسًا أمام مجموعة من رفاقه، يتحدث بصوت هادئ وثابت:

"البرهان ما كان عندو دور وما كان محسوب ضابط ذاتو. كان بقعدو زي الحرس بره الباب. كلمنا البرهان، قلناهو: ليهو جايبنك في المجلس العسكري لسحق المتظاهرين ويسلما للإسلاميين. البرهان مرة اتكلم كلام بطال في بورتسودان عن الإسلاميين بالنهار، وفي المساء اتصل علينا في عطبرة يعتذر وقال هو مضغوط من الأمريكان. البرهان ما بقدر يعمل لينا (الإسلاميين) حاجه. البرهان مؤقت لفترة، ونحنا نشتغل شغلنا."

كلمات كبر ليست مجرد اتهامات. إنها نافذة على واقع داخلي، على شبكة نفوذ الإسلاميين داخل الدولة، وعلى ضعف قائد الجيش الذي يبدو في موقع حراسة مؤقتة لا أكثر.

بتلك الإعترافات نزعت الحركة الإسلامية السودانية آخر أوراق التوت التي ظلّ القائد العام للقوات المسلحة السودانية عبد الفتاح البرهان يتدثّر بها لسنوات. ورقةً بعد أخرى، حتى تُرك الرجل عارياً أمام السودانيين... وأمام التاريخ.

فبالتسريب الأخير لحديث رئيس مجلس شورى الحركة، عثمان محمد يوسف كبر—الذي جاء بعد سلسلة تصريحات مشابهة من قيادات إسلامية—لم يعد أمام البرهان متسع للمناورة أو مساحة جديدة للكذب السياسي على شعب أنهكته الحرب والوعود. فالحركة التي صنّفتها الولايات المتحدة مؤخراً تنظيماً إرهابياً تكشف بنفسها، هذه المرة، ما ظل الرجل ينفيه لسنوات.

لم يعد البرهان قادراً حتى على تكرار سؤاله الذي كان يطرحه في خطاباته بنبرة ساخرة: «هل في كيزان؟ هم وينوهم الكيزان؟».

الإجابة جاءت هذه المرة من داخل البيت نفسه.

في جلسة مغلقة مع عدد من أعضاء التنظيم، تحدث كبر بلا حذر، كأنما يخاطب دائرة ضيقة من رفاق الطريق. لكن كلماته خرجت من الغرفة إلى العلن كرصاصة. فقد أضاء الرجل زوايا ظلّت معتمة في المشهد السوداني منذ سقوط نظام عمر البشير.

قالها بوضوح صادم: إن البرهان لم يكن سوى خيار التنظيم في لحظة حرجة، وإنه جرى الدفع به إلى واجهة المجلس العسكري ليقوم بالمهمة الأكثر قسوة—فضّ اعتصام القيادة العامة—تمهيداً لإعادة ترتيب السلطة لصالح الإسلاميين.

لم يتوقف الأمر عند ذلك.

فحديث كبر كشف أن العلاقة لم تكن يوماً علاقة قطيعة كما حاول البرهان تصويرها للرأي العام، بل قناة مفتوحة على الدوام. تواصل مباشر، تنسيق مستمر، وحتى الخطابات التي يخرج بها الرجل إلى العلن—بحسب رواية كبر—لم تكن تُصاغ دائماً بعيداً عن أعين التنظيم.

كانت تلك الكلمات كافية لإحداث ارتطامٍ عنيف داخل المؤسسة العسكرية وخارجها.

فما قيل في تلك الجلسة الخاصة لم يكن مجرد حديث سياسي عابر، بل اعترافاً فاضحاً ينسف الرواية التي ظل البرهان يكررها منذ سنوات: أنه يقف على مسافة واحدة من الإسلاميين، وأن الجيش يحارب لاستعادة الدولة منهم.

الآن، وبعد أن تكلم رفاق الأمس، لم يعد السؤال: أين الكيزان؟

بل: كيف كان كل هذا يحدث... ومن أي طينة خلق هذا الرجل؟

لكن الصدمة لم تتوقف عند حدود التسريبات والاتهامات المتبادلة بين قيادات الحركة الإسلامية السودانية وقائد الجيش عبد الفتاح البرهان.

فبعيداً عن الضجيج العلني، داخل ثكنات الجيش نفسها، بدأ صدى تلك الكلمات يتردد بطريقة أكثر قسوة.

هكذا بدأ ضابط لا يزال في الخدمة حديثه معي، بعد جدل طويل دار بيننا حول حجم تأثير الحركة الإسلامية داخل المؤسسة العسكرية. كان يتحدث بنبرة مشدودة، كمن يحاول ترتيب أفكار صعبة قبل أن ينطق بها.

قال:

إن حديث عثمان محمد يوسف كبر هذه المرة لا يمكن أن يمر كما مرت أحاديث سابقة. لا مثل

ذلك الذي قاله من قبل عبد الحي يوسف، ولا مثل التصريحات التي أطلقتها القيادية في المؤتمر الوطني سناء حمد العوض.

توقف قليلاً، ثم أضاف بنبرة أكثر ثقلاً:

"واجب القائد العام، وهو يقود الآن حرباً قيل لنا نحن الضباط إنها حرب وجودية للدولة السودانية، أن يوضح الحقيقة. لأننا الآن، بعد حديث كبر، نكتشف شيئاً صادماً... نكتشف أننا فقدنا أكفأ زملائنا وأعز أصدقائنا في حرب أشعلها تنظيم رفضه الشعب السوداني أصلاً."

كان الضابط يتحدث ببطء، كأنه يزن كل كلمة. ثم أردف:

"الشعب السوداني عزل ذلك التنظيم بثورة، والمؤسسة العسكرية انحازت لتلك الثورة بصدق. لكن ما يبدو الآن أن القائد العام نفسه انحاز... لا إلى الثورة، بل متحرفاً إلى التنظيم."

في تلك اللحظة، لم يكن الكلام مجرد تحليل سياسي أو جدل بين معسكرات متصارعة.

كان أقرب إلى اعتراف مرير يتردد داخل المؤسسة التي تخوض الحرب نفسها.

فإذا كانت تسريبات كبر قد نزعت الغطاء عن العلاقة بين البرهان والإسلاميين أمام الرأي العام، فإن صداها داخل الجيش يفتح سؤالاً أشد خطورة:

كيف يخوض الضباط والجنود حرباً قيل لهم إنها معركة بقاء للدولة، بينما تتكشف أمامهم روايات تشير إلى أنها قد تكون، في جزء منها على الأقل، حرباً أخرى... حرب تنظيم يسعى إلى العودة من بوابة الدم؟

ولنترك نقاشي مع ذلك الضابط – الذي آثرت حجب اسمه لتقديرات يفهمها أهل المؤسسة العسكرية جيداً – ونعود إلى التسريب الذي أشعل كل هذا الجدل: حديث عثمان محمد يوسف كبر.

ذلك الحديث الذي يمكن القول دون مبالغة إنه أخطر ما كُشف للرأي العام منذ سقوط نظام عمر البشير في أبريل 2019.

ففي التسجيل المصور لكبر، خرجت رواية مختلفة تماماً عما ظل السودانيون يسمعونه طوال السنوات الماضية عن طبيعة السلطة القائمة في البلاد. تسجيل لا يتحدث عن علاقة سياسية عادية بين الجيش والإسلاميين، بل يرسم صورة أكثر تعقيداً وخطورة لموازين القوة داخل الدولة: جيش يقف في الواجهة، بينما تتحرك شبكات التنظيم في الخلف ممسكة بخيوط القرار العسكري والسياسي.

التسجيل، الذي بثته قناة سكاي نيوز عربية بعد حصولها عليه بحسب قولها من مصادرها الخاصة، فتح نافذة نادرة على ما يدور خلف جدران السياسة السودانية. فبحسب ما ورد في حديث كبر، لم يصل القائد العام للجيش عبد الفتاح البرهان إلى قمة السلطة العسكرية بوصفه قائداً مستقلاً فرضته توازنات المؤسسة العسكرية، بل بوصفه خياراً سياسياً دفع به تنظيم الإخوان في لحظة مفصلية أعقبت سقوط البشير.

تكتسب هذه التصريحات وزناً استثنائياً بالنظر إلى موقع صاحبها داخل بنية الحركة الإسلامية السودانية.

فعثمان محمد يوسف كبر ليس مجرد قيادي عابر في التنظيم، بل واحد من أبرز الوجوه التاريخية التي ارتبط اسمها بالمشروع الإسلامي في السودان.

يشغل كبر حالياً رئاسة مجلس شورى المؤتمر الوطني المحلول، الذراع السياسية للحركة الإسلامية، مما يعني انه يحتفظ بموقع قيادي داخل التنظيم نفسه

وقبل سقوط النظام في 2019 كان الرجل يجلس في أحد أعلى مقاعد السلطة، نائباً لرئيس الجمهورية في عهد البشير، ووجهاً سياسياً بارزاً في منظومة حكمت السودان لما يقارب ثلاثة عقود.

لهذا لا يمكن توصيف كلماته في التسجيل بانها مجرد رأي سياسي عابر أو تحليل شخصي، بل هي شهادة من داخل غرفة القرار في الحركة الإسلامية عن طبيعة العلاقة الحقيقية بين التنظيم وقائد المؤسسة العسكرية في السودان..

رواية الصعود

أخطر ما في حديث كبر ليس الهجوم على البرهان، بل الرواية التي قدمها عن كيفية وصوله إلى قمة السلطة العسكرية

فبحسب ما ورد في التسجيل، لم يكن البرهان شخصية محورية داخل المؤسسة العسكرية في تلك اللحظة المضطربة التي أعقبت سقوط البشير. بل جرى الدفع به إلى موقع القيادة بعد استقالة عوض بن عوف، في محاولة سريعة لملء الفراغ السياسي والعسكري الذي أحدثه سقوط النظام

وفي أحد أكثر المقاطع صراحة في التسجيل، يقول كبر:

«البرهان لم يكن له قيمة في الجيش ولم يكن أكثر من مجرد حرس. نحن من جئنا به منذ البداية ليكون رئيساً للمجلس العسكري، لسحق جماهير الثورة وإرجاع سلطتنا وتثبيتها».

بهذه الجملة القصيرة ينسف كبر الرواية الرسمية التي ظلت تقدم البرهان بوصفه قائداً عسكرياً قاد مرحلة انتقالية معقدة، ويضع صعوده في سياق قرار سياسي اتخذته الحركة الإسلامية للحفاظ على نفوذها داخل الدولة

بعد سقوط نظامها.

أبعد من التحالف

ما يكشفه التسريب لا يشير إلى مجرد تحالف سياسي بين الجيش والحركة الإسلامية، بل إلى علاقة أكثر تعقيداً تتجاوز الشراكة إلى ما يشبه التبعية السياسية والتنظيمية

فبحسب رواية كبر، كان البرهان يهاجم الإسلاميين في بعض خطاباته العلنية، خاصة تحت ضغط المجتمع الدولي، قبل أن تعود قنوات الاتصال بين الطرفين لتؤكد أن تلك التصريحات لم تكن سوى محاولة لامتصاص الضغوط الخارجية

هذا التناقض بين الخطاب العلني والواقع السياسي الداخلي يفتح باباً واسعاً لفهم التوازنات الدقيقة التي حكمت العلاقة بين القيادة العسكرية والتنظيم الإسلامي منذ سقوط نظام البشير وحتى اليوم.

لكن حديث كبر لا يتوقف عند حدود قصة الصعود إلى السلطة.

بل يذهب أبعد من ذلك ليقدم توصيفاً أوسع لبنية النفوذ داخل الدولة السودانية نفسها.

فبحسب ما ورد في التسجيل، ما زالت الحركة الإسلامية السودانية تحتفظ بحضور مؤثر داخل مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية — حضور تشكل خلال عقود حكم البشير عبر شبكة معقدة من الولاءات التنظيمية والسياسية.

شبكة تجعل المؤسسة العسكرية نفسها ساحة توازنات داخلية بين القيادات الرسمية من جهة، والشبكات التنظيمية التي ترسخت داخلها على مدى ثلاثين عاماً من جهة أخرى.

وهنا، تحديداً، يصبح التسريب أخطر من مجرد تصريح سياسي.

لأنه لا يكشف فقط ما يُقال في الغرف المغلقة، بل يطرح سؤالاً أثقل بكثير

من يحكم السودان فعلاً... الجيش أم التنظيم الذي يقف خلفه؟

هذا السؤال تحديداً طرحته على الصحافي والمحلل السياسي حيدر المكاشفي. لم يتردد كثيراً قبل أن يبدأ إجابته، وكأنه كان ينتظر السؤال منذ وقت طويل.

قال إن ما قاله عثمان محمد يوسف كبر لا يمكن التعامل معه كتصريح عابر. فالرجل، كما يوضح المكاشفي، ليس ناشطاً سياسياً عادياً، بل أحد كبار قيادات الحركة الإسلامية السودانية، وكلامه يفتح الباب واسعاً لفهم ما يجري خلف الكواليس في العلاقة المعقدة بين الجيش والإسلاميين، ويكشف . بلا لبس . طبيعة السلطة الحقيقية التي تُدار اليوم من بورتسودان.

ويضيف المكاشفي:

إن حديث كبر نسف تماماً المسرحية التي ظلّت تُعرض على السودانيين منذ سنوات، تلك التي تقول إن الجيش لا علاقة له بتنظيم الإخوان. فالتسريب، كما يقول، قدّم صورة معاكسة تماماً: البرهان ليس مركز القرار، بل مجرد "حارس بوابة"، بينما القرار الحقيقي في يد الإسلاميين.

ويمضي قائلاً إن ما صدر عن كبر ليس مجرد رأي سياسي، بل اعترافات بالغة الخطورة يمكن التعامل معها كوثيقة اتهام مكتملة ضد الرواية التي ظلّ يرددها القائد العام للجيش عبد الفتاح البرهان منذ اندلاع الحرب: "لا يوجد كيزان... وأين هم الكيزان؟ نحن جيش وطني مهني".

لكن التسريب، بحسب المكاشفي، شق هذه الرواية نصفين.

فقد قال كبر بوضوح إن البرهان لم يكن أصلاً لاعباً مؤثراً داخل منظومة الإسلاميين، بل مجرد ضابط بلا وزن حقيقي في حساباتهم.

بل إن العبارة التي قالها كبر . كما يلفت المكاشفي . تكاد تكون كافية وحدها لإعادة طرح السؤال من جديد:

"البرهان لم يكن محسوب ضابط أصلاً... كان يُترك مثل الحرس خارج الباب."

ويتابع المكاشفي:

هذه الجملة وحدها تفتح الباب لسؤال أكثر خطورة: كيف تحوّل هذا الضابط الهامشي إلى الرجل الذي يقود البلاد اليوم؟

والإجابة، كما يرى، موجودة داخل التسريب نفسه.

فالبرهان . بحسب رواية كبر . لم يتحول فجأة إلى قائد، بقدر ما تم اختياره من قبل التنظيم ليكون واجهة.

لكن الأخطر في حديث كبر، كما يقول المكاشفي، ليس التقليل من شأن البرهان، بل الاعتراف الصريح بوظيفته.

فبحسب ما ورد في التسجيل، أبلغ الإسلاميون البرهان بوضوح أنهم جاؤوا به إلى المجلس العسكري لسحق المتظاهرين والمعتصمين ثم تسليم السلطة للإسلاميين.

سقوط رواية

ويضيف المكاشفي:

هذه الجملة وحدها تسقط الرواية التي قيل فيها إن الجيش انحاز إلى الثورة.

فالذي يتضح من حديث كبر . كما يقول . أن ما حدث لم يكن انحيازاً للثورة ولا تصحيحاً لمسارها، بل إعادة تموضع لنظام الإنقاذ بوجوه جديدة بعد سقوط عمر البشير.

لكن التسريب . في رأي المكاشفي . ذهب أبعد من ذلك أيضاً.

فقد كشف طبيعة العلاقة الحقيقية بين البرهان والحركة الإسلامية.

إذ يروي كبر، بحسب التسجيل، أن البرهان اضطر في مرحلة ما وتحت ضغط دولي إلى توجيه انتقادات علنية للإسلاميين. لكن بعد تلك التصريحات مباشرة . كما يقول كبر . اتصل بهم لاحقاً معتذراً، موضحاً أنه كان "مضغوطاً من الأمريكيين".

ويقول المكاشفي إن هذه الواقعة تكشف بوضوح المعادلة التي تُدار بها السلطة في بورتسودان:

خطاب مزدوج، رسائل متناقضة، ومناورة مستمرة بين الضغوط الدولية من جهة، ومراكز القوة الداخلية المتمثلة في الإسلاميين من جهة أخرى.

ومع ذلك، يعتقد المكاشفي أن أكثر العبارات دلالة في حديث كبر هي تلك التي قال فيها:

"البرهان ما بقدر يعمل لينا حاجة... وجوده مؤقت لفترة، ونحن نشتغل شغلنا."

ويعلق المكاشفي قائلاً إن هذه ليست مجرد ثقة من سياسي في حليفه، بل لغة رب عمل يتحدث عن موظف.

فالبرهان، وفق هذه اللغة، ليس أكثر من موظف لدى الكيزان.

ولا يمثل مركز القرار الحقيقي بالنسبة لهم، بل مرحلة انتقالية تسمح لهم بإعادة ترتيب أوراقهم واستعادة نفوذهم داخل مؤسسات الدولة والجيش.

ويضيف أن هذا يفسر كثيراً من الظواهر التي بدت غامضة خلال سنوات الحرب وما قبلها: عودة كوادر النظام القديم إلى مواقع القرار، وتغلغل الإسلاميين في حملات التعبئة العسكرية والإعلامية، وإصرارهم المستميت على استمرار الحرب رغم كلفتها الكارثية على البلاد.

ويرى المكاشفي أن كثيرين كانوا يعتقدون أن الحرب الدائرة منذ أبريل 2023 ليست سوى صراع بين الجيش وقوات الدعم السريع.

لكن في ضوء ما كشفه التسريب، كما يقول، يصبح من الضروري إعادة النظر في هذه الفرضية.

فما أكدته هذه الاعترافات . بحسب المكاشفي . هو ما ظلت ترددده القوى المدنية منذ البداية:

أن هذه الحرب ليست مجرد مواجهة عسكرية، بل معركة بقاء بالنسبة للحركة الإسلامية التي ترى في استمرارها فرصة ذهبية لإعادة ترتيب صفوفها والعودة إلى السلطة عبر بوابة الدم.

ويختم المكاشفي قائلاً:

حديث كبر، جعل السردية التي تقول إن الجيش يقاتل اليوم من أجل السودان كجيش وطني مهني لم تعد قادرة على الوقوف على قدميها.

فبهذه الاعترافات، كما يقول، سقطت الرواية... وبقي السؤال مفتوحاً أمام السودانيين: من يقود الحرب حقاً، ومن يدفع ثمنها؟إذا كان رئيس شوري الحركة الإسلامية يتحدث بهذه العنجهية والثقة هنا ينشاء سؤال هل الجيش فعلا يقاتل لصالح الدولة السودانية واللا السودان بيدفع ثمن حرب لاستعادة نظام اسقطه الشعب السوداني بثورة واظن الإجابة واضحة.

لكن واحدة من الدروس المستفادة من اعترافات كبر ياسودانين معركتكم اليوم ليست لوقف الحرب فقط وانما منع عودة الإسلاميين خائضين في بحر الدم والخراب هذا.

مجموعة الكذبة

حملت ما قاله الصحافي والمحلل السياسي حيدر المكاشفي وعدت به إلى صديقي الضابط الذي لا يزال في الخدمة داخل القوات المسلحة. لأحصل على المزيد من داخل المؤسسة العسكرية نفسها، لا في غرف التحليل السياسي ولا في استوديوهات الإعلام.

لكن هذه المرة جاء ردّه أكثر حدّة... وأكثر صدمة

قال لي مباشرة:

"أنا لا أصدق كبر... وأكذّب قائدي العام."

ثم استدرك سريعاً، كأنه يريد أن يضع الجملة في سياقها الصحيح:

"نحن في القوات المسلحة ولاؤنا لقائدنا يتجاوز ولاء كبر لتنظيمه."

كان واضحاً أن الرجل يتحدث من موقع الجندي الذي يرى في الاعترافات تمثل تهديداً مباشراً للمؤسسة التي ينتمي إليها

ومضى الضابط يشرح وجهة نظره قائلاً إن قراءة حديث عثمان محمد يوسف كبر بعمق تقود إلى نتيجة مختلفة تماماً عن تلك التي

يطرحها خصوم الجيش.

فإذا كان ما قاله كبر صحيحاً، كما يقول الضابط، فهذا يعني ببساطة أن الحركة الإسلامية السودانية نفسها مجموعة من الرجال الكذبة.

وأضاف:

إن كل بيانات وتصريحات قيادات الحركة خلال الفترة الماضية كانت تؤكد أنهم انحازوا إلى الجيش في معركته، وأنهم لا يطمحون من وراء ذلك إلى العودة إلى السلطة.

لكن حديث كبر . بحسب الضابط . يهدم هذه الرواية من أساسها.

"إذا كانوا يريدون أن يظهروا القائد العام كرجل مراوغ أو كاذب، فقد كشفوا في المقابل أمام السودانيين أنهم هم أنفسهم تنظيم متآمر وخائن للشعب والوطن."

ويضيف الضابط بنبرة لم تخلُ من الغضب أن بعض قيادات الحركة الإسلامية تجاوزت . في تقديره . كل الخطوط الحمراء.

ويرى أن ما قيل في هذا التسريب يمثل مرحلة جديدة من التصعيد تستوجب الحسم.

"أعتقد أنهم الآن وصلوا إلى مرحلة تستوجب التعامل معهم بلا هوادة."

ثم وجه حديثه مباشرة إلى القائد العام للجيش عبد الفتاح البرهان، مشيداً بالطريقة التي أدار بها المرحلة الماضية . بحسب تعبيره . "بكل حكمة واقتدار"، داعياً إياه إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه من وصفهم بأنهم تجاوزوا حدودهم.

لكن الجملة الأخيرة التي قالها الضابط كانت الأكثر قسوة:

"إذا صحّ ما قاله كبر، فهذا خيانة عظمى... ويجب أن يُشنق في ميدان عام."

ثم يوضح مبرره لذلك قائلاً إن مثل هذا الحديث، إن تُرك دون مواجهة حاسمة، يمكن أن يلحق ضرراً بالغاً بالمؤسسة العسكرية.

فهو . بحسب رأيه . يدمغ قيادة الجيش باتهامات خطيرة، وقد تكون له انعكاسات عميقة على صورة المؤسسة العسكرية داخلياً وخارجياً.

هكذا، بين رواية كبر وتحليل المكاشفي وغضب الضابط الذي يقف في صفوف الجيش، يتضح أن التسريب لم يكن مجرد تسجيل سياسي عابر.

بل قنبلة ألقيت في قلب المشهد السوداني، وارتد صداها في الشارع... وفي الثكنات معاً

اختراق الجيش

حملت أوراقي هذه المرة وغادرت دائرة التحليل والجدل الإعلامي، متجهاً نحو رجال تولّوا في وقت سابق قيادة هذه المؤسسة التي ما تزال تحظى باحترام واسع وسط السودانيين: القوات المسلحة. كنت أبحث عن قراءة مختلفة، قراءة تأتي من داخل التجربة العسكرية نفسها.

هناك التقيت بالقائد الأسبق لسلاح الذخيرة اللواء م كمال إسماعيل. جلس الرجل هادئاً، يستمع أولاً قبل أن يبدأ حديثه بنبرة لم تحمل مفاجأة بقدر ما حملت يقيناً قديماً.

قال إن ما اعترف به عثمان محمد يوسف كبر في تسريبه الأخير لم يكن مدهشاً ولا صادماً لأي شخص ملم بما يجري داخل المؤسسة العسكرية.

وأضاف بوضوح:

إن المشكلة ليست في هذا التسريب وحده، بل في واقع أعمق ظل يتشكل على مدى سنوات طويلة.

"المؤسسة العسكرية مخترقة بشكل كامل... أو دعنا نكون أكثر دقة ونقول إنها مختطفة لصالح الإسلاميين."

لكن إسماعيل لا يرى أن الخطر يقف عند حدود النفوذ السياسي داخل الجيش.

فهو يلفت إلى أن العلاقة بين المؤسسة العسكرية والحركة الإسلامية السودانية كانت في الماضي علاقة مضرة، لكنها اليوم . في تقديره . أصبحت أكثر خطورة على المؤسسة والبلاد معاً.

ويربط ذلك بتطورات دولية حديثة، خاصة بعد تصنيف التنظيم المرتبط بالحركة الإسلامية ضمن قوائم الإرهاب.

ويقول إن إدراج ما يعرف بفرع الإخوان المسلمين في السودان . الذي عرفه القرار بأنه الجماعة المنبثقة عن الحركة الإسلامية بقيادة علي أحمد كرتي . إلى جانب مجموعة كتيبة البراء بن مالك التي توصف بأنها الجناح العسكري لهذا التيار، يمثل خطوة مهمة لتحجيم مخاطر هذه الشبكة التي يرى أنها لعبت دوراً في إشعال الحرب في السودان وتصر على استمرارها وتعرقل جهود وقفها.

لكن الأخطر، بحسب إسماعيل، لا يتعلق بالحرب وحدها.

فالرجل يشير إلى ما يصفه بعلاقات مباشرة بين هذه المجموعات والأنشطة العسكرية الإيرانية في المنطقة. ويقول إن ما يتوفر من معلومات حول التدريب والتسليح الذي تلقته مجموعة البراء بن مالك يشير إلى أن طهران تسعى إلى إعدادها لتكون ذراعاً لها في السودان، على غرار

النموذج الذي يمثله حزب الله في لبنان.

"الإيرانيون . كما يبدو من الوقائع . يسعون لتجهيز هذه المجموعة لتكون ما يمكن وصفه بـ(حزب الله السودان)."

ويضيف أن هذا الأمر بدا واضحاً من خلال اشتراطات تتعلق بإدارة واستخدام بعض الأسلحة الإيرانية التي وصلت إلى الجيش السوداني خلال حرب أبريل 2023، حيث جرى . بحسب روايته . حصر تشغيلها في عناصر من هذه المجموعة دون غيرها.

بالنسبة لإسماعيل، فإن الحديث عن دمج هذه المجموعة داخل الجيش أو القوات النظامية يمثل خطراً مضاعفاً.

فهو يرى أن ذلك يفاقم مسألة التمكين الأيديولوجي داخل مؤسسات الدولة العسكرية، ويعيد إنتاج ذات المشكلة التي حاول السودان معالجتها بعد ثورة ديسمبر، من خلال مسارات الإصلاح الأمني والعسكري التي طرحت في الاتفاق الإطاري وورش الإصلاح.

ويشير إلى أن التنظيم الإسلامي . في تقديره . رفض تلك المسارات بشكل واضح، وأن هذا الرفض كان أحد العوامل التي قادت إلى انفجار الحرب.

لكن الخطر لا يقف عند حدود التمكين الحزبي، كما يقول.

فوجود مجموعات داخل المؤسسة العسكرية تحمل مشاريع أيديولوجية عابرة للحدود قد يدفع السودان إلى الانجرار نحو صراعات إقليمية ودولية، على غرار ما حدث في لبنان عندما انخرط حزب الله في صراعات مرتبطة بالمشروع الإيراني، أو عندما شارك في الحرب السورية دعماً لنظام بشار الأسد.

من هنا يطرح إسماعيل ما يراه الطريق الوحيد للخروج من هذه الدائرة.

"لا خيار سوى إصلاح المؤسسة العسكرية السودانية بعد نهاية هذه الحرب."

إصلاح يقوم . بحسب رؤيته . على مبدأ واضح: ألا يُسمح بوجود أي عناصر داخل الجيش تحمل مشاريع أيديولوجية أو ارتباطات عابرة للحدود.

ويضيف أن الجيش السوداني يجب أن يكون مؤسسة قومية مهنية احترافية، لا تمارس السياسة ولا التجارة، وتخضع بالكامل للسلطات الدستورية، وتنفذ توجيهاتها في السلم والحرب، وتدافع عن مصالح السودان وشعبه فقط، لا عن أجندات حزبية أو أيديولوجية أو مشاريع خارجية.

ويختم إسماعيل حديثه بنبرة واثقة:

إن هذا الإصلاح سيحدث في نهاية المطاف، لأن محاولات إعادة إنتاج نظام البشير لن تنجح.

"مثلما أسقط السودانيون نظام البشير والإخوان من قبل، سينتصرون أيضاً على محاولات إعادة إنتاجه."

وقبل أن ينهي اللقاء، وجّه إسماعيل رسالة مباشرة إلى الإسلاميين، دعاهم فيها إلى التراجع خطوة إلى الخلف، مضيفاً:

"أضم صوتي إلى صوت رئيس المؤتمر الشعبي في دعوته الإسلاميين إلى التراجع."

بهذا الصوت القادم من داخل خبرة عسكرية طويلة، يضيف اللواء كمال إسماعيل زاوية جديدة إلى المشهد: زاوية ترى أن المعركة في السودان لا تدور فقط في الميدان، بل أيضاً داخل بنية الدولة نفسها، حيث يتقرر مستقبل الجيش... ومستقبل البلاد.

ما بين اعترافات عثمان محمد يوسف كبر، وحديث الداعية الإسلامي المتشدد عبد الحي يوسف، وما سبقهما من تصريحات القيادية في المؤتمر الوطني سناء حمد العوض، تتشكل خيوط رواية واحدة أخذت تتضح ملامحها تدريجياً في المشهد السوداني.

فعبد الحي يوسف كان قد قالها صراحة في تسجيل سابق:

"البرهان ليس له دين، ولا يستطيع القضاء على الإسلاميين لأنهم موجودون داخل مكتبه. الحركة الإسلامية لا تثق فيه، وهو يتحمل النصيب الأكبر من الأزمة الحالية في السودان. البرهان متناقض، ففي مثال واحد رفض استقبال وزير الخارجية القطري رغم موافقته المسبقة، تحت ضغط قائد قوات الدعم السريع حميدتي."

وقبل ذلك كانت سناء حمد العوض قد أثارت جدلاً واسعاً عندما تحدثت عن تحقيق أجرته مع قيادة القوات المسلحة بشأن سقوط نظام عمر البشير، في إشارة فهمها كثيرون على أنها تعكس طبيعة النفوذ الذي احتفظ به الإسلاميون داخل دوائر القرار حتى بعد سقوط النظام.

هذه التصريحات المتفرقة، التي صدرت في أوقات مختلفة ومن شخصيات تنتمي إلى معسكر واحد، التقت أخيراً عند نقطة واحدة مع التسريب المنسوب إلى كبر.

وبهذا التقاطع، كما يرى مراقبون، تعززت السردية التي ظلت ترددها القوى المدنية الرافضة للحرب: أن قرار الجيش لم يكن مستقلاً بالكامل، بل ظل . بدرجات متفاوتة . رهيناً لتوازنات الحركة الإسلامية

فكي جبريل

حيدر المكاشفي

ملخص

يروي الكاتب أنه استبشر بتعيين جبريل إبراهيم وزيراً للمالية في حكومة حمدوك الثانية بسبب خلفيته الأكاديمية في الاقتصاد، لكنه تلقى تحذيراً من صديق دارفوري رأى أن جبريل مجرد "فكي ساكت". ومع مرور الوقت، وبخاصة بعد مشاركته في انقلاب 25 أكتوبر 2021 وتحالفه مع البرهان، بدأ الكاتب يقتنع بأن تقييم صديقه كان أقرب إلى الحقيقة.

يستشهد الكاتب بتصريح لجبريل عقب الانقلاب حين سُئل عن كيفية تعويض توقف المنح الدولية، فأجاب بأن "أبواب السماء مفتوحة"، وهو رد اعتبره الكاتب غير مناسب لوزير مالية يفترض أن يقدم حلولاً اقتصادية علمية، لا تعبيرات وعظية تشبه خطاب المشايخ.

يشير إلى أن الرهان على الدعم الخارجي لم ينجح، إذ لم تتدفق المساعدات من دول الخليج كما توقع الانقلابيون، بل اعترف جبريل نفسه بأن هذه الدول لم تعد سخية كما في السابق، الأمر الذي كشف محدودية الخيارات الاقتصادية للحكومة وأدى إلى تفاقم الأزمة المعيشية.

يختتم الكاتب بنقد دعوة جبريل للمواطنين إلى الإكثار من قراءة سورة الواقعة لمواجهة الضائقة الاقتصادية، معتبراً أن تحويل النصائح الدينية إلى بديل للسياسات الاقتصادية يعكس عجزاً في إدارة الملف المالي. فالسودان، بحسب المقال، يحتاج إلى خطط إصلاح اقتصادي واضحة لا إلى "إدارة الاقتصاد بالأوراد".

عندما تولى جبريل إبراهيم وزارة المالية والإقتصاد في حكومة حمدوك الثانية، أذكر أنني كنت من الذين استبشروا خيراً به، وجادلت في ذلك أحد أبناء دارفور المثقفين وكان رأيه في جبريل خلافاً لرأيي فيه، حيث يرى أنني (مغشوش) فيه بسبب درجة الدكتوراة التي يحملها في الاقتصاد، وقال لي ستثبت لك الأيام أنه (فكي ساكت) على حد تعبيره، وبالفعل بدأت تتكشف شيئاً فشيئا حقيقة شخصية جبريل التي مازالت على عهدها بالنظام البائد ومازال يحن لتلك الأيام، الى أن توج ذلك بمشاركته في انقلاب البرهان في الخامس والعشرين من أكتوبر من العام 2021 والتحالف معه في الحرب الحالية، ثم من بعد ذلك تأكدت من حقيقة أنه (فكي ساكت) مصداقاً لوصف صديقنا الدارفوري، ففي مقابلة كانت أجرتها معه فضائية الجزيرة في الأيام الأولى للانقلاب الذي أبقاه في منصبه ومجموعة وزراء اتفاقية جوبا، رغم حل الانقلاب لمجلس الوزراء بما فيه حمدوك نفسه، فعند سؤال محاوره عن ماهي تدابيره بوصفه وزيراً للمالية لتعويض الفقد الكبير في المنح المالية التي تم تجميدها بسبب الانقلاب، قال جبريل (أبواب السماء مفتوحة)، وكان ذلك قول يمكن أن نقبله من الفقهاء والمشايخ، ولا يمكن قبوله من وزير المالية، ويبدو أن جبريل حار جوابا علمياً منطقياً فلبس لبوس الفكي، اذ لم يسعفه تخصصه الأساسي، الذي يختص بادارة الاقتصاد والمال العام، وإعداد الموازنات، وما الى ذلك من أعمال هي من صميم أهداف واختصاصات وزارة المالية، مثل رسم وتطوير السياسات والخطط المالية للدولة، وتنسيق الموازنات وترشيد الانفاق الحكومي، وتنمية حصيلة الضرائب وتطوير نظمها..الخ، فبدلا عن كل ذلك تقمص الوزير شخصية الفكي فقال ما قال، وهو ذات ما كان قاله سلفه في الوزارة وأخوه في الله وزير المالية الأسبق إبان النظام البائد، فذات أزمة خانقة سابقة مصحوبة بموجة قحط ضربت البلاد، لم يفتح الله على علي محمود وزير المالية عامها بأي حل اقتصادي، فلجأ أيضا للسماء داعياً إلى إقامة صلاة الاستسقاء، وغير ذلك كثير من مثل هذه الأقوال التي شاعت ايام حكم الانقاذ والتي يمكن قبولها من الفكيا (جمع فكي) والمشايخ ولا تليق بالوزراء.. الشاهد أن أبواب السماء التي عول عليها فكي جبريل، لم تنفتح ولم تمطر السماء ذهباً ولا فضة، ولم تتدفق الأموال من دول الخليج وتحديداً السعودية والامارات كما أمل الانقلابيون وقتها، وبحسب جبريل نفسه أن محادثاتهم مع هذه الدول للتكرم عليهم بما يقيل العثرة والعسرة لم تثمر عن شئ، وقال بالحرف لموقع (بلومبيرغ) (بالطبع خليج اليوم ليس خليج أوائل عام 2010 أو أوائل 1990، ولا يمكن أن يكونوا كرماء كما كانوا في السابق)، وهذا يذكر أيضا بحديث وزير المالية الانقاذي محمد عثمان الركابي، فحين فشل هذا الوزير في استقطاب أي دعم خارجي ذات أزمة مالية واقتصادية وما أكثر أزماتنا هذه، قال لم نترك دولة الا طلبنا منها ان تدعمنا ولكن لا حياة لمن تنادي.. كل هذه الحقائق الصادمة وقتها أجبرت فكي جبريل مغادرة مصلاية التفكه (من فكي) لمجابهة حقائق علم الاقتصاد على الأرض والواقع، فاضطر لاطلاق تصريحا توعد فيه البلاد والعباد بكارثة ماحقة اقتصادية ومعيشية، كان هو للأسف مع جوقة الانقلابيين مدنيين وعسكريين هم السبب فيها..

واليوم ومع جبريل ابراهيم نفسه يبدو أن وزارة المالية قد دخلت مرحلة جديدة من تطور الفكر الاقتصادي، مرحلة تتجاوز المدارس الكلاسيكية والكينزية وحتى اقتصاد السوق الحر، لتؤسس مدرسة سودانية جبريلية خالصة يمكن أن نطلق عليها اسم (إدارة الاقتصاد بالتلاوة).. ففي أحدث وصفاته لمواجهة الضائقة الاقتصادية الطاحنة، دعا وزير المالية جبريل إبراهيم المواطنين إلى الإكثار من قراءة سورة الواقعة، وكأن الأزمة التي يعيشها السودان اليوم ليست نتاج حرب مدمرة وانهيار اقتصادي وإدارة مالية مرتبكة، بل مجرد نقص في عدد المرات التي يتلو فيها السودانيون القرآن. بينما الواقع أن المشكلة ليست في القرآن الكريم ولا في سورة الواقعة، وإنما في تحويل الدين إلى بديل للسياسات العامة. فالناس تعودت أن تسمع مثل هذه النصائح من الأئمة والمشايخ في المساجد، لكنها لم تكن تتوقع أن تصدر من وزير مالية يفترض أنه مسؤول عن الموازنة والضرائب والإنفاق العام. ولأن الأمر تكرر من جبريل أكثر من مرة، فقد بات السؤال مشروعاً، هل نحن أمام وزارة مالية أم أمام خلوة حكومية لإدارة الاقتصاد بالأوراد والأذكار، والمفارقة هنا أن كثيراً من كبار العلماء أنفسهم شككوا في الرواية الشائعة بين العامة بأن قراءة سورة الواقعة تجلب الرزق مباشرة بمجرد قراءتها.. فقد ورد حديث مشهور يتداوله عامة الناس يقول ان من قرأ سورة الواقعة كل ليلة لم تصبه

فاقة أبداً. لكن عدداً كبيراً من علماء الحديث حكموا على هذا الحديث بالضعف. فالإمام ابن الجوزي اعتبره من الأحاديث غير الثابتة. والإمام النووي أشار إلى ضعفه. اما الشيخ الألباني فقد حكم عليه صراحة بأنه حديث ضعيف. ومع ذلك يؤكد العلماء أن قراءة القرآن عموماً سبب للبركة والطمأنينة، لكنهم يفرقون بوضوح بين البركة الروحية وبين تحويل سورة بعينها إلى سياسة اقتصادية للدولة. وبمعنى آخر ان القرآن الكريم ليس بديلاً عن الميزانية، ولا عن الإصلاح المالي، ولا عن إدارة الموارد.. والسودانيون يعرفون جيداً شخصية (الفكي) في الثقافة الشعبية بانه رجل مبروك يقصده الناس طلباً للبركة والدعاء. لكن تكون المشكلة عندما يتحول وزير المالية نفسه إلى فكي. فبدلاً من ان يحدث الناس عن كيفية تمويل العجز في الموازنة، وكيفية إعادة بناء الاقتصاد بعد الحرب وإصلاح النظام الضريبي وجذب الاستثمارات، ويعرض عليهم خطة واضحة لوقف الانهيار.. يُفاجأ المواطنون المغلوبون على امرهم بمن يفترض انه وزير ماليتهم يعرض عليهم نصيحة روحية عامة تصلح لموعظة دينية، لكنها لا تصلح كسياسة اقتصادية لدولة تنهار عملتها وتتبخر مواردها.ويعن لنا هنا سؤال بسيط وهو لو كانت قراءة سورة الواقعة وحدها كافية لحل الأزمات الاقتصادية، لكانت عكفت عل تلاوتها آناء الليل واطراف النهار اي دولة تعاني ازمة اقتصادية، ولما كان هناك حاجة اصلا لوزارة مالية ووزير مالية ولما كان جبريل نفسه وزيرا للمالية.. لكن الدول عادة تعالج أزماتها عبر السياسات الاقتصادية، لا عبر وصفات روحانية يصدرها وزراء المالية. والواقعة الحقيقية في السودان ليست في السورة الكريمة، بل في الواقع الاقتصادي نفسه، حرب مدمرة واقتصاد منهار ودولة بلا موارد، ورغم كل ذلك يبدو ان وزارة المالية بعد ان اعجزتها الحلول قررت أخيراً تسليم الملف إلى السماء. وهو أمر قد يكون مفهوماً من المواطنين اليائسين، لكنه يصبح مأساوياً عندما يصدر من المسؤول الأول عن إدارة الاقتصاد. فالناس يمكن أن تقرأ سورة الواقعة طلباً للبركة، لكنها في النهاية تحتاج أيضاً إلى شيء آخر أكثر إلحاحاً، تحتاج الى وزير مالية كفء ومقتدر وخبير بشؤون ادارة الاقتصاد والمال العام.ولله الامر من قبل ومن بعد.

وزير مالية يقرأ... الموازنة.

واشنطن تصنف الحركة الإسلامية منظمة إرهابية:
ما هـــي خيـــارات ورهــــانات البـــــرهان؟

ملخص

أثار قرار وزارة الخارجية الأمريكية بتصنيف الحركة الإسلامية السودانية منظمة إرهابية تساؤلات واسعة حول مستقبل الحركة وعلاقتها بالجيش ودورها في الحرب الدائرة منذ أبريل 2023. كما أعاد القرار النقاش حول ما إذا كانت الحركة تمثل عائقاً أمام أي تسوية سياسية، واضعاً قيادة الجيش، وعلى رأسها عبد الفتاح البرهان، أمام ضغوط دولية متزايدة لاتخاذ موقف واضح من الإسلاميين.

تشير معطيات إلى أن الولايات المتحدة والسعودية مارستا ضغوطاً على قيادة الجيش لدفعها نحو حل تفاوضي، مع مطالب أساسية أبرزها فك الارتباط بالحركة الإسلامية، واتخاذ إجراءات ضد رموز النظام السابق، بما في ذلك تسليم بعض المطلوبين للعدالة الدولية، إضافة إلى تشكيل حكومة مدنية بصلاحيات واسعة. في المقابل يسعى البرهان إلى استثمار هذه الضغوط للحصول على اعتراف دولي بشرعيته التي تضررت منذ انقلاب أكتوبر 2021.

خلال الحرب شكّل الإسلاميون الحاضنة السياسية والإعلامية الأبرز للجيش، كما شاركت مجموعات منهم في القتال مثل كتيبة البراء بن مالك، وأسهموا في دعم الجيش دبلوماسياً وفي صفقات السلاح. وبالمقابل عملت الحركة الإسلامية على إعادة تنظيم صفوفها وتوسيع نفوذها داخل القرار السياسي والعسكري، مع تبني خطاب متشدد ضد قوى ثورة ديسمبر وضد بعض القوى الإقليمية.

أمام الجيش ثلاثة خيارات رئيسية: المناورة عبر إجراءات شكلية توحي بفك الارتباط مع الإسلاميين مع استمرار التعاون غير المعلن، أو اتخاذ قرار حاسم بقطع العلاقة معهم بما قد يثير صداماً داخل المعسكر المؤيد للجيش، أو القبول بتسوية سياسية تسمح للإسلاميين بالحفاظ على بعض المكاسب. غير أن جميع هذه الخيارات تبقى معقدة، في ظل تضاؤل هامش المناورة وتزايد الضغوط الدولية.

قرار واشنطن بتصنيف الحركة الإسلامية منظمة إرهابية وضع الكرة في ملعب الجيش.»

شمائل النور

طرح قرار الخارجية الأمريكية بتصنيف الحركة الإسلامية السودانية كمنظمة إرهابية أسئلة جوهرية حول مصير الحركة التي حكمت البلاد لنحو ثلاثين عاما، وأثار القرار مجدداً الحديث عن علاقة التنظيم الإسلامي بالجيش ومدى إرتباطه بالحرب الدائرة في البلاد منذ أبريل 2023، وهل يمثل التنظيم بالفعل عائقاً أمام أي عملية تفاوض تنهي الحرب؛ هذا التقرير يحاول الإجابة على هذه الأسئلة؛ مستعرضاً خيارات الجيش.

قبل صدور القرار الأمريكي تواترت معلومات حول ضغوط جديدة للولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية لوضع الجيش أمام حل تفاوضي، ويعتقد غالبية الفاعلين الدوليين أن قوات الدعم السريع مستعدة لأي حل تفاوضي بينما الجيش يتبنى خطا رافضاً لأي تسوية؛ لذلك احتاج الأمر لمزيد من الضغط، ويظهر ذلك جلياً في خطابات الطرفين السياسية والدبلوماسية.

ضغوط ومطلوبات أمام البرهان

تشير المعلومات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية على وجه التحديد مارستا ضغوطا كبيرة على قيادة الجيش، ووضعتا بعض المطلوبات الإقليمية والدولية أمامها لإنجازها؛ على رأسها وضع حد واضح في العلاقة مع الحركة الإسلامية وهذا المطلب يترتب عليه اتخاذ إجراءات حاسمة تجاه رموز النظام السابق، وأشارت ذات المعلومات أن ضمن هذه الإجراءات اتخاذ خطوة جدية في تسليم المطلوبين للعدالة الدولية؛ وكشف مصدر عليم أن إحدى دول الخليج طرحت حلاً وسطا في محاكمة المطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية.

وتأتي تشكيل حكومة مدنية بصلاحيات واسعة ضمن المطلوبات المنتظر إنجازها، لكن مصدر مقرب من قيادة الجيش أشار إلى أن القائد العام عبد الفتاح البرهان يسعى لتحديد مكاسبه بشكل واضح من هذه القرارات؛ ويرجح أن البرهان يفاوض المجتمع الدولي على مسألة الشرعية التي فقدها منذ انقلاب أكتوبر 2021 مما لا شك فيه أن قرار واشنطن بتصنيف الحركة الإسلامية منظمة إرهابية وضع الكرة في ملعب الجيش؛ حيث يمثل القرار توجها سياسيا استراتيجي أكثر من كونه خطوة قانونية؛ ومن شأن ذلك وضع الجيش تحت ضغط جديد.

الإسلاميون..حاضنة سياسية وإسناد إعلامي

تأثير هذا القرار ينبني بشكل حاسم على مدى استجابة أو عدم استجابة قيادة الجيش لهذه الضغوط، وبعيداً عن جدل من أطلق الرصاصة الأولى، فإن الإسلاميين بمختلف تياراتهم شكلوا على نحو مطلق؛ الحاضنة السياسية للجيش في هذه الحرب، عطفاً على الإسناد الإعلامي اللامحدود.

وأظهرت تقارير صحفية في وقت مضى تغلغل الحركة الإسلامية داخل المقاومة الشعبية بما يفوق نسبة 50%، وهو الأمر الذي دفع قائد الجيش عبد الفتاح البرهان إلى إجراء تعديلات في قيادات المقاومة الشعبية بالولايات، ذلك قبل أن يخفت صوتها.

و فعلياً شكلت المجموعات الإسلامية وعلى رأسها كتيبة البراء حليفاً عسكرياً فاعلاً في ساحات القتال، ولعبت ذات الحركة دوراً دبلوماسياً خفياً وظاهراً لصالح الجيش عطفاً على الإسهام الفاعل في صفقات السلاح في وقت عانى فيه الجيش الحصول على مجرد ذخيرة؛ هذا وفقاً لمصدرين عسكري وسياسي.

ومما لا جدال حوله؛ أن الإسلاميين لم يقدموا كل هذا منحة، بل مقابل حصد المكاسب السلطوية والسياسية بعد الحرب وهو أمر معلوم للجميع؛ وخلال فترة الحرب سعى الإسلاميون لإعادة تقديم أنفسهم تياراً وطنياً يرفض التدخل الخارجي متخذين خطاباً متشدداً ضد الإمارات التي تتهم على نطاق واسع بدعمها لقوات الدعم السريع، وتبنوا بالإجماع خطاباً متطرفاً ضد ثورة ديسمبر وجميع الفاعلين فيها ما يشير إلى أن كبت صوت ديسمبر هدفاً لذاته.

وخلال هذه الفترة أعادوا تنظيم صفوفهم وتلاشت لدرجة كبيرة حدة الخلافات بينهم، وتغلغلوا بشكل صريح في القرار السياسي للجيش؛ خاصة فيما يتصل بالموقف من الهدنة أو التفاوض، وظهر ذلك في تصريحات صحفية على لسان أبرز قياداتهم؛ علي كرتي وسناء حمد.

هذا الظهور العلني أزعج الدول الحليفة للجيش والتي تتخذ موقفا معلنا ضد جماعات الإخوان المسلمين، مما حدا بها لإمساك دعمها إلى حين اتضاح الرؤية؛ وقد عبرت دولة خليجية

«يمثل القرار توجهاً سياسياً استراتيجياً أكثر من كونه خطوة قانونية.»

«من المرجح أن لا تنحو قيادة الجيش إلى فك ارتباطها مع الحركة الإسلامية فعلياً.»

مساندة للجيش انزعاجها من ذلك.

الآن، وبعد قرار واشنطن، ما الذي سيترتب عليه المشهد؟

من المرجح أن لا تنحو قيادة الجيش إلى فك ارتباطها مع الحركة الإسلامية فعليا؛ فالعلاقة بينهما ليست وليدة السنوات الأخيرة؛ بل هي علاقة تاريخية بدأت منذ ما قبل تنفيذ انقلاب الإنقاذ في العام 1989 وتعمقت خلال فترة حكم الإنقاذ بشكل لا لبس فيه

كما أن فك الارتباط كلية أمر يبدو مستحيل وتترتب عليه عواقب بالنسبة للجيش، إذ توفر الحركة الإسلامية حالياً الداعم الوحيد سياسياً، وإعلامياً إضافة إلى الإسهام في الجانب العسكري القتالي، وربما يحاول البرهان مجدداً المناورة؛ ذلك بأتخاذ قرارات صورية توحي بفك الارتباط؛ مثل حل كتيبة البراء بن مالك، والتي صنفتها واشنطن باعتبارها الجناح العسكري للحركة الإسلامية، واتخاذ خطاب سياسي جديد وإبعاد شخصيات رمزية، بينما يستمر التحالف والدعم بشكل معتاد مع خفض الصوت الإعلامي. مع هذا الخيار لن تحتاج الحركة الإسلامية إلى أي ترتيبات جديدة، لكن هذا الخيار لن يصمد طويلا.

هناك خيار ثان أمام الجيش وهو فك الارتباط الفعلي؛ أن يتخذ الجيش قرارات واضحة وحاسمة ويقرر التخلي عن هذا الحليف الرئيسي وهذا الخيار رغم أنه مستبعد إلا أنه وارد، وإذا مضى الجيش في ذلك ستترتب عليه تداعيات عنيفة؛ قد تدفع تيارات من الإسلاميين إلى تبني موقف راديكالي لن يتوقف عند حده السياسي بل ربما يسعى -مستفيدا من عناصره العسكريين- إلى قيادة مواجهة مع قيادة الجيش.

أما الخيار الثالث هو أن تمضي الحركة الإسلامية إلى اتخاذ خطا براغماتيا؛ بحيث تقبل دخول الجيش في أي عملية تفاوض مقابل مكاسب سلطوية؛ وهذا الخيار قد لا يكون مقبولا للمجموعات المتشددة عطفا على أن المجتمع الدولي ربما لا يقبل وجود الإسلاميين بالأساس.

عموما فإن الجيش أمام خيارات صعبة وذات تداعيات، مع الوضع في الاعتبار أن مساحة المناورة لم تعد كما كانت عليه في السابق.

الأخوان المسلمون جماعة إرهابية
الدلالات السياسية و المآلات المحتملة

منذ إستيلاء القائد العام للقوات المسلحة، في 25 أكتوبر لم يعد هناك حكم مؤسسي في السودان

ملخص

يتناول التقرير دلالات القرار الأمريكي بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين السودانية منظمة إرهابية، بوصفه خطوة تتجاوز البعد القانوني إلى أبعاد سياسية وجيوسياسية أوسع. ويرجّح أن توقيت القرار يرتبط بتطورات الحرب في السودان وإعادة ترتيب التحالفات الإقليمية، أكثر من ارتباطه بالصراع الأمريكي-الإسرائيلي مع إيران، كما يحمل رسالة ضغط على الجيش السوداني في ما يتعلق بعلاقاته الخارجية.

يشير التحليل إلى أن القرار سيشكل هزة قوية داخل الحركة الإسلامية في السودان، لما له من تأثيرات عسكرية وسياسية واقتصادية وتنظيمية. وقد يدفع ذلك التنظيم إلى تبني تكتيكات جديدة مثل خفض ظهوره العلني، أو العمل عبر واجهات سياسية مختلفة، بينما قد تتجه بعض المجموعات الأكثر تشددًا إلى مسارات مواجهة أو تشكيل مليشيات مستقلة.

يضع القرار الجيش السوداني في موقف حرج، بسبب الاتهامات بوجود صلات مع جماعات مرتبطة بالحركة الإسلامية، إضافة إلى تعقيد علاقاته الإقليمية. ويعرض المقال عدة خيارات أمام الجيش، منها فك الارتباط التدريجي مع الإسلاميين، أو إعادة هيكلة معسكر الحرب تحت شعار جيش وطني غير حزبي، أو التشدد والتمسك بالتحالف القائم، أو المناورة الدبلوماسية مع واشنطن.

يناقش انعكاسات القرار على الدعم السريع والقوى المدنية والمحيط الإقليمي، إذ قد يمنح الدعم السريع مكاسب سياسية مؤقتة، لكنه لا يستبعد احتمال استهدافه لاحقًا. وفي المجمل يرى أن القرار يمثل لحظة مفصلية في الأزمة السودانية، غير أن تأثيره النهائي سيظل مرتبطًا بمسار الحرب، وقدرة القوى المدنية على طرح بديل سياسي، وطبيعة التوازنات الإقليمية والدولية المحيطة بالسودان.

قرار تصنيف الإخوان المسلمين في السودان ليس مجرد خطوة قانونية، بل تحول ذو أبعاد جيوسياسية عميقة.»

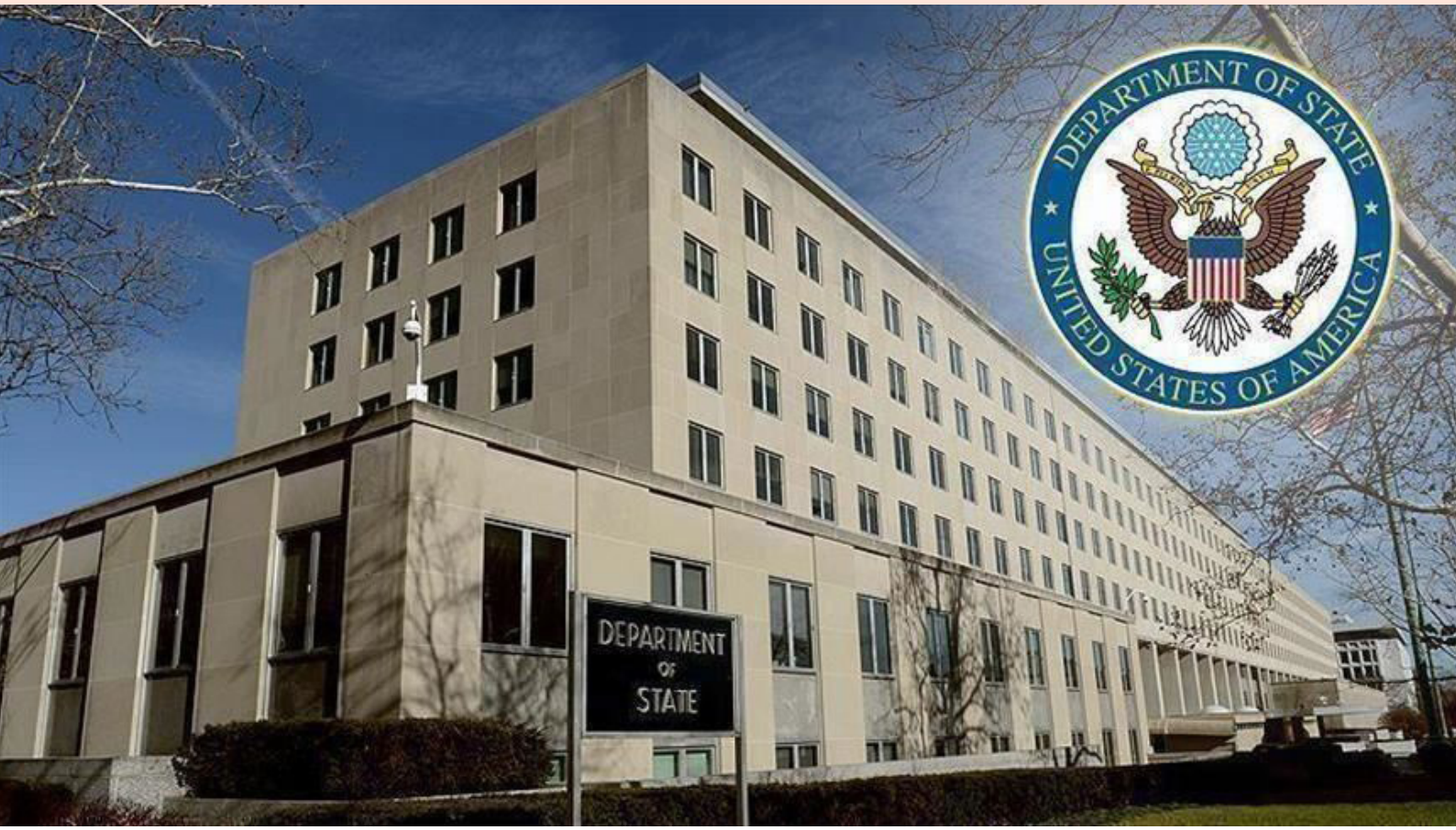

أفق جديد

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، تصنيف جماعة الإخوان المسلمين السودانية كيانًا إرهابيًا عالميًا مصنفًا تصنيفًا خاصًا، وتعتزم تصنيفها منظمة إرهابية أجنبية اعتبارًا من اليوم 16 مارس 2026.

هكذا جاء في البيان الصادر عن وزير الخارجية الأمريكي يوم 9 مارس 2026.

قرار حكومة ترامب هذا ليس مجرد خطوة قانونية وأمنية، بل هو قرار ذو أبعاد جيوسياسية وإقليمية وسودانية عميقة، ويمكن قراءة مآلاته من خلال عدة مستويات مترابطة، ومن ثم تأثيره على مسار الحرب والدولة السودانية.

أما توقيت إصدار القرار، فمن غير المرجح أن يكون مرتبطًا مباشرة بالحرب الأمريكية الإسرائيلية مع إيران، لأن إدارة ترامب تبنت منذ سنوات سياسة تقوم على تقليص نفوذ إيران الإقليمي وإعادة ترتيب التحالفات في الشرق الأوسط. لكن خلال الأشهر الماضية ظهرت تقارير عن تقارب عسكري بين الجيش السوداني وبعض الجهات المرتبطة بإيران، خصوصًا في مجال الطائرات المسيرة. وإذا صح هذا التحليل، فإن القرار الأمريكي قد يكون رسالة سياسية مفادها رفض أي توسع لنفوذ إيران في السودان، إضافة إلى الضغط على الجيش السوداني لإعادة ضبط علاقاته الخارجية.

لكن يجب التنبه إلى أن الحركة الإسلامية السودانية ليست حليفًا دائمًا لإيران، بل كانت علاقتها بها متقلبة تاريخيًا.

والأرجح أن توقيت القرار مرتبط بثلاثة تحولات إقليمية:

أولها إعادة ترتيب الشرق الأوسط، حيث تسعى واشنطن إلى تثبيت منظومة تحالفات جديدة بعد سنوات من الاضطراب في المنطقة.

وثانيها تقليص نفوذ الإسلام السياسي، لأن بعض الحلفاء الإقليميين للولايات المتحدة يعارضون بشدة جماعة الإخوان المسلمين، ولذا قد ينسجم القرار مع هذا التوجه.

أما ثالثها فهو التأثير على توازن القوى في السودان والضغط على بعض الأطراف.

لذلك نجد أن القرار أكثر ارتباطًا بالحرب الدائرة في السودان من علاقته بالحرب الأمريكية الإسرائيلية – الإيرانية.

أما على صعيد الإسلاميين، فلا خلاف على أن الحركة الإسلامية في السودان خاضت تجارب

«القرار الأمريكي يبدو أكثر ارتباطًا بالحرب الدائرة في السودان من علاقته بالصراع الأمريكي الإسرائيلي مع إيران.»

عديدة في العمل السياسي، وسلكت فيه مسالك مختلفة. إلا أنها، بعد ثورة ديسمبر المجيدة، تشظت كما حدث لكثير من الكيانات السياسية في السودان، وأصبح لها أكثر من منبر. غير أن هناك جناحًا تمكن من السيطرة على موروثات الحركة واستحوذ على تركتها المالية والسياسية والعسكرية، وذلك بقيادة علي كرتي. وهذا هو الكيان الذي يستهدفه القرار الأمريكي في هذه الآونة، وهو يعي ذلك تمامًا.

ويطرح السؤال هنا: كيف ستستقبل هذه الجماعة قرارًا كهذا؟ علمًا بأنهم عُرفوا بعدم المرونة السياسية، وهو أمر واضح من العداء السافر لثورة ديسمبر المجيدة، إذ استخدموا كل ما أتيح لهم للانقلاب عليها من خلال سلسلة من المؤامرات: فض الاعتصام، واغتيال بعض قادة المقاومة، ثم الانقلاب، وأخيرًا الحرب الدائرة اليوم.

فهل سينحنون للعاصفة، أم يمضون في مواجهة هذا القرار؟

بداية، لا جدال في أن القرار سيحدث هزة عنيفة داخل الكيان، لأنه ذو مفعول رباعي (عسكري – سياسي – تنظيمي – اقتصادي)، إضافة إلى أن الأوضاع السياسية الدولية غير مؤاتية لمثل هذا التنظيم.

لذلك، إذا حاول التنظيم إبداء أي مكابرة تجاه هذا القرار، فستكون التكلفة عالية على استمراره بذات الفعالية في إدارة الحرب الراهنة، فضلًا عن الخسائر الباهظة التي تتوالى عليه. وغالبًا ما يلجأ التنظيم إلى تكتيكات أخرى، أقلها أن تضمن له نوعًا من "البيات الشتوي"، فيغير من جلده ليتوافق مع المستجدات الجديدة. وبالطبع هذه الأساليب معروفة ومجربة، مثل الانسحاب من القيادة، وتقديم كوادر متخفية، وخفض الأصوات العالية، ومحاولة الانخراط في العملية السياسية عبر واجهات مستحدثة... إلخ.

وقد يفلح هؤلاء في مخططهم إلى حدود معينة، لكنهم يفتقدون كثيرًا من المعينات، وعلى رأسها الأموال التي سيطالها التجفيف. إضافة إلى ذلك، فمن المرجح أن تظهر جماعات لا ترتضي هذه التكتيكات، فتقبل على المواجهة وتؤسس مليشيات مستقلة تقاتل من خلالها. غير أن طريقها سيكون وعرًا ومحفوفًا بالمخاطر، خاصة إذا ازداد المد الشعبي الذي يستمد زخمه من ثورة ديسمبر.

وعند الحديث عن مآلات الاتجاه الإسلامي، لا بد من الإشارة إلى المجموعات التي تخلت عن التنظيم وحملت رايات مختلفة، وهم كثر. وكما قيل سابقًا: "الشر يعم"، فلا شك أنهم سيلاقون متاعب ومصاعب جراء التفاصيل التنفيذية للقرار. لكن على الصعيد السياسي، فإن أمامهم ظرفًا مواتيًا لمواصلة نشاطهم، وعدم التردد في المشاركة مع الآخرين لإيجاد حلول لأزمة السودان. وهنا ننوه إلى أن تجميع هذه الرايات قد يبدو صعبًا وغير ميسور، خاصة أن اختلافات الجماعات الأيديولوجية كثيرًا ما تتعثر في الالتئام، كما يقول التاريخ.

عمومًا، نقول مرة أخرى إن الإخوان المسلمين تنظيم عريق في الحركة السياسية السودانية، ورغم مسيرتهم المتصاعدة منذ ميلادهم، قلما واجهوا مصاعب عصية. إلا أنهم اليوم يقفون أمام هجمة دولية تسندها درجة من الرضا الشعبي في السودان. ومن المرجح أنهم سيواصلون نشاطهم رغم هذه الترسانة المضادة لهم، ومن المؤكد أنهم سيلجؤون إلى حيل وأساليب جديدة يفرضها واقعهم، إلى أن تنتهي دورتهم في الحياة السياسية، كغيرها من الموجات العابرة في التاريخ.

القرار والجيش

منذ استيلاء القائد العام للقوات المسلحة، في 25 أكتوبر، على السلطة بالانقلاب على الحكومة المدنية التي جاءت بها ثورة ديسمبر المجيدة وفق مواثيقها الدستورية، لم يعد هناك حكم مؤسسي في السودان، رغم "الترقيع" المتواصل لإضفاء طابع المؤسسية. فالحكم، بكامل سلطاته، أصبح لدى القوات المسلحة وفق التراتبية العسكرية التي يفرضها القانون العسكري. لذلك قصدنا أن نقول: "القرار والجيش".

فالقرار يضع الجيش السوداني في زاوية حرجة؛ إذ يعتمد على دعم إيراني (طائرات مسيرة وخبراء)، بينما حلفاؤه الإقليميون الآخرون، مثل تركيا، لديهم علاقات معقدة مع جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما يزيد من حرج هذه الزاوية.

وهناك أيضًا حرج سعودي؛ إذ إن الرياض تدعم الجيش السوداني ماليًا (عبر صفقات أسلحة مع باكستان)، لكن هذا الجيش يتعاون مع إيران التي تهاجم السعودية، الأمر الذي يعمّق التناقض في السياسة السودانية مع التصنيف الجديد.

الجيش كذلك في مأزق داخلي؛ فـ كتيبة البراء – بحسب الروايات – يبلغ تعدادها نحو عشرين ألف مقاتل، تدربوا على أيدي خبراء، ويحاربون إلى جانب الجيش، وأحيانًا خارج إمرته. وقد سمح

«الحركة الإسلامية تواجه اليوم هزة سياسية وتنظيمية واقتصادية قد تعيد تشكيل حضورها في المشهد السوداني.»

الجيش للمستنفرين بالانخراط في واجهات ليست تابعة له مباشرة، ما يفتح الباب لاتهامه بوجود علاقة وطيدة مع الجماعة المصنفة إرهابية.

وهناك مسألة أخرى تتعلق بالتأثيرات الإنسانية والقانونية؛ إذ تخشى منظمات الإغاثة أن يؤدي التصنيف إلى نفور النظام المصرفي الدولي من التعامل مع السودان، خوفًا من العقوبات الأمريكية.

أما حكومة الجيش فهي الأخرى مثقلة بالأعباء، وأصبحت غير قادرة على تسيير دولاب العمل بصورة فعالة؛ إذ يلاحقها الفساد المتمدد، والأمن المتفلت، والدواء المعدوم، والقائمة تطول. كما تنتظرها التداعيات الاقتصادية غير المباشرة للصراع الأمريكي–الإيراني. فهل ستفلح في الصمود أمام كل ذلك؟

إن صعوبات الحكم ومتاعبه كثيرة، ويأتي هذا القرار ليضاعف من الأزمات القائمة، مما يجعل البحث عن خيارات للحل ضرورة قصوى.

وبالتأكيد، فإن الجيش، رغم هذه الظروف الحالكة، ما يزال يمتلك خيارات لمواصلة حكمه، ويمكن إجمالها في الآتي:

أولًا: فك ارتباط انتقائي وهادئ مع الإسلاميين.

وهو مسار يتسم بالعقلانية من زاوية المؤسسة العسكرية؛ إذ يبعد الجيش العناصر الأكثر تكلفة دوليًا، ويعيد تنظيم سلاسل القيادة والتمويل والإسناد الإعلامي والسياسي، وبذلك يخفف الضغط الخارجي دون إحداث صدمة مفاجئة في الجبهة الداخلية. لكن المشكلة هنا أن نفوذ الإسلاميين ليس هامشيًا، ولذلك قد يكون فك الارتباط الجزئي صعب التطبيق.

ثانيًا: إعادة هيكلة أوسع لمعسكر الحرب تحت مسمى "جيش وطني لا حزبي".

وهنا يحاول الجيش تحويل القرار إلى فرصة لإعادة بناء شرعيته، عبر حل أو تجميد أي أذرع موازية، وضبط الكتائب الرديفة، ومنع الواجهات الحزبية من إدارة الحرب، وخلق مسافة واضحة بين قيادته وبين الحركة الإسلامية.

وإذا حدث هذا الخيار بجدية، فقد يحسن موقع الجيش إقليميًا ودوليًا، لكنه قد يفتح في الوقت نفسه باب صراع داخلي.

ثالثًا: خيار التشدد والارتماء أكثر في حضن الإسلاميين.

قد تختار بعض مراكز القوى داخل الجيش هذا المسار، باعتبار أن القرار الأمريكي دليل على أن واشنطن تسعى لإضعاف الجيش نفسه، وبالتالي التمسك أكثر بالحلف الإسلامي–العسكري باعتباره حلفًا وجوديًا في مواجهة الدعم السريع والضغوط الدولية معًا. هذا الخيار قد يعزز التعبئة العسكرية سريعًا، لكنه يفتح الباب واسعًا أمام العزلة والعقوبات المتتالية.

رابعًا: خيار المناورة الدبلوماسية والتفاوض غير المباشر مع واشنطن عبر وسيط.

في هذا المسار لا يندفع الجيش إلى مواجهة مفتوحة ولا إلى قطيعة جذرية، بل يحاول شراء الوقت عبر رسائل طمأنة وإجراءات محدودة، على أن يقدم شيئًا ملموسًا يسمح لأطراف أخرى بلعب دور الوساطة. غير أن هذا الخيار محفوف بمشكلة المصداقية، بسبب سجل المناورات السابقة التي أجراها قادته.

ونخلص هنا إلى أن عامل الزمن سيكون حاسمًا في تحديد أي الخيارات سيختار الجيش. غير أن المسار الأكثر نجاحًا له يتمثل في التخلي عن العناد، والقبول بوقف إطلاق النار، وفتح مسارات الإغاثة والمساعدات الإنسانية؛ فذلك بلا شك قد يفتح أمامه آفاقًا أوسع لحلول أكثر واقعية.

القرار والدعم السريع

على الرغم من أن القرار الأمريكي يستهدف جماعة الإخوان المسلمين، فإن تداعياته تنعكس بدرجة كبيرة على قوات الدعم السريع، وقد تمنحها مكاسب استراتيجية على عدة مستويات.

ويظهر ذلك بداية في الترحيب الرسمي من قائدها حميدتي، الذي اعتبر القرار "انتصارًا لإرادة الشعب السوداني" وخطوة نحو "تجفيف منابع التطرف".

ومن هنا يتشكل نوع من التفوق المعنوي الذي يوفر له غطاءً سياسيًا في المحافل الدولية، إذ يمكنه تقديم نفسه كطرف يقاتل "تنظيمات إرهابية" لا كطرف يقاتل الجيش السوداني.

لكن عند النظر إلى السياق الأوسع، نجد أن هناك عوامل تخصم من رصيد الدعم السريع؛ إذ يتزامن هذا القرار مع تحركات داخل الكونغرس الأمريكي ومنظمات حقوقية تطالب بتصنيف الدعم السريع نفسه منظمة إرهابية. وهذا يعني أنه لا توجد ضمانة بألا يطاله التصنيف مستقبلًا، وعندها لن يكون هناك "حد أحسن من حد"، وقد تتساوى أطراف الحرب بما يفتح الباب لتدخل دولي.

ومن جهة أخرى، فإن تداعيات القرار قد تمس البنية الداخلية للدعم السريع نفسه؛ إذ إنه ليس كتلة صماء متجانسة، بل ظلت بنيته متجاذبة إثنيًا وسياسيًا ومهنيًا. وقد تجد بعض العناصر المنتمية للحركة الإسلامية فرصة لتغذية

«يضع التصنيف الجيش السوداني في زاوية حرجة بين علاقاته الإقليمية وتعقيدات الحرب الداخلية.»

الخصومات داخله كرد فعل غير مباشر على القرار.

وإذا لم يتمتع التنظيم باليقظة الكافية، فقد يسهل حينها إصدار قرار مشابه لذلك الذي صدر بحق الإخوان المسلمين.

القرار والمحيط الإقليمي والدولي

لايمكن فهم قرار إدارة دونالد ترامب بل ينبغي تحليله في سياق التحولات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي. فالسودان، بحكم موقعه الجغرافي على البحر الأحمر، وبحكم الحرب الجارية، أصبح جزءًا من شبكة صراعات أوسع تتداخل فيها مصالح قوى إقليمية ودولية متعددة، وبعض القوى الإقليمية تتبنى موقفًا سياسيًا حادًا ضد جماعة الاخوان المسلمين وترى فيها تهديدًا للنظام السياسي في المنطقة. لذلك تنظر إلى القرار باعتباره دعمًا سياسيًا لهذا الاتجاه. وفي هذه الحالة قد يؤدي القرار إلى تعزيز التنسيق بين واشنطن وبعض حلفائها الإقليميين بشأن السودان.

في المقابل، هناك دول في المنطقة لم تتبنَّ سياسة تصنيف جماعة الإخوان تنظيمًا إرهابيًا، بل احتفظت بعلاقات سياسية أو فكرية مع تيارات مرتبطة بها. وبالنسبة لهذه الدول، قد يُنظر إلى القرار الأمريكي باعتباره توسعًا في سياسة استهداف الإسلام السياسي، أو تدخلًا في التوازنات السياسية داخل السودان. وهذا بدوره قد يزيد من الاستقطاب الإقليمي حول الأزمة السودانية.

ويمثل السودان حلقة جغرافية مهمة بين الشرق الأوسط والقرن الأفريقي؛ لذلك فإن أي تحول في بنيته السياسية ينعكس مباشرة على أمن البحر الأحمر. ومن هذا المنظور، قد يؤدي القرار إلى زيادة اهتمام القوى الدولية بمستقبل السلطة في السودان، وبالتالي إدخال السودان أكثر في حسابات الصراع الدولي حول الممرات البحرية.

كما أن بعض القوى الدولية قد لا تتبنى الموقف الأمريكي نفسه تجاه الإسلام السياسي؛ ولذلك قد يؤدي القرار إلى اختلاف في المقاربات الدولية تجاه السودان، وتعدد المبادرات والوساطات الدولية، مما يزيد من تعقيد المشهد الدبلوماسي المرتبط بالأزمة السودانية.

المنظمات الإقليمية والدولية

هذه المنظمات ليست موحدة أصلًا في رؤيتها تجاه حرب السودان، وخاصة في ما يتعلق بمسألة الحكم المدني. فبعضها لديه قناعة بأنه لا يمكن تجاوز الحركة الإسلامية السودانية في هندسة السلطة بعد انتهاء الحرب. ومن المؤكد أن هذا القرار قد يدفع هذه الأصوات إلى التواري – ولو مؤقتًا – ويجعل التقارب أكبر حول مسار العملية السياسية في السودان.

القرار والقوى المدنية

القوى المدنية هي الأخرى ليست كتلة واحدة متماسكة؛ فهي تيارات متعددة تتصارع فيما بينها، وتتبادل الاتهامات بشأن المواقف من الحرب وطرفيها العسكريين.

وقد أعربت المنظمات الدولية التي تعمل في الوساطة عن استيائها في أكثر من مرة من حالات التشظي والتفتت التي تعيشها القوى المدنية، واعتبرت هذه الحالة العقبة الكؤود أمام حل أزمة السودان. وفي ظل هذه الظروف يأتي القرار، وهو بلا شك سيجد مساحة في النقاش داخل هذه القوى.

ويمكن القول إن تيار "لا للحرب" هو التيار الأوفر حظًا في توظيف هذا القرار لصالحه، غير أن ذلك يتطلب ترتيبات تنظيمية وسياسية ينبغي أن يجريها هذا التيار حتى يتمكن من التعبير بصورة أوسع وأكثر تماسكًا عن رؤيته الرافضة للحرب.

أما التيارات الأخرى، وخاصة تلك التي تصطف مع الحركة الإسلامية، فمن المرجح ألا تسلم من تصدع داخل جبهتها؛ إذ إنها لا تقوى على مصادمة القرار أو الدفاع عن تصنيف الإخوان المسلمين كـ"منظمة إرهابية". وقد تجد في ذلك فرصة لتقديم نفسها كحاضنة مستقلة للجيش، إذا ما أعاد صياغة مؤسسته على أسس مختلفة، بعيدًا عن الحركة الإسلامية.

نختتم بالقول إن قرار إدارة ترامب يمثل لحظة مفصلية في العلاقة بين السودان والنظام الدولي؛ فهو ليس مجرد إجراء قانوني، بل جزء من إعادة تشكيل التوازنات السياسية داخل السودان.

غير أن تأثير هذا القرار سيظل مرهونًا بثلاثة عوامل رئيسية:

مسار الحرب، وقدرة القوى المدنية على تقديم مشروع سياسي بديل، وطبيعة التوازنات الإقليمية والدولية المحيطة بالصراع.

وفي غياب حل سياسي شامل، قد يتحول القرار إلى عامل إضافي لتعقيد الأزمة، بدلًا من أن يكون مدخلًا لحلها.

تصنيف الحركة الإسلامية السودانية ومالاته علي إمبراطوريتها الاقتصادية

ورقة بحثية

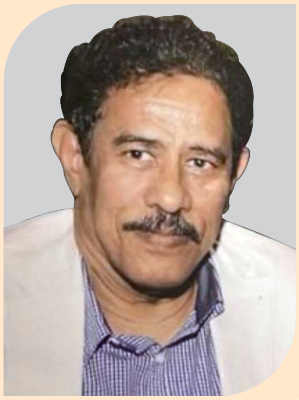

عمر سيد احمد *

ملخص

تناقش الورقة الأثر المالي المحتمل لتصنيف الحركة الإسلامية السودانية تنظيماً إرهابياً، مؤكدة أن هذا القرار لا يقتصر على بعده السياسي، بل يمتد إلى النظام المالي العالمي. فالعقوبات الحديثة تستهدف الشبكات الاقتصادية المرتبطة بالتنظيمات عبر آليات الامتثال المصرفي وتتبع الملكية الحقيقية، ما قد يؤدي إلى كشف الشركات الواجهة ومسارات الأموال التي تشكلت خلال ثلاثة عقود من حكم الحركة.

توضح الورقة أن الحركة الإسلامية بنت خلال فترة حكمها شبكة اقتصادية واسعة شملت قطاعات التجارة والاستيراد والتصدير والمقاولات والتعدين والبنوك والجمعيات الخيرية. وقد جرى توزيع هذه المصالح عبر رجال أعمال وشركات بأسماء أفراد، ما جعل النفوذ الاقتصادي للحركة متشابكاً مع الاقتصاد الوطني، وهو ما يجعل تتبعه وكشفه هدفاً رئيسياً لآليات العقوبات المالية الدولية.

تشرح الدراسة آليات العقوبات الأمريكية، خصوصاً عبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC) وقاعدة الملكية بنسبة 50%، التي تسمح بفرض العقوبات على الشركات المرتبطة بالأفراد أو الكيانات المدرجة. كما تشير إلى تجارب دولية مثل حماس والحرس الثوري الإيراني وحركة الشباب الصومالية، حيث أدت العقوبات إلى كشف شبكات التمويل وتقليص قدرتها على العمل داخل النظام المالي الرسمي.

تخلص الورقة إلى أن العقوبات قد لا تؤدي إلى تجميد كل الأموال فوراً، لكنها قد تدفع البنوك إلى قطع العلاقات مع الكيانات المرتبطة بالحركة فيما يعرف بظاهرة De-Risking، ما قد يضعف إمبراطوريتها الاقتصادية ويكشف بنيتها المالية. ومع ذلك تحذر من مخاطر الضرر الجانبي على الاقتصاد السوداني، مؤكدة أن نجاح هذه الأداة يتطلب تنسيقاً قانونياً داخلياً وإدارة دقيقة لتفكيك الشبكات دون الإضرار بالاقتصاد الوطني.

ملخص تنفيذي

قد يبدو تصنيف الحركة الإسلامية السودانية تنظيماً إرهابياً قراراً سياسياً في المقام الأول، لكنه في الواقع قد يكون خطوة ذات أثر مالي أعمق بكثير. فالعقوبات الحديثة لا تستهدف التنظيمات فقط، بل الشبكات الاقتصادية التي تقف خلفها. ومن خلال قواعد الامتثال المصرفي الدولية وتتبع الملكية المستفيدة الحقيقية، يمكن لمثل هذا القرار أن يكشف الشركات الواجهة ومسارات الأموال والعلاقات المالية التي تشكلت حول الحركة خلال ثلاثة عقود من السلطة، وأن يضع جزءاً من الاقتصاد المرتبط بها تحت تدقيق غير مسبوق من النظام المالي العالمي.

الكلمات المفتاحية: الحركة الإسلامية السودانية، العقوبات المالية، OFAC، الملكية المستفيدة الحقيقية، De-Risking، الشبكات الاقتصادية، الانتقال السياسي في السودان، تجفيف التمويل.

تقديم

تسعى هذه الورقة إلى تحليل الأثر المالي المحتمل لتصنيف الحركة الإسلامية السودانية تنظيماً إرهابياً، من زاوية تختلف عن الزوايا السياسية والأمنية التقليدية. فبدلاً من الاكتفاء بتقييم الأثر الرمزي أو الدبلوماسي لمثل هذا القرار، تنصبّ هذه الورقة على دراسة الآليات التقنية التي تُشغّلها منظومة العقوبات المالية الأمريكية، ولا سيما عبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (OFAC)، وما قد تُفضي إليه من انكشاف للشبكات الاقتصادية التي تشكّلت حول الحركة خلال ثلاثة عقود من الحكم.

تعتمد الورقة منهجاً تحليلياً مقارناً يستند إلى ثلاثة محاور: أولها استعراض الإطار القانوني والمؤسسي للعقوبات المالية الأمريكية وآلياتها التقنية. وثانيها توظيف حالات دولية مقارنة (حماس، الحرس الثوري الإيراني، حركة الشباب الصومالية) لاستخلاص دروس تطبيقية. وثالثها إسقاط هذه الدروس على الواقع السوداني مع الاعتراف الصريح بحدود التحليل والمخاطر الجانبية المحتملة. وتُقرّ الورقة ابتداءً بأنها لا تُشكّل دعوة سياسية لتصنيف بعينه، بل هي محاولة لفهم الأثر المالي المحتمل إذا ما وقع مثل هذا القرار، في سياق انتقال سياسي لا يزال هشّاً.

أولاً: العقوبات المالية وجيوسياسية الحرب الاقتصادية

في الحروب الحديثة، لا تُخاض المعارك فقط في ميادين القتال، بل أيضاً داخل النظام المالي العالمي. فالعقوبات المالية أصبحت إحدى أكثر أدوات القوة الجيوسياسية تأثيراً، لأنها لا تستهدف الجيوش فقط، بل الشبكات الاقتصادية التي تمول السياسة والحرب معاً. وفي بلد مثل السودان، حيث تداخلت السلطة السياسية مع شبكات اقتصادية واسعة خلال ثلاثة عقود من حكم الحركة الإسلامية، فإن أي قرار دولي يستهدف هذه الشبكات قد يتحول إلى أداة لكشف بنيتها المالية وربما إضعافها.

في هذا السياق يكتسب القرار الأمريكي بتصنيف الحركة الإسلامية السودانية أو جماعة الإخوان المسلمين في السودان تنظيماً إرهابياً أهمية تتجاوز البعد السياسي. فالقرار، إذا طُبّق بالكامل، قد لا يقتصر على الضغط على التنظيم نفسه، بل قد يمتد إلى الشبكات الاقتصادية التي تشكلت حوله وإلى البيئة المصرفية التي تتعامل معها.

ليست خطورة هذا التصنيف في أثره السياسي أو الرمزي فقط، بل في أنه يحوّل التنظيم من لاعب يعمل داخل الضباب إلى هدف مالي قابل للتعقب. فالعقوبات الحديثة لا تبدأ بالدبابة، بل بقاعدة بيانات: اسم يُدرج على قائمة، ثم تبدأ بعده سلسلة من إجراءات الفحص والإبلاغ والتجميد وقطع العلاقات المصرفية. وحين يحدث ذلك لا يعود السؤال فقط: من هو التنظيم؟ بل يصبح: من يملك ماذا؟ ومن يحول المال لمن؟ ومن يقف وراء أي شركة أو جمعية أو حساب؟

ثانياً: ثلاثة عقود من بناء الإمبراطورية — السياق التاريخي

لفهم الأثر المالي المحتمل لهذا التصنيف، لا بد من استحضار الخلفية التاريخية التي تشكلت فيها الشبكة الاقتصادية للحركة الإسلامية السودانية. فمنذ انقلاب يونيو 1989 الذي أوصل الجبهة الإسلامية القومية إلى السلطة، عمل التنظيم على بناء امتداد اقتصادي واسع يوازي حضوره السياسي ويديم نفوذه.

تمثّل هذا الامتداد في هيمنة واسعة على قطاع الاستيراد والتصدير، واستحواذ على

عقود المقاولات الحكومية الكبرى، وسيطرة على شركات وساطة في تجارة الذهب والمعادن، فضلاً عن شبكة من البنوك والمؤسسات المالية ذات الطابع الإسلامي. كما امتد النفوذ إلى المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية التي أدت أدواراً مزدوجة: اجتماعياً واقتصادياً وتنظيمياً في آن واحد.

والأخطر من ذلك أن هذا النفوذ لم يُبنَ باسم الحركة الإسلامية صراحةً، بل وُزِّع بعناية على أسماء رجال أعمال وحلفاء وشركات مسجلة بأسماء أفراد، مما جعل الخريطة الاقتصادية الحقيقية مبهمة ومتداخلة مع الاقتصاد الوطني برمته. وهذا بالضبط ما تستهدف كشفه آليات العقوبات الحديثة.

ثالثاً: آليات التصنيف — OFAC وقاعدة الخمسين بالمئة

السبب في ذلك أن الإدراج الأمريكي، سواء تحت صفة Specially Designated Global Terrorist (SDGT)) أو Foreign Terrorist Organization (FTO))، لا يقتصر على حظر التعامل المباشر مع الجهة المدرجة، بل يفتح الباب أمام تتبع الشبكات المرتبطة بها مالياً وتشغيلياً. فوزارة الخزانة الأمريكية، عبر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية Office of Foreign Assets Control (OFAC)، تجمّد ممتلكات ومصالح الجهة المدرجة الواقعة ضمن الولاية الأمريكية وتحظر على الأمريكيين التعامل معها. كما يهدف تصنيف Foreign Terrorist Organization (FTO)) إلى تجفيف مصادر التمويل والضغط على الشبكات التي تقدم دعماً مادياً أو مالياً للتنظيم..

هنا تبدأ المسألة الأخطر: الإمبراطورية الاقتصادية لا تظهر عادة باسمها الحقيقي. فهي غالباً موزعة بين شركات تجارة، ومقاولات، وتعدين، واستيراد، وجمعيات خيرية، وأسماء أفراد، وحسابات وسيطة. ولهذا السبب

تعتمد أنظمة الامتثال المصرفي الحديثة على مفهوم الملكية المستفيدة الحقيقية (Beneficial Ownership) بدلاً من الاكتفاء بالاسم التجاري الظاهر.

بمعنى آخر، إذا كانت الحركة الإسلامية قد بنت نفوذها الاقتصادي عبر واجهات قانونية وشركات موزعة وحلفاء تجاريين، فإن العقوبات تدفع البنوك والمحققين الماليين إلى إعادة رسم الخريطة الفعلية للملكية والسيطرة. هنا لا يعود كافياً أن تكون الشركة «نظيفة على الورق». الأسئلة تصبح أكثر عمقاً: من يملك الحصص فعلاً؟ من له حق التوقيع؟ من المستفيد النهائي من الأرباح؟ من هم الموردون والوكلاء؟ وما مسار التحويلات بين هذه الشركات؟

هذه هي اللحظة التي تبدأ فيها الإمبراطورية الاقتصادية بالانكشاف.

ومن أهم الآليات التي تجعل هذا الانكشاف ممكناً ما يعرف بقاعدة OFAC 50 Percent Rule. فبحسب وزارة الخزانة الأمريكية، إذا امتلك شخص أو أكثر من الأشخاص المحظورين — بصورة مباشرة أو غير مباشرة — ما مجموعه 50% أو أكثر من كيان معين، فإن هذا الكيان يُعامل باعتباره خاضعاً للعقوبات حتى لو لم يكن اسمه مدرجاً في القائمة. كما أن الملكية غير المباشرة تدخل في الحساب عبر الهياكل المركبة، ما يعني أن تتبع الطبقات الوسيطة في الشركات يصبح ضرورياً. وهذه القاعدة تضرب جوهر أسلوب «الشركات الواجهة» الذي تعتمد عليه كثير من الشبكات السياسية والمالية.

رابعاً: دروس من تجارب دولية مشابهة

لتقدير الأثر العملي المحتمل لهذا التصنيف على الحالة السودانية، يمكن الاستناد إلى تجارب دولية وثّقت كيف كشفت العقوبات المالية شبكات اقتصادية معقدة:

في حالة حركة حماس، أسفر التصنيف الأمريكي عام 1997 عن كشف شبكة من الشركات الخيرية والتجارية في الولايات المتحدة وأوروبا التي كانت تعمل كقنوات تمويل. وأدى ذلك إلى تتبع تحويلات مالية عبر بنوك في الأردن وسويسرا وماليزيا، مما كشف أن الواجهة الخيرية كانت تحجب شبكة مالية ذات تعقيد مؤسسي عالٍ.

وفي حالة الحرس الثوري الإيراني، كشفت العقوبات الأمريكية والأوروبية المتراكمة بين 2007 و2012 أن الحرس الثوري يملك حصصاً في مئات الشركات الإيرانية عبر شركات وسيطة تربطها بالمؤسسة العسكرية عبر ملكية مشتركة غير مباشرة. وأجبرت هذه العقوبات البنوك الأوروبية على إعادة مراجعة علاقاتها مع المصارف الإيرانية كلياً، مما عزل الاقتصاد الإيراني جزئياً عن منظومة SWIFT.

أما في حالة جماعة الشباب الصومالية، فقد أظهرت العقوبات كيف يمكن لتنظيم مسلح أن يموّل نفسه عبر شبكات حوالة غير رسمية وتجارة الفحم، مما دفع مجلس الأمن الدولي إلى توسيع نطاق العقوبات لتشمل الوسطاء التجاريين أنفسهم. والدرس المشترك في هذه الحالات الثلاث أن العقوبات لم تدمر الشبكات فورياً، لكنها كشفت خرائطها وقلّصت قدرتها على الحركة داخل النظام المالي الرسمي.

خامساً: سلوك البنوك وظاهرة De-Risking

لكن العقوبات لا تكشف الشبكة فقط عبر الملكية، بل أيضاً عبر سلوك البنوك نفسها. فبمجرد الإدراج، تقوم البنوك حول العالم بتحديث أنظمة الفحص لديها لتشمل الأسماء المدرجة والأسماء البديلة والكيانات المرتبطة، وتبدأ بمراجعة الحسابات السابقة والتحويلات الجارية باستخدام أنظمة فحص العقوبات وقواعد بيانات المخاطر.

في هذه المرحلة يصبح كل فرد أو شركة أو جمعية لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بهذه البيئة المالية موضع تدقيق إضافي. وقد يطلب البنك وثائق إضافية، أو يوقف التحويلات مؤقتاً، أو يرفض بعض المعاملات، أو حتى يغلق الحساب بالكامل إذا اعتبر المخاطر القانونية مرتفعة.

في الحالة السودانية، قد يكون هذا التطور بالغ الأثر لأن الاقتصاد السياسي للحركة الإسلامية لم يكن تاريخياً مجرد حزب سياسي، بل شبكة ذات أذرع تجارية ومالية وخيرية تشكلت خلال عقود من النفوذ داخل الدولة والاقتصاد. وما إن تتحول هذه الشبكة إلى خطر امتثال حتى تبدأ البنوك في الداخل والخارج بالنظر إليها لا كعملاء عاديين، بل كعبء قانوني قد يهدد صلتها بالنظام المالي الأمريكي وبالدولار.

ولهذا لا يحتاج الأمر إلى صدور أمر مباشر بتجميد كل الحسابات في العالم كي يحدث الضرر. يكفي أن تعتبر البنوك هذه البيئة عالية المخاطر حتى تبدأ بقطع العلاقات من

تلقاء نفسها فيما يعرف بظاهرة De-Risking، حيث تفضل المؤسسات المالية إنهاء العلاقة مع العملاء الذين يمثلون خطراً قانونياً بدلاً من تحمل تكاليف الامتثال.

وهنا تتجلى وظيفة العقوبات كأداة كشف. فكلما حاولت الشبكة الالتفاف على القيود، زادت بصماتها ظهوراً في النظام المالي. فقد تظهر تحويلات متفرقة بين شركات مرتبطة، أو شركات بأسماء أقارب وشركاء، أو جمعيات خيرية تتحرك كقنوات تمويل، أو وسطاء في تجارة الذهب أو الاستيراد.

سادساً: حدود التجميد التلقائي — ماذا يحدث فعلاً؟

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يعني ذلك أن كل أموال الإسلاميين ستُحجز فوراً في بنوك العالم؟

الجواب لا. فالتجميد التلقائي يحدث أساساً للأفراد أو الكيانات المدرجة في قوائم العقوبات، أو للشركات التي يملكونها بنسبة تتجاوز 50%. أما غير المدرجين رسمياً فقد لا تُجمّد أموالهم تلقائياً، لكنهم يواجهون شيئاً قد يكون عملياً أشد تأثيراً: الاشتباه المستمر، وطلبات التوضيح المتكررة، ورفض التحويلات، وفقدان الحسابات المصرفية، وإحجام الشركاء التجاريين عن التعامل معهم.

كما أن تصنيف FTO يضيف طبقة أخرى من الضغط لأنه يوسّع المخاطر القانونية على من يقدّم دعماً مادياً للتنظيم. وهذا قد يشمل الممولين، والوكلاء التجاريين، والشركات التي تقدم خدمات مالية أو تعمل كواجهات اقتصادية.

أما الخطر الأكبر فقد لا يكون على الأفراد والشركات فقط، بل على النظام المصرفي السوداني نفسه. فالبنوك السودانية تعتمد على علاقات مع بنوك دولية تعرف باسم Correspondent Banking لتنفيذ التحويلات الدولية وتمويل التجارة. وإذا اعتبرت البنوك الدولية أن التعامل مع النظام المصرفي السوداني ينطوي على مخاطر امتثال عالية، فقد تقلص هذه العلاقات أو تنهيها.

في هذه الحالة قد يواجه السودان ما يمكن وصفه بعزلة مالية جزئية تتمثل في صعوبة إجراء التحويلات الدولية، وارتفاع تكلفة التجارة الخارجية، وتزايد الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي.

سابعاً: البُعد القانوني الداخلي — دور الجهاز القضائي السوداني

إلى جانب الأثر الدولي، تطرح العقوبات الأمريكية تساؤلات جوهرية حول ما يمكن أن يفعله الجهاز القانوني السوداني الداخلي في هذا السياق. فالتصنيف الدولي يمنح أدواراً قانونية أكثر وضوحاً للمؤسسات السودانية ذاتها، ولا سيما في سياق مسار الانتقال السياسي الجاري.

فلجنة تفكيك نظام الثلاثين يونيو، التي أُسست في إطار الوثيقة الدستورية لعام 2019، تمتلك صلاحيات قانونية لاسترداد الأصول وفك الارتباطات بين الشبكات الاقتصادية والتنظيم السياسي. وإذا ما تزامن عملها مع قوائم العقوبات الدولية، فإن بيانات الملكية والتحويلات التي تكشفها آليات OFAC يمكن أن تُغذّي بدورها التحقيقات القضائية الداخلية.

غير أن هذا التكامل المحتمل يصطدم بعقبات واقعية: ضعف الاستقلالية القضائية، وغياب قانون شامل لاسترداد الأصول، وتداخل مصالح بعض القوى السياسية الراهنة مع جزء من الشبكات الاقتصادية ذاتها. ولهذا يظل مسار الكشف المالي الدولي — عبر البنوك والعقوبات — أكثر أهمية في المدى القريب من المسار القضائي الداخلي وحده.

ثامناً: من الاقتصاد المنظم إلى الاقتصاد المظلم

المفارقة أن العقوبات قد لا تدمر الشبكات الاقتصادية دفعة واحدة، لكنها قد تدفعها تدريجياً إلى الخروج من الاقتصاد المنظم إلى الاقتصاد المظلم. فعندما تُطرد الشبكة من البنوك النظامية وتلجأ إلى النقد، والذهب، والتهريب، والوسطاء غير الرسميين، فإنها تعترف عملياً بأنها لم تعد قادرة على العمل كإمبراطورية اقتصادية «شرعية»، بل كشبكة التفاف.

ولهذا فإن أخطر ما في العقوبات المالية ليس فقط أنها تعاقب الحركة الإسلامية السودانية، بل أنها قد تجبرها أيضاً على كشف خرائطها الاقتصادية الحقيقية: من هم رجال الواجهة، أين مراكز المال، ما الشركات التي كانت تعمل كأذرع تنظيمية، وكيف كانت تتداخل السياسة مع التجارة والذهب والتحويلات.

تاسعاً: التوتر القائم — استهداف الشبكة دون تدمير الاقتصاد

ثمة توتر حقيقي يجب الاعتراف به في هذا التحليل: العقوبات المالية التي تستهدف الشبكة الاقتصادية للحركة الإسلامية لا تُعيِّن حدوداً دقيقة بينها وبين الاقتصاد الوطني السوداني. فعقود من التشابك بين رأس المال السياسي ورأس المال الخاص جعل الخطوط الفاصلة ضبابية.

وهذا يعني عملياً أن المواطن العادي أو رجل الأعمال السوداني غير المرتبط بالحركة قد يجد نفسه في دائرة العقوبات عن غير قصد: إما لأن شركته تشاركت في مشروع مع جهة مدرجة، أو لأن حسابه في بنك يعمل وفق علاقات مراسلة متشابكة. وهذا الضرر الجانبي هو أحد أكثر إشكاليات العقوبات الشاملة إثارةً للجدل في القانون الدولي.

ولهذا تبرز ضرورة أن تُرافق أي منظومة عقوبات آلياتٍ استثنائية واضحة تُمكّن الأفراد والكيانات غير المستهدفة من إثبات عدم ارتباطها بالشبكة المدرجة، فضلاً عن قنوات تواصل مباشرة بين السلطات السودانية الانتقالية وأجهزة OFAC للتمييز بين رأس المال المرتبط بالتنظيم ورأس المال الوطني المستقل.

عاشراً: امتحان المستندات — الخلاصة والاستشراف

وعندما تبدأ هذه الأسئلة بالتحول إلى إجراءات مصرفية وقانونية، يصبح التنظيم أمام امتحان لم يعتده: ليس امتحان الخطاب السياسي، بل امتحان المستندات، والملكية، والتحويلات، وأسماء المستفيدين الحقيقيين.

وعندها فقط تظهر الإمبراطورية الاقتصادية كما هي، لا كما قدمت نفسها لسنوات.

غير أن استثمار هذه الأداة بفاعلية يستلزم جملة من الشروط: أولها أن تعمل السلطات الانتقالية السودانية على توفير بيانات مالية دقيقة عن الكيانات المشتبه في ارتباطها بالشبكة، لمساعدة أجهزة الامتثال الدولية على التمييز بين الأهداف الفعلية وضحايا الضرر الجانبي. وثانيها أن يُسند مسار العقوبات بمسار قانوني داخلي جاد يتيح استرداد الأصول وتوظيفها في إعادة بناء الدولة. وثالثها أن يُدار هذا المسار ضمن أُطر قانون دولي واضحة تحمي الحقوق وتضمن المحاسبة دون أن تُعرّض الاقتصاد الوطني لانهيار مالي يُلقي بأثقاله على المواطن العادي قبل غيره.

إن العقوبات المالية سلاح ذو حدين: في يد خاطئة أو غير مدروسة قد يُدمّر اقتصاداً هشاً بالكامل. لكن في سياق انتقال سياسي جاد وبإشراف قانوني دقيق، يمكن أن تكون الأداة الأنجع لما عجز عنه الملاحقة القضائية التقليدية: تفكيك الامبراطوريات الاقتصادية التي نمت في ظل الاستبداد واستمرت في الخفاء بعده.

— نهاية المقال —

المصادر والمراجع

1. U.S. Department of the Treasury — Office of Foreign Assets Control (OFAC). (2023). 50 Percent Rule: Guidance on Entities Owned by Persons Whose Property and Interests in Property Are Blocked. Washington, D.C.: U.S. Treasury. https://ofac.treasury.gov

2. Levitt, M. (2006). Hamas: Politics, Charity, and Terrorism in the Service of Jihad. Yale University Press. — يُعدّ هذا المرجع من أكثر الدراسات تفصيلاً لشبكات التمويل الخيري كأداة سياسية، ويوثّق تجربة تصنيف حماس عام 1997 وتداعياته المالية.

3. Financial Action Task Force (FATF). (2021). Guidance on Proliferation Financing Risk Assessment and Mitigation. Paris: FATF/OECD. https://www.fatf-gafi.org — المرجع الدولي الأساسي لفهم آليات تتبع التمويل وتقييم المخاطر في منظومة الامتثال المالي الدولي.

4. Amin, M. B. (2015). The Political Economy of Sudan: From Colonial State to Failed State. Khartoum: Sudan Studies Centre. — يُقدّم هذا المرجع إطاراً تحليلياً للاقتصاد السياسي السوداني وكيفية تشابك السلطة والثروة منذ انقلاب 1989، وهو أساسي لفهم السياق التاريخي الذي تتحرك فيه الورقة.

5. Eckert, S. E. (2008). «The Use of Financial Measures to Promote Security.» Journal of International Affairs، 62(1)، 103–122. Columbia University SIPA. — دراسة أكاديمية محكّمة تتناول فاعلية العقوبات المالية كأداة أمنية، وتُحلّل ظاهرة De-Risking وأثرها على الأنظمة المصرفية في الدول الهشّة.

أطفال السودان في ليبيا
معركة التعليم وحرب الرسوم

ملخص

في مدينة بنغازي الليبية يواجه آلاف اللاجئين السودانيين معركة جديدة لا تقل قسوة عن الحرب التي فروا منها، وهي تأمين تعليم أبنائهم. فالكثير من الأسر تضطر لدفع رسوم شهرية لمراكز تعليمية تعتمد المنهج السوداني حتى لا ينقطع أطفالهم عن الدراسة.

تفجّرت الأزمة بعد إعلان مدرسة الصداقة السودانية الليبية فرض رسوم تبلغ 800 دينار ليبي لأداء امتحانات الشهادتين الابتدائية والمتوسطة، ما أثار غضب أولياء الأمور الذين يعانون أصلًا من ضائقة مالية.وتزامن ذلك مع استقالة مدير المدرسة المكلّف، مشيرًا إلى صعوبات إدارية ومالية تعيق العمل التربوي.

قالت القنصلية السودانية في بنغازي من أهمية الاستقالة، معتبرة أن المدير لم يكن معينًا رسميًا، كما أثارت مسألة وضعه القانوني في ليبيا. غير أن أولياء الأمور يرون مفارقة واضحة في مطالبة لاجئين لم تُسوَّ أوضاعهم القانونية بدفع رسوم مرتفعة لتمكين أبنائهم من أداء الامتحانات.

تتفاقم الأزمة مع اشتراط السلطات الليبية حصول الطلاب الأجانب على إقامات سارية للتسجيل في المدارس، وهو أمر مكلف وصعب على اللاجئين. وبين ارتفاع الرسوم وتعقيدات الإقامة وتعثر برامج العودة الطوعية، يبقى حلم كثير من الأسر السودانية بسيطًا: تعليم أبنائهم بكرامة وفتح طريق آمن للعودة إلى الوطن.

«حلم معظم هؤلاء اللاجئين بسيط: أن يحصل أبناؤهم على حقهم في التعليم، وأن تُفتح أمامهم أبواب العودة الآمنة إلى ديارهم.»

أفق جديد

في مدينة بنغازي، حيث لجأ آلاف السودانيين هربًا من أتون الحرب في السودان، تتحول رحلة البحث عن الأمان إلى معركة يومية من أجل الحفاظ على أبسط الحقوق، وفي مقدمتها حق الأطفال في التعليم.

يدفع عاصم الطيب، وهو أحد النازحين السودانيين المقيمين في بنغازي، مبلغ 600 دينار ليبي شهريًا لمراكز التدريس التي تعتمد المنهج السوداني، حتى يتمكن أبناؤه الأربعة من مواصلة دراستهم. عاصم، الذي وصل إلى المدينة فارًا من الموت والحرب في بلاده، لم يكن يتوقع أن تتحول مسألة تعليم أطفاله إلى عبء مالي متزايد يهدد استقرار أسرته.

وخلال الأسبوع الماضي، فوجئ عاصم وآلاف من أولياء أمور الطلاب السودانيين النازحين في ليبيا بإعلان صادر عن مدرسة الصداقة السودانية الليبية ببنغازي، يفرض رسومًا قدرها 800 دينار ليبي لتمكين الطلاب من أداء امتحانات الشهادتين الابتدائية والمتوسطة. ولم يقتصر الإعلان على تحديد الرسوم المالية فحسب، بل تضمّن كذلك شروطًا عمرية لأداء الامتحانات بالنسبة للطلاب والطالبات.

أعقب هذا الإعلان تطور لافت، إذ أعلن الدكتور ولاء الدين حمدناالله أحمد، مدير مدرسة الصداقة السودانية (ب) ببنغازي، استقالته الرسمية من منصبه، في خطوة كشفت عن تحديات إدارية ومالية عميقة تواجه المؤسسة التعليمية التي تضم أكثر من ألف طالب سوداني في ليبيا.

وفي بيان وُصف بالصريح والمؤثر، وجّهه إلى القنصل العام لجمهورية السودان في بنغازي ولجنة المدارس وأولياء الأمور، أوضح ولاء الدين أن قراره جاء نتيجة ما وصفه باستحالة الاستمرار في بيئة تفتقر إلى أدنى مقومات العمل المؤسسي الرشيد، مؤكدًا أن بقائه في المنصب بات يتعارض مع قناعاته المهنية ومع أخلاقيات الوظيفة التربوية.

غير أن القنصل العام للسودان في بنغازي، السفير عبد الرحمن محمد رحمة الله، قلّل من تأثير الاستقالة على سير العمل في المدرسة. وفي حوار صحفي منشور، أوضح أن ولاء الدين كان مكلّفًا فقط بإدارة المدرسة وليس مديرًا رسميًا. وتساءل القنصل عن مشروعية تولي شخص لا يملك وضعًا قانونيًا أو إقامة رسمية في ليبيا منصب مدير مدرسة حكومية رسمية تابعة لوزارة التربية والتعليم، مشيرًا إلى أن مثل هذا الموقع يتطلب وضعًا قانونيًا وإداريًا سليمًا لا يتوفر في حالته، وهو ما اعتبره سببًا لافتقار حديثه عن الاستقلالية المالية والإدارية إلى الأساس القانوني والوظيفي.

لكن المفارقة، كما يراها كثير من أولياء الأمور، تكمن في أن القنصلية التي ترى عدم ملاءمة المدير للمنصب بسبب غياب وضعه القانوني، هي ذاتها التي تطالب نازحين لم تُسوَّ أوضاعهم القانونية بعد بدفع 800 دينار حتى يتمكن أبناؤهم من أداء الامتحانات.

يتساءل عاصم الطيب في حديثه لصحيفة "أفق جديد": «من أين لنا بهذا المبلغ؟» قبل أن يوضح أن راتبه لا يتجاوز ألف دينار ليبي، وهو مبلغ بالكاد يغطي تكاليف السكن والطعام والاحتياجات الأساسية. ويضيف أن القنصلية تدرك جيدًا الظروف الصعبة التي يعيشها اللاجئون السودانيون في ليبيا، إلا أنها – بحسب تعبيره – بدلاً من تخفيف الأعباء عنهم، تزيدها عبر التزامات مالية جديدة. ويرى أن وصفها بأنها أداة جباية قد يبدو أبلغ في نظر كثيرين من وصفها بأنها جهة تعمل على تسهيل حياة السودانيين في الخارج، مشيرًا إلى أن الأمر لا يقتصر على رسوم الامتحانات، بل يمتد إلى رسوم استخراج الأوراق الثبوتية مثل الجوازات والأرقام الوطنية وغيرها.

ولا تنتهي قصة التعليم بالنسبة للسودانيين اللاجئين في ليبيا عند حدود الاعتراض على الرسوم. فثمة مشهد آخر يكشف طبيعة الترتيبات الهشة التي يقوم عليها التعليم السوداني خارج البلاد. أحد الأساتذة الذين دفعت بهم الحرب إلى ليبيا قادمين من مدينة النهود، يروي تفاصيل توفير أماكن لتدريس المناهج السودانية، موضحًا أن العملية تتم عبر مراكز تعليمية تستأجر مدارس محلية لتوفير الفصول الدراسية.

ويضيف أن تمويل هذه العملية يعتمد على اشتراكات شهرية يدفعها أولياء الأمور، مشيرًا إلى أن القائمين على هذه المراكز يحاولون قدر الإمكان مراعاة الظروف الصعبة التي يعيشها اللاجئون، وهي – كما يقول – الظروف نفسها التي يعيشها المعلمون. وتقوم هذه المراكز بتدريس المناهج السودانية لمختلف الصفوف، بينما تُجرى امتحانات الانتقال بين المراحل عبر مدرسة الصداقة السودانية الليبية ببنغازي باعتبارها المركز الأساسي المعترف به لتنظيم الامتحانات.

أزمة التعليم لم تبدأ مع رسوم الامتحانات.

«في مدينة بنغازي، تتحول رحلة البحث عن الأمان إلى معركة يومية للحفاظ على أبسط الحقوق، وفي مقدمتها حق الأطفال في التعليم.»

ففي وقت سابق أعرب عدد من اللاجئين السودانيين في ليبيا عن مخاوفهم من فقدان أبنائهم مستقبلهم التعليمي عقب قرار صادر عن وزارة التربية والتعليم الليبية يقضي باشتراط استخراج إقامات سارية للطلاب الأجانب، بمن فيهم السودانيون، كشرط أساسي للتسجيل في المدارس الحكومية والخاصة للعام الدراسي الجديد.

ويقضي القرار بإلزام المدارس بعدم تسجيل أي طالب غير ليبي إلا بإقامة سارية لمدة عام على الأقل، كما يلزم أولياء الأمور بتقديم تعهد خطي بإكمال إجراءات الإقامة خلال ثلاثة أشهر، وإلا سيتوقف أبناؤهم عن الدراسة. وأكد عدد من أولياء الأمور السودانيين المقيمين في طرابلس لموقع "دارفور24" أن القرار شديد الصعوبة في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة، مشيرين إلى أن تكاليف استخراج جوازات السفر والإقامات مرتفعة ولا تتناسب مع ظروف اللاجئين.

وقد دفعت هذه التطورات بعض الأسر السودانية إلى التفكير جديًا في العودة إلى السودان حفاظًا على مستقبل أبنائها التعليمي، غير أن هذا الخيار يبدو بدوره مغلقًا في الوقت الراهن. فالسفارة السودانية التي سبق أن أعلنت عن برنامج عودة طوعية عبر البحر لم تتخذ خطوات عملية لتنفيذه، بينما انتهى الأمر – بحسب روايات بعض اللاجئين – باحتفاظ السفارة بجوازات الراغبين في العودة، الأمر الذي أضاف عبئًا جديدًا يتمثل في صعوبة التنقل دون وثائق ثبوتية.

ويزداد الوضع تعقيدًا بعد إغلاق المثلث الحدودي الذي دخل عبره كثير من السودانيين إلى ليبيا، عقب سيطرة قوات الدعم السريع عليه.

ومع الضغوط التي مارسها أولياء الأمور على القنصلية وإدارة المدرسة، أفادت أنباء عن تعديل الرسوم وتخفيضها إلى 650 دينارًا بدلًا من 800. غير أن هذا التخفيض، في نظر كثيرين، لا يغير كثيرًا من الواقع، إذ يظل المبلغ عبئًا إضافيًا على أسر تعيش أصلًا تحت ضغط أزمة اقتصادية خانقة تضرب حتى المجتمع الليبي نفسه.

وفي ظل هذه الظروف تتصاعد أحيانًا حملات شعبوية مناهضة للأجانب تُحمّلهم مسؤولية أزمات اقتصادية واجتماعية معقدة، في وقت لا يتجاوز فيه حلم معظم هؤلاء اللاجئين أمرين بسيطين: أن يحصل أبناؤهم على حقهم في التعليم، وأن تُفتح أمامهم أبواب العودة الآمنة إلى ديارهم.

هل السودان دولة تبحث عن أمة، أم أمة تكتشف ذاتها في قلب الأزمة؟

أحمد عثمان محمد المبارك

ملخص

يناقش المقال سؤالاً مركزياً: هل السودان دولة تبحث عن أمة، أم أمة تتشكل وسط الأزمة؟ وينطلق من قراءة للمؤرخ جيرار برونييه الذي قدّم رؤية متشائمة لمستقبل السودان، محذراً من الانزلاق نحو التفكك على غرار نماذج فاشلة في المنطقة، نتيجة هشاشة الدولة المركزية وتعدد الهويات المتنازعة.

يرى برونييه أن السودان، بوصفه دولة أنشأها الاستعمار، لم ينجح في التحول إلى أمة جامعة بسبب تغول المركزية وتراكم الأزمات التاريخية. لكن الكاتب يعيد قراءة هذا الطرح من زاوية مختلفة، معتبرًا أن ما يبدو تفككاً قد يكون مخاضاً عسيراً لولادة عقد اجتماعي جديد يقوم على العدالة والمواطنة المتساوية.

يطرح أن الحرب الحالية كشفت حدود الانتماءات الضيقة، وأبرزت حاجة السودانيين إلى دولة عادلة تتجاوز القبلية، عبر فيدرالية حقيقية تعيد توزيع السلطة والثروة، وتحول التنوع من مصدر صراع إلى قوة وطنية. كما يشير إلى أن تجارب مثل ثورة ديسمبر والمبادرات المجتمعية وغرف الطوارئ تعكس طاقة مدنية قادرة على صناعة مستقبل مختلف.

يخلص الكاتب إلى أن فشل الدولة كجهاز إداري لا يعني فشل المجتمع، فالسودان يمتلك إرادة شعبية ومرونة اجتماعية تؤهله لإعادة تعريف ذاته. ومن رماد الأزمة يمكن أن تولد أمة أكثر عدلاً وتوازناً، إذا تأسست على المساواة والاعتراف بالمظالم التاريخية وبناء الثقة بين المركز والأطراف.

بعيداً عن تشاؤم الخبراء..
لماذا يمتلك السودانيون مفاتيح البقاء التي لم ينتبه اليها المؤرخ جيرار برونييه؟

أثار انتباهي مؤخراً مقال تحليلي أرسله لي أحد الأصدقاء، ورغم أن المقال لم يكن ممهوراً باسم كاتب محدد، إلا أنه يسرد باستفاضة الخلاصات الصادمة التي توصل إليها المؤرخ والمفكر العالمي جيرار برونييه حول مستقبل السودان. وبسبب ما تحمله تلك القراءات من قتامة، قررت أن أكتب هذا المقال محاولاً تفكيك تلك الأفكار بنظرة أكثر إيجابية، تستشرف الأمل من قلب الأزمة، وتواجه تشاؤم برونييه بواقعية سودانية مغايرة.

جيرار برونييه هو مؤرخ فرنسي ولد في عام 1942، وهو خبير متعمق في شؤون القرن الأفريقي، ومن اشهر كتبه (أزمة رواندا- تاريخ إبادة جماعية). ويعتبر من أدق المحللين للشأن السوداني، وله كتابات محورية تركز على الصراعات في دارفور وجنوب السودان منها كتاب (دارفور تاريخ غامض).

ويتميز بإبتعاده عن التفسيرات السطحية للأزمات الأفريقية ويغوص في صراعات الهوية والموارد.

وفي المقال الذي نحن بصدده يضع برونييه السودان في ميزان مقارنة حاد مع نماذج إقليمية؛ فبينما يرى مصر دولة ونواة أمة ضاربة في التاريخ، ورواندا دولة نهضت من رماد الإبادة بعقد وطني جديد، يخشى برونييه أن ينزلق السودان نحو النموذج الصومالي حيث التفتت وغياب المركز، واصفاً السودان بأنه دولة إدارية انشأها الاستعمار وفشلت في التحول إلى أمة بسبب تغول المركزية وتشظي الهويات الجغرافية والقبلية.

ورغم هذه النبوءات القاسية، إلا أن هناك زاوية أخرى يمكننا أن نرى من خلالها ان التشظي الذي يعيشه السودان الآن، قد يمثل مخاضاً عسيراً لولادة عقد اجتماعي جديد، فبناء الأمة السودانية لا يزال ممكناً، ليس عبر ترميم الصيغة القديمة المتهالكة، بل من خلال هدم إبداعي ينهي نموذج الخرطوم التي همشت الأطراف. ففشل جهاز الدولة الذي ورثه السودان عن الاستعمار لا يعني بالضرورة فشل الشعب؛ فالحرب الحالية وضعت السودانيين أمام اختبار المواطنة الحقيقي، حيث بدأ يتشكل وعي جماعي بأن الاحتماء بالقبيلة ليس سوى حل مؤقت لا يبني مستقبلاً، وأن الدولة العادلة هي الضامن الوحيد للبقاء.

لذلك فإن الظروف المواتية لبناء هذه الأمة تكمن في التحول الجذري نحو الفيدرالية الحقيقية التي تمنح الأقاليم سلطة إدارة مواردها وكرامتها الثقافية، مما يحول التنوع من عبء أمني إلى رأسمال وطني. هذا المسار يتطلب مؤتمر تعافٍ يشبه النماذج الناجحة عالمياً، حيث يتم الاعتراف بالمظالم التاريخية (المملكة المغربية) وتفكيك خطاب الكراهية (رواندا) بالتوازي مع اقتصاد تنموي يشعر فيه المواطن في أقصى الغرب أو الشرق بأنه شريك أصيل في الثروة والسلطة.

وعلى الرغم من المعوقات الضخمة مثل تسييس القبيلة والتدخلات الخارجية، إلا أن المرونة السودانية والوعي الذي صاغه الحراك المدني والشبابي في ثورة ديسمبر المتوهجة، يقدمان برهاناً على أن السودان يمتلك طاقة بشرية ومدنية لا تتوفر في النماذج التي قارنها برونييه (كل البلد دارفور). كما أن المبادرات القاعدية وغرف الطوارئ التي تعمل اليوم بعيداً عن الانتماءات الضيقة قد تمثل ايضا (في تقديري) بذور الأمة الحقيقية، فهي تثبت أن السودانيين يتكاتفون إنسانياً في أحلك الظروف (عندك خت،، كان ما عندك شيل).

قد يكون برونييه محقاً في توصيف فشل الدولة كجهاز إداري، لكنه قد يغفل عن إرادة المجتمع وقواه الحية. فسقوط دولة الامتيازات القديمة، رغم كلفته الباهظة، هو الثمن الذي يدفعه السودان ليتحول من مجرد خريطة جغرافية إلى أمة وجدانية. والأمة السودانية المرجوة لن تولد من صالونات السياسة، بل من صمود السودانيين الذين يكتشفون اليوم أن عدوهم ليس الآخر في الوطن، بل هو الفراغ الذي يتركه غياب العدالة والمساواة، التي تعتبر عاملاً فعالا ومؤثراً في بناء الأمة..

تداعيات التصعيد في منطقة دول الخليج على مسار الأزمة السودانية

ملخص

يشهد الإقليم تصعيدًا عسكريًا بين دول الخليج وإيران، في وقت تتعدد فيه بؤر الصراعات الدولية، ما يؤدي غالبًا إلى إعادة ترتيب أولويات الاهتمام الدولي. وفي هذا السياق، يُخشى أن يتراجع التركيز العالمي على الأزمة السودانية المستمرة منذ اندلاع الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع في أبريل 2023، مع انتقال الاهتمام إلى الصراعات الأكثر تأثيرًا في الأمن الدولي وإمدادات الطاقة.

يرى خبراء أن التوترات في منطقة الخليج، بما تمثله من أهمية استراتيجية لأسواق الطاقة والملاحة البحرية، تدفع الحكومات ووسائل الإعلام الدولية إلى التركيز على هذه الجبهة، ما قد يؤدي إلى تراجع الزخم السياسي والدبلوماسي المخصص لمعالجة الأزمة السودانية، وبالتالي تعقيد فرص التوصل إلى تسوية سياسية قريبة.

يشير محللون إلى أن السودان يعيش حالة ترقب في ظل هذه المتغيرات الإقليمية، إذ يمكن أن تؤثر التحولات في التحالفات الدولية ومستويات الدعم اللوجستي والعسكري للأطراف المتصارعة في مسار الحرب داخل البلاد. كما أن موقع السودان الاستراتيجي على البحر الأحمر يجعله جزءًا من التوازنات الإقليمية المرتبطة بالموانئ وخطوط الملاحة.

في حال استمرار التصعيد في الخليج لفترة طويلة، قد تتراجع التغطية الإعلامية والاهتمام الإنساني الدولي بالأزمة السودانية، ما قد ينعكس في انخفاض التمويل للمساعدات وتراجع جهود الوساطة. ومع هذه التحولات، تبرز الحاجة إلى تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لدعم مسار التسوية السياسية في السودان قبل أن تتفاقم الأزمة أكثر.

التصعيد العسكري في منطقة الخليج قد ينعكس سلبًا على مسار الأزمة السودانية.»

أفق جديد

تشهد الساحة الدولية في الوقت الراهن تعددًا في بؤر الصراعات، الأمر الذي يؤدي غالبًا إلى تفاوت مستويات الاهتمام الدولي بكل أزمة وفقًا لأهميتها الاستراتيجية وتأثيرها في التوازنات العالمية. وفي ظل اندلاع الحرب والتصعيد العسكري بين دول الخليج وإيران، يبرز احتمال أن ينعكس هذا التصعيد سلبًا على أزمات أخرى قائمة، من بينها الأزمة السودانية المستمرة منذ اندلاع القتال بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في عام 2023.

هذا التصعيد الإقليمي لا يقتصر تأثيره على حدود منطقة الخليج فحسب، بل يمتد ليؤثر في أولويات المجتمع الدولي سياسيًا وإعلاميًا واقتصاديًا، حيث تتحول الأنظار إلى بؤر الصراع الأكثر تأثيرًا في الأمن الدولي وإمدادات الطاقة. ونتيجة لذلك، قد يتراجع الاهتمام الدولي بالأزمة السودانية، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تعقيد مسارات حلها وتأخير أي جهود حقيقية للتسوية السياسية.

وتُعد منطقة الخليج من أكثر المناطق الاستراتيجية في العالم، نظرًا لموقعها الجغرافي الحيوي وارتباطها المباشر بإمدادات الطاقة العالمية وخطوط الملاحة البحرية. ولهذا السبب استقطبت الحرب الجارية اهتمامًا دوليًا واسعًا من الحكومات ووسائل الإعلام، ما أدى إلى تحول ملحوظ في التركيز الدولي نحو هذه الأزمة على حساب أزمات أخرى، وفي مقدمتها الأزمة السودانية.

حالة ترقب

يرى الخبير الاستراتيجي إبراهيم إدريس أن التطورات المتسارعة في الصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط تجعل من الصعب التنبؤ بمآلات الحرب في السودان. ويشير إلى أن المؤشرات الحالية لا تقود إلى مسار حاسم واحد، بل تعكس إحتمالات متعددة وتغيرات متسارعة في اتجاهات الصراع.

وأوضح إدريس في حديثه لـ«أفق جديد» أن السودان يعيش حالة ترقب مستمرة في ظل هذه المتغيرات، إذ يمكن أن تمتد انعكاساتها إلى المشهدين السياسي والإقتصادي لجميع الأطراف. وفي إطار هذا المناخ الإقليمي المضطرب، يعاد تشكيل ديناميات الصراع المحلي بطرق غير متوقعة، ما يجعل أي تسوية داخلية محتملة رهينة للتحولات في التحالفات الإقليمية والدولية.

وأضاف أن المرحلة المقبلة قد تشهد تغيرات كبيرة، مؤكدًا أن السودان سيظل متأثرًا سياسيًا واقتصاديًا بسبب موقعه الاستراتيجي على البحر الأحمر،

«قد يتراجع الاهتمام الدولي بالأزمة السودانية مع تصاعد الصراعات الأكثر تأثيرًا في الأمن الدولي.»

وكونه نقطة تقاطع جغرافي بين مصر وليبيا والقرن الأفريقي. ويمنح هذا الموقع أهمية خاصة للسيطرة على الموانئ وخطوط الملاحة البحرية.

وأشار إدريس إلى أن تقلب التحالفات الإقليمية قد يؤدي إلى تذبذب في مستويات الدعم اللوجستي والتمويل للأطراف المتصارعة، الأمر الذي قد يسهم في إطالة أمد الصراع ويحد من فرص التوصل إلى تسوية وطنية مستقلة. كما قد يؤدي اختلاف نوعية الدعم العسكري – مثل الطائرات المسيّرة والأسلحة المتطورة والخبرات اللوجستية – إلى تغيّر سريع في خرائط السيطرة الميدانية.

وأضاف: «في هذا السياق يبدو أن الجيش، بحكم تمثيله للدولة وعلاقاته الإقليمية والدولية، يحتفظ بميزة نسبية قد تؤثر في موازين القوى الإقليمية وتحديد أولويات الفاعلين الدوليين. ومن هنا تبرز أهمية أن تعمل القوى الإقليمية والدولية، خاصة الرباعية المعنية بالملف السوداني، على توسيع فرص الحل الوطني وتقليص أدوات الحرب، ودعم مسارات التسوية السياسية التوافقية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية المتزايدة المرتبطة بالتطورات في مضيق هرمز وتأثيراتها على الأمن الاقتصادي الدولي.»

التموضع الإقليمي

تلعب الولايات المتحدة وبعض دول الخليج، وعلى رأسها السعودية والإمارات، دورًا مهمًا في جهود الوساطة أو التأثير في مسار الأزمة السودانية. إلا أن انخراط هذه الدول في صراع مباشر أو تصعيد واسع مع إيران قد يدفعها إلى إعادة ترتيب أولوياتها السياسية والعسكرية، وهو ما قد يقلل من مستوى انخراطها في جهود تسوية الأزمة السودانية.

ويرى الكاتب والمحلل السياسي عثمان ميرغني أن التوترات في منطقة الخليج ستؤثر في الأزمة السودانية أساسًا من زاوية ترتيب الأولويات لدى دول المنطقة، في ظل الحاجة الملحة للتعامل مع تداعيات الحرب الجارية في الشرق الأوسط.

وأضاف ميرغني في حديثه لـ«أفق جديد»: «نظرًا إلى أن الحرب في الشرق الأوسط ما تزال في الأسابيع الأولى، فقد لا يظهر تأثيرها المباشر سريعًا، لكن في حال استمرارها لفترة أطول – ربما لأكثر من شهر – فإن انعكاساتها ستصبح أكثر وضوحًا.»

وأشار إلى أن التأثير الأكبر قد يظهر إذا قررت الحكومة السودانية إعادة التموضع إقليميًا، عبر محاولة استثمار المتغيرات التي فرضتها الحرب في الخليج من أجل إعادة بناء علاقاتها مع دول الخليج وتعزيزها.

أولوية أقل

إن اندلاع حرب واسعة في منطقة الخليج لا يمثل مجرد أزمة إقليمية جديدة، بل قد يؤدي إلى إعادة ترتيب أولويات النظام الدولي بأكمله. ومع انتقال الاهتمام السياسي والإعلامي والاقتصادي إلى هذه الجبهة الجديدة، قد تتراجع الأزمة السودانية إلى مرتبة أقل على جدول الاهتمامات العالمية.

هذا التحول قد ينعكس في تراجع التغطية الإعلامية الدولية، وانخفاض التمويل المخصص للاستجابة الإنسانية، إضافة إلى انشغال القوى الدولية والإقليمية بالصراع الجديد، ما قد يساهم في إطالة أمد الأزمة السودانية وزيادة معاناة المدنيين.

من جانبه، أكد الكاتب والمحلل السياسي فائز الشيخ أن التصعيد في منطقة الخليج سيؤثر سلبًا على مسار الحرب في السودان، خاصة من ناحية تراجع الاهتمام الإنساني والإعلامي بالقضية السودانية.

وأضاف الشيخ في حديثه لـ«أفق جديد»: «من المتوقع أيضًا أن تقود الحرب الحالية إلى إعادة رسم المشهد الدولي وبناء محاور إقليمية جديدة وفقًا لنتائجها. وقد تصبح الأنظمة المرتبطة بإيران – أو التي تحوم حولها شبهات بذلك – ضمن الأهداف السياسية في المرحلة المقبلة. كما أن الحرب ستؤثر بصورة مباشرة في طبيعة التسليح والإمدادات العسكرية في المنطقة.»

تشير التطورات الجارية في منطقة الخليج إلى أن النظام الإقليمي يمر بمرحلة إعادة تشكيل قد تمتد آثارها إلى أزمات أخرى في المنطقة، ومنها الأزمة السودانية. ومع تحول اهتمام المجتمع الدولي نحو بؤر الصراع الأكثر ارتباطًا بالأمن الاقتصادي العالمي، قد تجد الأزمة السودانية نفسها في موقع أقل أولوية على الأجندة الدولية.

وفي ظل هذه المعطيات، تزداد أهمية البحث عن مقاربات إقليمية ودولية تدعم مسار التسوية السياسية في السودان، قبل أن يؤدي تراجع الاهتمام الدولي إلى إطالة أمد الصراع وتعميق أبعاده الإنسانية والسياسية.

الإسلاموية المرتبطة بالصراعات المسلحة

«أخوان السودان» في دائرة الإرهاب .. ليس مجرد قرار

ملخص

يشكّل القرار الأمريكي بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين السودانية منظمةً إرهابية تحولًا مهمًا في المقاربة الدولية تجاه الإسلاموية السياسية، خاصة في سياقات الصراع المسلح. ويأتي القرار في ظل الحرب المستمرة في السودان منذ 2023، وما رافقها من انهيار مؤسسي واسع وتصاعد نفوذ الفاعلين المسلحين وتداخلات إقليمية معقدة.

ووفق الدراسة، استند القرار إلى اتهامات تتعلق باستخدام العنف عبر أجنحة مسلحة، وارتباطات مزعومة بشبكات إقليمية، فضلًا عن دورها في تعقيد جهود التسوية. كما يرتبط القرار بسوابق أمريكية في تصنيف كيانات مرتبطة بالإخوان أو بشبكات داعمة لها، ضمن توجه أوسع لتجفيف مصادر التمويل والحد من الأنشطة العابرة للحدود.

على الصعيد الداخلي، قد يسهم القرار في إعادة تشكيل التوازنات السياسية والأمنية داخل السودان، خاصة في ظل تغلغل الإسلاميين داخل مؤسسات الدولة خلال العقود الماضية. كما قد يضغط على الأطراف الفاعلة لإعادة تقييم تحالفاتها، ويؤثر في مسارات الصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع.

أما على المستوى الإقليمي، فيعكس القرار تحولًا في النظرة الدولية نحو التعامل مع الجماعات الإسلاموية بوصفها تهديدًا أمنيًا عند ارتباطها بالعنف أو الشبكات المسلحة. وقد يحدّ من قدرة الجماعة على إعادة بناء حضورها التنظيمي في بيئات الصراع، لكنه يظل عاملًا ضمن مجموعة عوامل مؤثرة في مستقبل الأزمة السودانية ومساراتها السياسية.

يشكّل القرار الأمريكي بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين السودانية منظمةً إرهابية تحوّلاً مهمًا في طريقة تعامل المجتمع الدولي مع الإسلاموية السياسية.»

أفق جديد

يشكّل القرار الأمريكي بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين السودانية منظمةً إرهابية تحوّلاً مهمًا في طريقة تعامل المجتمع الدولي مع الإسلاموية السياسية في سياقات الصراع. فبعد سنوات طويلة من المقاربات التي راهنت على دمج الحركات الإسلامية في العملية السياسية، يأتي هذا القرار ليعكس توجّهًا متصاعدًا نحو التعامل مع بعض فروع هذه الحركات بوصفها فاعلًا أمنيًا مرتبطًا بالعنف المسلح والشبكات العابرة للحدود.

وفي الحالة السودانية تحديدًا، يكتسب القرار أهمية خاصة بسبب السياق الذي صدر فيه؛ إذ يتزامن مع حرب مدمرة أدت إلى انهيار أجزاء واسعة من بنية الدولة، وتصاعد نفوذ الفاعلين المسلحين، وتزايد الاتهامات بوجود ارتباطات بين شبكات الإسلاميين وبعض التحالفات الإقليمية.

وفي هذا الإطار، تثير خطوة التصنيف جملة من الأسئلة حول دوافع القرار الأمريكية، وحدود تأثيره على مسار الصراع السوداني، وكذلك تداعياته المحتملة على مستقبل جماعة الإخوان المسلمين في السودان والمنطقة، بدوره أصدر مركز «ترينذز للبحوث والاستشارات» دراسة بحثية بعنوان «تأطير الإسلاموية كتهديد أمني: تصنيف جماعة الإخوان المسلمين السودانية منظمة إرهابية ودلالاته»، تناولت أبعاد القرار الأمريكي الأخير وتداعياته السياسية والأمنية على الصراع في السودان ومستقبل جماعة الإخوان المسلمين في المنطقة.

وأوضحت الدراسة أن القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين السودانية منظمة إرهابية يمثل تحولاً مهماً في المقاربة الدولية تجاه الإسلاموية السياسية، عندما تتحول من فاعل أيديولوجي إلى فاعل أمني مسلح يهدد استقرار الدول.

وبيّنت الدراسة أن التجربة السودانية تقدم نموذجاً واضحاً لكيفية انتقال الجماعة من العمل السياسي إلى توظيف العنف المسلح واختراق مؤسسات الدولة، وهو ما أسهم في تعميق الأزمة البنيوية التي يعانيها السودان منذ عقود، خاصة مع تغلغل شبكات الحركة الإسلامية داخل المؤسسة العسكرية والأمنية،

«يمثل القرار تحولاً نوعيًا في المقاربة الدولية تجاه الإسلاموية السياسية عندما تتحول من فاعل أيديولوجي إلى فاعل أمني مسلح.»

فيما يلي نص الدراسة:..

يمثل القرار الأمريكي تصنيف جماعة الإخوان المسلمين السودانية منظمة إرهابية تطورًا مهمًا في المقاربة الدولية تجاه الإسلاموية السياسية عندما تتحول من فاعل أيديولوجي إلى فاعل أمني مسلح يهدد استقرار الدول. فالتجربة السودانية تقدم نموذجًا واضحًا لكيفية انتقال جماعة الإخوان المسلمين من العمل السياسي إلى توظيف العنف المسلح والاختراق المؤسسي للدولة، وهو ما أسهم في تعميق الأزمة البنيوية التي يعانيها السودان منذ عقود. فقد ارتبطت الإسلاموية السودانية تاريخيًا ببناء شبكة معقدة من النفوذ داخل مؤسسات الدولة، ولاسيما المؤسسة العسكرية والأمنية؛ ما جعلها لاعبًا محوريًا في إنتاج الصراع.

وفي هذا السياق، يعكس القرار الأمريكي تحولًا نوعيًا في إدراك المخاطر المرتبطة بالإسلاموية الإخوانية، بعد سنوات من المقاربات الغربية التي اتسمت بالبراغماتية أو الرهان على دمج الإسلاميين في المجال السياسي. إذ تشير التجربة السودانية، كما تجارب أخرى في المنطقة، إلى أن جماعة الإخوان لم تتخلَّ عن منطق التنظيم العقائدي المغلق ولا عن استخدام العنف أو التحالف مع شبكات إقليمية مسلحة، بما في ذلك علاقاتها المتنامية مع الحرس الثوري الإيراني. ومن ثم، فإن تصنيف إخوان السودان منظمة إرهابية لا يمكن فهمه باعتباره مجرد إجراء قانوني أو سياسي محدود، بل بوصفه جزءًا من مراجعة أوسع لسياسات التعامل مع الإسلاموية كتهديد أمني.

وانطلاقًا من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دوافع القرار الأمريكي ودلالاته السياسية والأمنية، واستكشاف انعكاساته المحتملة على مسار الصراع في السودان وعلى مستقبل جماعة الإخوان المسلمين في الإقليم. ولتحقيق هذا الهدف، تنقسم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية؛ يتناول المحور الأول الإطار العام للقرار الأمريكي وأبرز الأسباب والسياقات التي أحاطت بصدوره، بينما يستعرض المحور الثاني سوابق الحظر والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على جماعة الإخوان المسلمين وشبكاتها المرتبطة، أما المحور الثالث فيناقش التبعات المحتملة للقرار على التوازنات الداخلية في السودان، في حين يتناول المحور الرابع التداعيات الأوسع لهذا التصنيف على مستقبل الجماعة ومسارات الإسلاموية السياسية في المنطقة.

أولًا: الإطار العام للقرار الأمريكي وأبرز الأسباب والسياقات

يستند الإطار القانوني لهذا القرار إلى الصلاحيات المخوّلة لوزير الخارجية بموجب قانون الهجرة والجنسية، الذي يجيز تصنيف أي منظمة أجنبية منظمةً إرهابية (FTO) إذا ثبت تورطها في أعمال إرهابية، أو أنشطة تُهدّد الأمن القومي الأمريكي.

ويكون الهدف من مثل هذه القرارات نزع شرعيتها القانونية أو السياسية عبر التّضييق التام على التّنظيمات أو الأفراد وحرمانها عن أي مُكتسبات قد تتحقق خاصة في الداخل الأمريكي، فضلًا عن تفكيك شبكاتها التي تتعرض بالتبعية للضغوط القانونية، وهو ما ينعكس على تجفيف مواردها المختلفة؛ ومن ثمّ يقلّل من القدرة على العمل بالصورة المعتادة

1– أسباب القرار

أشار قرار الخارجية الأمريكية إلى أبرز الأسباب التي دفعت الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ هذا القرار؛ إذ أرجعه إلى ممارسات عدة قام بها جماعة "الإخوان المسلمون"، وهي

استخدامها العنف غير المقيد ضد المدنيين عبر جناحها العسكري – كتيبة "اللواء البراء بن مالك"؛ بهدف تقويض الجهود الرامية إلى حل النزاع في السودان، وتعزيز أيديولوجيتها الإسلامية العنيفة.

الإسهام بأكثر من عشرين ألف مقاتل في الحرب الدائرة في السودان؛ إذ تلقّى العديد منهم تدريبًا ودعمًا آخر من الحرس الثوري الإيراني.

تنفيذ مقاتلي لواء البراء بن مالك عمليات إعدام جماعية ومتعددة للمدنيين في المناطق التي سيطروا عليها، وذلك بشكل فوري بناءً على العرق أو الانتماء الإثني، أو الاشتباه في ارتباطهم بجماعات معارضة.

2 - سياقات القرار

هناك مُستويان أسهما في الدفع نحو صياغة هذا القرار، وهما:

«التجربة السودانية تقدم نموذجًا واضحًا لكيفية انتقال الجماعة من العمل السياسي إلى توظيف العنف المسلح واختراق مؤسسات الدولة.»

أ. ما يتعلق بالداخل الأمريكي:

هناك عاملان يغذيان بيئة صدور هذا القرار، وهما؛

حالة الجدل السياسي التي أحاطت بالقرار الذي صدر بحق إخوان مصر والأردن ولبنان في يناير الماضي؛ في ظل مطالبات قوى السياسية بإصدار قرار بالحظر الشامل.

الموقف مع إيران، سواء إخوان السودان، الذين يحظون بدعم الحرس الثوري، الذي انتهك حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة؛ من خلال تزويد الفصائل المتحاربة في الصراع المدمر، الذي استمر 14 شهرًا في السودان بطائرات من دون طيار وهو ما جعل السودان يوصف بأنه الوكيل الجديد لإيرانوجدد الدعم الذي قدمه "الإخوان المسلمون" بعد الهجوم الحالي على النظام الإيراني، ودعواتها للمسلمين للانتفاض ضد الولايات المتحدة وإسرائيل من الدعوة لضرورة أن تكون جماعة الإخوان المسلمين الهدف التالي بعد رجال الدين في إيران.

ب. ما يتعلق بالداخل السوداني:

دفع تأزم وتيرة الصراع الدائر نحو ضرورة تفكيك الأوضاع الراهنة بحظر الإخوان المسلمين، دعّم ذلك استمرار تدهور الأوضاع وغياب رغبة الفاعلين في الحل السياسي. ويقوم الصراع الحالي بصورة رئيسية بين طرفين؛ الأول: القوات المسلحة السودانية/ الجيش السوداني بقيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان المتحالف عمليًا مع جماعة الإخوان المسلمين، برغم نفيه المستمر، و"قوات الدعم السريع" بقيادة محمد حمدان دقلو "حميدتي"

وفي ظل الحرب الدائرة بالسودان تتسارع "وتيرة التفكك المُؤسسي، وذلك على مستوى كلٍ من السلطة المركزية، والبنى الخدمية والاجتماعية، ويعكس تصاعد لغة الاتهامات المتبادلة بين أطراف الصراع عمق الانقسام وحِدّة الاستقطاب، إضافةً إلى تآكل وظيفة الدولة الأساسية في حماية مواطنيها وصون مرافقها الحيوية، وانتقال العنف من كونه أداة ضغط سياسي إلى نمط إدارة قائم بذاته

وخلال الشهور الماضية، رفض طرفا الصراع مُقترحًا للتهدئة قدّمته الولايات المتحدة مع اتهام الجيش قوات الدعم السريع بشنّ هجوم، على الرغم من إعلان وقف إطلاق النار. ووضع الجيش "شروط مُسبقة" وصفها مبعوث الرئيس ترامب للشرق الأوسط بأنها "مستحيلة التنفيذ"

وفي هذا السياق المضطرب، برزت مؤشرات إضافية تعكس الطبيعة العابرة للحدود للمقاربات الأيديولوجية التي تتبناها جماعة الإخوان المسلمين في السودان. فقد صدرت تصريحات عن شخصيات إخوانية أبدت استعدادها للوقوف إلى جانب إيران في الحرب الجارية، بل تحدثت بعض المواقف عن إمكانية إرسال مقاتلين للمشاركة في القتال إلى جانبها. وتكشف هذه المواقف عن استمرار حضور المنطق الأيديولوجي العابر للحدود داخل بنية الجماعة، حيث تتقدم اعتبارات التضامن التنظيمي أو الأيديولوجي أحيانًا على الاعتبارات الوطنية المباشرة. كما تعكس هذه التصريحات قابلية بعض شبكات الإخوان في السودان للانخراط في تفاعلات إقليمية ذات طابع صراعي؛ الأمر الذي يعزز المخاوف الدولية من تحول هذه الشبكات إلى امتداد لصراعات إقليمية أوسع.

وفي هذا الإطار، يكتسب القرار الأمريكي تصنيف جماعة الإخوان المسلمين السودانية منظمة إرهابية بعدًا أمنيًا يتجاوز حدود الأزمة الداخلية في السودان، إذ يرتبط كذلك بمحاولة الحد من تشابك الجماعة مع شبكات وتحالفات إقليمية قد تسهم في تعقيد بيئة الصراع وتوسيع نطاقه.

3- نتائج القرار

بموجب قرار وزارة الخارجية الأمريكية تُجمّد جميع الممتلكات والمصالح المالية العائدة لجماعة الإخوان المسلمين السودانية الموجودة داخل الولايات المتحدة أو الواقعة تحت سيطرة أشخاص أمريكيين؛ ومن ثمّ، لا يمكن الاستفادة من هذه الأموال أو التصرف بها بشتّى الصور، وهو ما يعوقها عن تمويل أنشطتها.

يُحظر على المواطنين الأمريكيين إجراء أي معاملات أو أعمال تجارية مع الجهات الخاضعة للعقوبات: ما يعني تفكيك مُختلف الجهات الداعمة لمثل هذه التنظيمات، ولا يقتصر الحظر على الأمريكيين فقط، بل يمتد إلى غير الأمريكيين ممّن لديهم تعاملات في الداخل الأمريكي.

«يمثل القرار تهديدًا حقيقيًا لتنظيم الإخوان المسلمين في السودان.»

ثانيًا: سوابق الحظر والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على جماعة الإخوان المسلمين

لا يمثل القرار الأمريكي الأخير ضد إخوان السودان سابقة، بل هو طرف في سلسلة طويلة اشتبكت فيها الولايات المتحدة الأمريكية مع تنظيم الإخوان المسلمين، سواء بصورة عامة، أو الإخوان السودانيين المتورطين في الصراع السوداني بشكل خاص، على النحو الآتي:

أ. حركة حماس: خلال السنوات السابقة لهجمات حماس على إسرائيل في أكتوبر 2013 أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قرارات عدة ضد الحركة وأعضائها، بهدف تفكيك شبكاتها المالية؛ ففي مايو 2022 أُدرج في قائمة العقوبات ثلاثة وسطاء ماليين تابعين لحماس وست شركات مولت الحركة، وقبل ذلك كان قد أُدرج فيها عام 2017 عدد من ممولي الحركة، ثم رئيس الوزراء إسماعيل هنية في 2018، وقيادات أخرى في عامَي 2015 و2019

وعقب هجمات أكتوبر 2023، أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من القرارات ركزت على شبكة استثمارات حماس وأبرز فاعليها، على النحو الآتي:

في أكتوبر 2023: فُرضت عقوبات ضد عشرة من أبرز أعضاء حركة حماس، وعناصرها، وممولوها في غزة ومناطق أخرى تشمل السودان وتركيا والجزائر وقطر، مرتبطين باستثمارات سرية لحماس، ومنصة تداول عملات افتراضية بغزة بعدها استُهدف 8 مسؤولين في حماس والحرس الثوري وممولين أتراك، إضافة إلى عدد من المحافظ الاستثمارية لحماس

في نوفمبر وديسمبر 2023: فُرضت عقوبات على 8 مسؤولين بارزين في حماس ومؤسسات استخدمت كواجهة تدعم إيران من خلالها حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين بالتنسيق مع إجراءات المملكة المتحدة ثم على 6 من القيادات والمسؤولين المرتبطين بالشبكات المالية لحماس

في يناير وإبريل 2024: فُرضت عقوبات تستهدف شبكات مالية إضافية مرتبطة بحركة حماس، بما في ذلك ميسّرون لتحويل العملات الافتراضية، بالتنسيق مع المملكة المتحدة وأستراليا كما استُهدف ثلاثة مسؤولين عن وحدة الطائرات المسيّرة التابعة لحماس والجهات الفاعلة الإلكترونية

في مارس ونوفمبر 2024: فُرضت عقوبات على شبكة تمويل إرهابية موالية لحماس متورطة في جمع التبرعات لحركة حماس ثم على 6 من كبار مسؤولي حماس؛ في إطار التوصل إلى وقف لإطلاق النار مع إسرائيل، والإفراج عن الرهائن المحتجزين في قطاع غزة

في21 يناير 2026: استُهدفت ست منظمات في غزة تدعم الجناح العسكري لحركة حماس، وكتائب عز الدين القسام، إضافة إلى منظمة بالخارج تابعة لحماس

ب. في 13 يناير2026: صُنّفت فروع من جماعة الإخوان المسلمين على قوائم الإرهاب العالمية، شملت فروع الجماعة في مصر والأردن؛ على خلفية دعمها لحركة حماس المصنّفة منظمة إرهابية، إلى جانب تصنيف الجماعة الإسلامية – الفرع اللبناني للإخوان منظمةً إرهابية أجنبية؛ تنفيذًا للأمر الرئاسي الصادر في 25 نوفمبر 2025 عن الرئيس الأمريكي

وقبل ذلك، كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أدرجت تنظيمَي ولاية سيناء وحسم في مصر على القائمة الأمريكية للإرهاب عام 2021.

2 - فيما يتعلق بمواقف الولايات المتحدة الأمريكية من إخوان السودان المتورطين في الصراع السوداني

منذ تّفجر الاقتتال الداخلي في السودان أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قرارات عدة ضد طرفي الصراع على النحو الآتي:

يونيو 2023: عقوبات على شركات تابعة للجيش تُؤجّج الصراع

الخارجية في حكومة عمر البشير، وزعيم الحركة الإسلامية السودانية لعرقلة الأمن والاستقرار في السودان

4 ديسمبر 2023: تصنيف 3 قيادات أمنية في عهد عمر البشير؛ لتقويضها السلام والأمن في السودان، وهم طه عثمان، وصلاح غش

12سبتمبر 2025: عقوبات على اثنين من العناصر الإسلامية السودانية، وهما جبريل إبراهيم محمد فديع (جبريل) وكتائب البراء بن مالك؛ بسبب تورطهما في الحرب الأهلية الوحشية في السودان، وعلاقتهما بإيران

ثالثًا: التبعات المحتملة لقرار الحظر على التوازنات الداخلية في السودان

برغم تعدد القرارات التي صدرت ضد تنظيم الإخوان المسلمين خلال السنوات الأخيرة عامة وضد بعض الفاعلين في إخوان السودان، فإن القرار الأمريكي الأخير يمثّل تهديدًا حقيقيًا لتنظيم الإخوان المسلمين في السودان، خصوصًا

في ظل ما بدا من تعنّت سياسي طوال السنوات الماضية، فضلًا عن تنامي فرص تحويله لبؤرة ارتكاز لكلٍّ من:

النظام الإيراني في المنطقة؛ في ظل تنامي العلاقات الثنائية والأزمات التي تشهدها إيران؛ في ظل الحرب القائمة ضدها، وتداعياتها.

باقي فروع التنظيم؛ في ظل المواقف الإقليمية والدولية من الجماعة.

وبالنظر إلى تبعات القرار الأمريكي حظر الإخوان في السودان، نجدها على صورتين:

ما يتعلق بالجيش:

من الممكن أن يتحرر الجيش السوداني من الأيدلوجية الإخوانية التي تغلغلت في صفوفه؛ فعلى مدى عقود تغلغل الإخوان المسلمون في الجيش السوداني منذ تولّي عمر البشير السلطة في عام 1989، وبرغم سقوط نظامه في 2019 فإن الجماعة ظلت نافذة داخل الجيش، وتزايدَ حضورها بعد انقلاب البرهان على السلطة المدنية في أكتوبر 2023

ب. ما يتعلق بمنظومة الحكم: إن إضعاف جبهة عبدالفتاح البرهان ستعمل على تقوية قوات الدعم السريع تلقائيًا، ليجد طرف البرهان أمام أزمة حقيقية ممثلة في كيفية استمراه في المشهد وإدارة الجيش، برغم ما يسبّبه استمرار الإخوان في المشهد من أزمات، إضافة إلى غياب الرؤية السياسية لدى الطرفين لتجاوز الأزمة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن القرار الأمريكي لا يقتصر تأثيره على الجانب القانوني المرتبط بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين السودانية منظمةً إرهابية فقط، بل يمتد ليؤثر في البيئة السياسية والأمنية التي سمحت للجماعة بالحفاظ على حضورها داخل مؤسسات الدولة السودانية خلال العقود الماضية. فإضعاف البنية التنظيمية للجماعة وتقييد قدرتها على الحركة والتمويل قد يسهمان في تقليص المساحات التي اعتمدت عليها تاريخيًا لإعادة إنتاج نفوذها السياسي والأيديولوجي؛ خصوصًا داخل مؤسسات الدولة، التي ظلت ساحة رئيسية لنشاطها منذ فترة حكم عمر البشير.

كما أن هذا القرار قد يدفع مختلف الأطراف الفاعلة في السودان إلى إعادة تقييم علاقاتها مع الجماعة في ضوء الكلفة السياسية والقانونية المتزايدة للارتباط بها. وفي هذا السياق، قد يمثّل القرار الأمريكي عامل ضغط إضافيًا يدفع نحو إعادة تشكيل التوازنات السياسية والعسكرية داخل الدولة السودانية، بما قد يفتح المجال، على المدى المتوسط، أمام إعادة بناء المؤسسات الوطنية على أسس أكثر مهنية ومؤسسية، بعيدًا عن النفوذ الأيديولوجي الذي أسهم خلال العقود الماضية في تعميق الانقسام السياسي، وإضعاف بنية الدولة.

رابعًا: التداعيات على مستقبل جماعة الإخوان المسلمين.

يمثل القرار الأمريكي تصنيفَ جماعة الإخوان المسلمين السودانية منظمةً إرهابية تطورًا نوعيًا في مسار التعامل الدولي مع شبكات الإسلاموية المرتبطة بالجماعة، بما يحمله من دلالات تتجاوز الحالة السودانية إلى البنية التنظيمية للإخوان المسلمين في الإقليم. فالتصنيف لا يقتصر على كونه إجراءً قانونيًا موجّهًا ضد فرع محدد، بل يعكس اتجاهًا متصاعدًا نحو إعادة تقييم أنشطة الجماعة وشبكاتها العابرة للحدود في ضوء ارتباطاتها السياسية والأمنية المتزايدة في مناطق الصراع.

ومن هذا المنظور، يمكن رصد عدد من التداعيات المحتملة لهذا القرار على مستقبل الجماعة:

أولًا: توسيع نطاق المقاربة الأمريكية تجاه فروع الجماعة.

يشير القرار إلى أن السياسة الأمريكية لم تعد تقتصر على التعامل مع فروع محددة من الجماعة بصورة منفصلة، بل تتجه نحو مقاربة أكثر شمولًا تستند إلى تقييم سلوك الفروع المختلفة للجماعة في السياقات المحلية والإقليمية. فقد سبقت هذا القرار خطوات أمريكية استهدفت فروعًا أو كيانات مرتبطة بالإخوان في مصر والأردن ولبنان، إضافةً إلى الشبكات المرتبطة بحركة حماس. ويعني ذلك أن قائمة التصنيفات قد تظل مفتوحة للتوسع كلما ثبت ارتباط أي من فروع الجماعة بأنشطة تهدّد الاستقرار أو ترتبط ببيئات الصراع المسلح.

ثانيًا: تقليص المساحات التي كانت تتيح للجماعة إعادة بناء شبكاتها التنظيمية.

خلال السنوات الأخيرة، شكّلت البيئة

السودانية، وفي ظل الحرب الأهلية وتراجع مؤسسات الدولة وتدهور الأوضاع الاقتصادية، مساحةً محتملة لإعادة تنظيم صفوف الجماعة بعد الضغوط الإقليمية والدولية التي تعرضت لها. فمثل هذه البيئات الهشّة غالبًا ما تتيح للتنظيمات الأيديولوجية العابرة للحدود فرصًا لإعادة بناء شبكاتها الاجتماعية والتنظيمية. غير أن قرار الحظر الأمريكي يسهم في تقويض هذه الإمكانية، إذ ينزع عن الجماعة أي غطاء سياسي أو شرعي يمكن أن تستند إليه لإعادة إنتاج حضورها داخل المشهد السوداني.

ثالثًا: إضعاف شبكات الدعم الإقليمي المرتبطة بالجماعة

يتزامن هذا القرار مع تصاعد التوتر الإقليمي وتكثيف الضغوط الأمريكية على إيران، في ظل تقارير متعدّدة تشير إلى تنامي قنوات التواصل بين بعض شبكات الإسلاموية المسلحة والحرس الثوري الإيراني، سواء على مستوى التدريب أو الدعم اللوجستي أو التمويل. وفي هذا السياق، فإن إضعاف حضور الإخوان المسلمين في السودان أو تقليص قدرتهم على الحركة قد يسهم في الحد من أحد المسارات التي كانت تُستخدم لتعزيز هذه الشبكات. وبالتالي، فإن القرار الأمريكي لا يقتصر تأثيره على الساحة السودانية فحسب، بل قد ينعكس أيضًا على توازنات أوسع تتعلق بشبكات الدعم والتمويل، التي استفادت منها بعض الفروع المرتبطة بالجماعة خلال السنوات الماضية.

وبذلك، يمكن القول إن تصنيف الإخوان المسلمين السودانيين منظمةً إرهابية يمثل خطوة مؤثرة في مسار تقليص قدرة الجماعة على إعادة بناء حضورها التنظيمي في بيئات الصراع، كما يعكس تحولًا تدريجيًا في المقاربة الدولية تجاه الجماعة، من التعامل معها بوصفها فاعلًا سياسيًا محليًا إلى النظر إليها ضمن شبكة أوسع من الفاعلين الأيديولوجيين المرتبطين بتفاعلات أمنية وإقليمية معقدة.

خاتمة

في المحصلة، يكشف القرار الأمريكي تصنيف جماعة الإخوان المسلمين السودانية منظمةً إرهابية عن تحوّل مهم في إدراك المجتمع الدولي لطبيعة التهديدات، التي قد تنشأ عن توظيف الدين في إطار تنظيمات أيديولوجية مغلقة ذات طابع عابر للحدود. فقد أظهرت التجربة السودانية بوضوح أن الإسلاموية الإخوانية لم تقتصر على كونها فاعلًا سياسيًا يسعى إلى المشاركة في الحكم، بل تحولت في مراحل متعددة إلى بنية تنظيمية عملت على اختراق مؤسسات الدولة وإعادة توظيفها لخدمة مشروعها الأيديولوجي؛ الأمر الذي أسهم في إضعاف الدولة الوطنية وتعميق الانقسامات السياسية والاجتماعية.

ومن هذا المنظور، لا يقتصر القرار الأمريكي على كونه إجراءً قانونيًا موجّهًا ضد تنظيم بعينه، بل يعكس اتجاهًا أوسع نحو إعادة ضبط البيئة الأمنية والسياسية التي سمحت لعدد من التنظيمات الإسلاموية بالتمدد داخل مناطق الصراع. فسياسات تجفيف مصادر التمويل، وتقييد شبكات الدعم العابر للحدود، ورفع الكلفة السياسية والقانونية للتعامل مع هذه التنظيمات، تمثل أدوات أساسية للحد من قدرتها على إعادة إنتاج حضورها داخل الدول الهشة أو المنهكة بالصراعات.

كما يحمل القرار رسالة سياسية أوسع مفادها أن توظيف الدين في بناء تنظيمات عقائدية ذات نزعة عسكرية لم يعُد يُنظر إليه بوصفه ظاهرة سياسية يمكن احتواؤها أو التعايش معها، بل باعتباره أحد عوامل عدم الاستقرار الإقليمي. وفي الحالة السودانية تحديدًا، قد يسهم هذا التصنيف في إعادة فتح النقاش حول مستقبل الدولة ومؤسساتها بعيدًا عن الهيمنة الأيديولوجية التي مارستها الحركة الإسلامية لعقود، التي ارتبطت بتسييس المؤسسات العسكرية والأمنية وإضعاف البنية المؤسسية للدولة.

وعلى الرغم من أن القرار الأمريكي وحده لا يكفي لإنهاء الأزمة السودانية أو تفكيك البنية التنظيمية للإخوان المسلمين، فإنه يمثل خطوة مهمة في اتجاه تقليص نفوذ الجماعة والحد من قدرتها على استثمار حالة الانهيار المؤسسي في السودان لإعادة بناء شبكاتها التنظيمية. ومن ثم، فإن فعالية هذا القرار ستظل مرتبطة بمدى تفاعل الأطراف الإقليمية والدولية معه، وبقدرة القوى السودانية المختلفة على بلورة مشروع وطني جامع يعيد بناء مؤسسات الدولة على أسس وطنية ومؤسسية، بعيدًا عن الاستقطابات الأيديولوجية، التي أسهمت في إطالة أمد الصراع وتعقيد مسارات التسوية.

فذكِّرْ فَإِن الذكرى تَنفع السودانيين

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

ينطلق المقال من رواية «عينان خضراوان» لحامد الناظر بوصفها عملاً أدبياً يلتقط جوهر المأساة السودانية، حيث تحولت قصة بطلتها إلى مرآة تعكس تاريخاً طويلاً من الحروب والإقصاء. ومن خلال هذا السرد يكشف الكاتب كيف ارتبطت المآسي الإنسانية في السودان بتسييس الدين واستخدامه في سياق الصراع والعنف.

يرى الكاتب أن سنوات حكم الحركة الإسلامية شهدت توظيفاً واسعاً للخطاب الديني لخدمة السلطة السياسية، مما أدى إلى تشويه صورة الدين في الوعي العام عندما ارتبط بالشعارات السياسية والقمع والحروب. ونتيجة لذلك نشأت فجوة بين الخطاب الديني وحياة الناس، رغم بقاء المجتمع السوداني بطبيعته متديناً ومتسامحاً.

يحمّل سياسات الحركة الإسلامية مسؤولية إضعاف مؤسسات الدولة وتغذية الفساد والمحسوبية وتسييس الجيش والخدمة المدنية، إضافة إلى تأجيج الحروب الداخلية التي استنزفت الموارد ومزقت النسيج الاجتماعي. وقد ترافق ذلك مع تدهور اقتصادي حاد وتراجع في الخدمات الأساسية، ما جعل الدولة تفقد كثيراً من قدرتها على إدارة مواردها.

يخلص الكاتب إلى أن تصنيف الحركة الإسلامية تنظيماً إرهابياً يُعد خطوة متأخرة لكنها ضرورية للمساءلة وإنصاف الضحايا، مؤكداً أن العدالة والمحاسبة شرط لإعادة بناء الدولة واستعادة الثقة العامة. كما يدعو إلى الفصل بين الإسلام كدين وبين توظيفه السياسي، وفتح مسار إصلاح وعدالة انتقالية يمهد لسلام مستدام وبناء دولة تقوم على المواطنة وسيادة القانون.

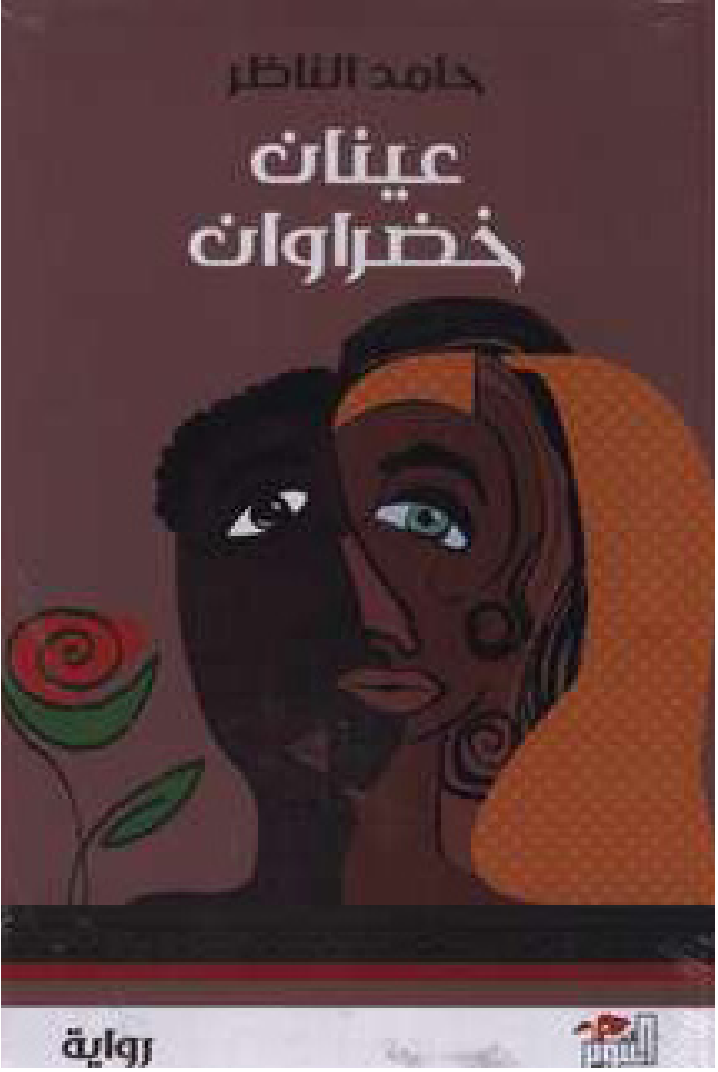

قبل أيام قليلة انتهيت من قراءة رواية «عينان خضراوان» للكاتب السوداني حامد الناظر، وقد تركت أثراً عميقاً في النفس لما تحمله من قدرة مدهشة على إلتقاط جوهر المأساة السودانية بلغة رفيعة وحس إنساني. فقد نجحت الرواية في تحويل مصير بطلتها إلى نافذة واسعة نطل منها على تاريخ طويل من الألم الذي عاشه المجتمع السوداني تحت وطأة الحروب والإقصاء. ومن خلال هذا البناء السردي المتماسك استطاع الكاتب أن ينسج عملاً يتجاوز حدود الحكاية الروائية ليصبح شهادة أدبية على مرحلة كاملة من تاريخ السودان الحديث، مرحلة اتسمت بتسييس الأيديولوجيا الدينية وربطها بسياسات الحرب والعنف.

ولهذا فإن الرواية تستحق ما تحظى به من تقدير، لأنها عكست معاناة الناس في نص إبداعي يوقظ الوعي ويستدعي التفكير في الدروس القاسية التي ينبغي أن يتعلمها المجتمع من تلك التجربة. ومن خلال هذا التداخل بين الخاص والعام تكشف الرواية عن مجتمع أنهكته العسكرة وفتكت به سياسات الإقصاء الأيديولوجي، وأعيد تشكيل وعيه عبر خطاب ديني جعل من السلطة غاية ومن الإنسان وسيلة. وهكذا يغدو جسد البطلة وذاكرتها مساحة رمزية تتجمع فيها آثار الحرب وآلام المجتمع، حيث تتقاطع التجربة الفردية مع التجربة الوطنية في صورة واحدة تعكس عمق المأساة التي عاشها السودانيون، إذ إن هناك مئات الآلاف من الناس مروا بتجارب مشابهة بل أشد قسوة.

لقد كانت الكلفة باهظة خلال سنوات الحكم التي سيطرت فيها الحركة الإسلامية على السلطة في السودان، فقد جرى خلالها توظيف الدين في الصراع السياسي على نحو غير مسبوق، وتحول الخطاب الديني من مصدر للقيم الروحية والأخلاقية إلى أداة تعبئة سياسية تُستخدم لتبرير السياسات وتثبيت النفوذ. وعندما يُجرَّد الدين من بعده الروحي ويُختزل في خطاب سياسي فإنه يفقد معناه في نظر الناس.

وهذا ما حدث بالفعل؛ إذ أدت التجربة الطويلة التي حكمت البلاد باسم الإسلام إلى خلق فجوة عميقة بين الخطاب الديني وحياة الناس. فقد صنعت الممارسات السلطوية والفساد والعنف الذي مُورس باسم الشعارات الدينية حالة من التشوه في صورة الدين داخل الوعي العام، حتى أصبح كثير من الناس

يربطون بين تلك الممارسات وبين الخطاب الذي كان يرفع راية الدين في المجال السياسي. وبهذا المعنى خسر المجتمع السلم والاستقرار، كما خسر الدين صفاءه في الوعي العام حين اقترن اسمه بممارسات السلطة والعنف.

ورغم قسوة تلك التجربة، ظل المجتمع السوداني محتفظاً بطبيعته المتدينة والمتسامحة، وبفهمه العميق للدين الإسلامي بوصفه دين رحمة وعدل وتكافل. ولهذا لم يعد قطاع واسع من السودانيين يرى في تلك الجماعة تمثيلاً لقيم الإسلام، بل نموذجاً صارخاً لاستغلال الدين وإفراغه من مضمونه الأخلاقي. فشعب عاش الدين في حياته اليومية وتاريخه الاجتماعي لا يمكن أن يخلط بين الإيمان الصادق وبين ممارسات العنف والفساد التي ارتبطت بتجربة الإسلامويين.

ومن أخطر النتائج التي ترتبت على سياسات الحركة الإسلامية ضياع فرص تاريخية كان يمكن أن تقود السودان إلى الاستقرار وبناء دولة قوية. فعندما أخضعت الدولة عبر الانقلاب العسكري لتنظيم سياسي متزمت ضعفت مؤسساتها وتراجعت قدرتها على إدارة التنوع السوداني الواسع. ومع مرور الوقت تحولت السلطة إلى شبكة مغلقة من الولاءات التنظيمية، حيث حلّت المحسوبية محل الكفاءة، وانتشرت ثقافة الامتيازات داخل أجهزة الدولة. وفي هذا المناخ فقدت الخدمة العامة معناها الوطني، وأصبحت الدولة في نظر قطاعات واسعة من المجتمع أداة بيد فئة محدودة لا إطاراً جامعاً للمصلحة العامة.

كما أدت سياسات الحركة الإسلامية إلى إضعاف منظومة القيم الاجتماعية التي طالما عُرف بها المجتمع السوداني، مثل التسامح والتضامن واحترام التنوع. فعندما تُدار السياسة بمنطق الإقصاء وتُقدَّم الولاءات التنظيمية على الروابط الوطنية يتصدع النسيج الاجتماعي وتضعف الثقة بين الناس. ومع الزمن يتراجع الحس الأخلاقي العام في ظل انتشار الفساد الإداري والمالي، ويصبح الوصول إلى الفرص مرتبطاً بالقرب من مراكز النفوذ لا بالجدارة والعمل.

وفي السياق نفسه أسهمت التعبئة الجهادية التي رافقت تجربة الحكم في خلق مناخ عام مشحون بالاستقطاب والتشدد، حيث جرى تصوير الخلاف السياسي على أنه مواجهة أخلاقية أو عقائدية لا مجرد اختلاف في الرؤى أو البرامج. وقد أدى هذا النوع من الخطاب إلى تضييق المجال أمام الحوار والتعدد الطبيعي في المجتمع، إذ لم يعد الخصم السياسي يُنظر إليه باعتباره شريكاً في المجال العام يمكن الاختلاف معه، بل جرى تصويره بوصفه خصماً وجودياً أو تهديداً للدين. وبهذه الطريقة تحول المجال السياسي إلى ساحة تعبئة وصراع دائم، وغُذِّيت مشاعر العداء والقطيعة بين مكونات المجتمع، الأمر الذي مهّد لدوامات متتالية من العنف والاقتتال. وفي ظل هذا المناخ المغلق تراجعت فرص الاعتدال والتنافس السلمي، ووجدت النزعات المتشددة بيئة خصبة للنمو والانتشار.

لقد دفع السودانيون ثمناً باهظاً نتيجة سياسات الحركة الإسلامية وما تلاها من صراعات وحروب طويلة، فقد تعرضت مؤسسات الدولة لعملية إضعاف ممنهجة، إذ جرى تسييس الجيش والأجهزة الأمنية والخدمة المدنية على أساس الولاء التنظيمي لا الكفاءة المهنية، مما أدى إلى تفكيك الإدارة العامة وتقويض حيادها، ونتيجة لذلك تراجعت كفاءة مؤسسات الدولة وانتشرت مظاهر الفساد والمحسوبية في مختلف مفاصل الحكم والإدارة، كما أُهدرت موارد البلاد في صراعات داخلية وسياسات اقتصادية قصيرة النظر، الأمر الذي قاد إلى تدهور الاقتصاد رغم ما يملكه السودان من إمكانات طبيعية وبشرية كبيرة. ومع مرور الوقت انهارت خدمات أساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، وازداد العبء الاقتصادي على المواطنين.

أما على المستوى السياسي فقد رافق حكم الجماعة تضييق واسع على الحريات العامة وتقييد للنشاط السياسي والمدني، وتعرض المعارضون للملاحقة والاعتقال والتعذيب والنفي، وفي الوقت ذاته استمرت الحروب المسلحة لسنوات طويلة مخلفة ملايين الضحايا بين قتيل ونازح ولاجئ، ومسببة دماراً واسعاً في مناطق عديدة من البلاد، وقد أدت هذه الحروب إلى تمزيق النسيج الاجتماعي وترسيخ ثقافة العنف والانقسام بدلاً من بناء دولة تقوم على المواطنة وسيادة القانون.

ومن بين النتائج الخطيرة تدهور الاقتصاد السوداني بصورة عميقة، وهو تدهور يمثل حصيلة منظومة حكم قامت على التمكين السياسي والاقتصادي الضيق. فقد جرى تفكيك مؤسسات الدولة الاقتصادية وتحويلها

إلى أدوات تخدم شبكات الولاء الحزبي، فانتشرت منظومات الفساد والمحسوبية التي استحوذت على الموارد العامة ووجهتها لخدمة نخبة محدودة. وفي ظل هذا النهج أُضعفت القطاعات الإنتاجية التقليدية مثل الزراعة والصناعة، كما بيعت أو أُهملت العديد من أصول الدولة، بينما استُنزفت الموارد في أجهزة أمنية وصراعات داخلية بدلاً من استثمارها في التنمية المستدامة.

وقد تزامن ذلك مع سياسات إقصائية غذّت الانقسامات الاجتماعية والجهوية داخل البلاد، الأمر الذي ساهم في تعميق الحروب الداخلية واستنزاف الاقتصاد والمجتمع معاً، كما أدت السياسات الخارجية المرتبطة بإيواء أو دعم شخصيات وتنظيمات متشددة إلى فرض عقوبات دولية قاسية على السودان، مما تسبب في عزلة مالية وتجارية طويلة الأمد أضرت بالاقتصاد الوطني وأثقلت كاهل المواطنين. وهكذا تداخل الفساد المنهجي مع الاستبداد السياسي والصراعات المسلحة لينتج اقتصاداً منهكاً ومجتمعاً منقسماً ودولة فقدت كثيراً من قدرتها على إدارة مواردها وبناء مستقبل مستقر لمواطنيها.

كشفت مأساة الحرب الأخيرة خطورة مشروع هذه الجماعة، الذي يستهدف المواطن السوداني ودول الجوار والمنطقة، ويستخدم الخطاب الديني المتشنج بوصفه أداة للتعبئة والشرعنة، فتحولت الحرب إلى مشروع يستنزف طاقات المجتمع ويبدد استقراره بدلاً من حمايته.

لكن المفارقة الأكثر إيلاماً تمثلت في التباعد الكبير بين الشعارات التي كانت تُرفع باسم الدين والكرامة وبين الواقع الذي عاشه السودانيون على الأرض. فبدلاً من صون كرامة الإنسان شهدت البلاد ممارسات قاسية من القمع والعنف والانتهاكات التي طالت أمن المواطنين وحقوقهم الأساسية. ومع مرور الزمن أصبح استخدام القوة والتخويف والإقصاء جزءاً من إدارة المجال العام، حتى بدت الدولة في نظر كثيرين وكأنها تمارس سلطتها على المجتمع لإخضاعه لا لخدمته. وهكذا ظهر التناقض الصارخ بين خطاب حماية الكرامة الإنسانية وبين واقع أُضعف فيه المجتمع واستُنزفت طاقاته بالحرب والعنف، لتصبح الكرامة التي رُفعت شعاراً إحدى أكبر ضحايا هذه الحرب.

إن تصنيف هذه الجماعة كمنظمة إرهابية لم يكن سوى خطوة متأخرة قياساً بحجم المعاناة التي عاشها السودان تحت وطأة سياساتها لعقود طويلة. فقد اكتوى السودانيون بنار مشروع التسلط السياسي والتعبئة الأيديولوجية، وترك خلفه إرثاً ثقيلاً من الحروب والانقسامات والفساد واختراق مؤسسات الدولة والإقصاء وإهدار كرامة الإنسان.

الحركة الإسلامية وواجهاتها ليست تنظيمات سياسية طبيعية تؤمن بالتنافس الديمقراطي، بل هي نتاج بنية تنظيمية تشكلت تاريخياً على أساس العمل السري والاختراق المنهجي لمؤسسات الدولة والمجتمع. فقد قامت هذه الحركة على مفهوم التمكين الذي استهدف السيطرة الكاملة على مفاصل السلطة السياسية والاقتصادية والأمنية.

كما أن تعدد الواجهات المرتبطة بهذه الحركة لم يكن في كثير من الأحيان سوى امتداد لبنية تنظيمية واحدة تعمل بمنطق السرية والولاء العقائدي، وهو ما جعلها أقرب إلى منظومة تستخدم الدولة والمجتمع والسياسة أدواتٍ لخدمة مشروع أيديولوجي احتكاري.

إن حجم الأضرار التي لحقت بالدولة والمجتمع نتيجة سياسات الحركة الإسلامية يتجاوز بكثير نطاق الأخطاء السياسية المعتادة، فالمحصلة لم تكن مجرد تجربة حكم فاشلة، بل سلسلة من الممارسات التي أضعفت الدولة وأشعلت الحروب وعمّقت الانقسامات وألحقت أذى بالغاً بحياة المواطنين وكرامتهم ومستقبلهم. ولذلك يتزايد الاعتقاد لدى قطاعات واسعة من المجتمع السوداني بأن توصيف هذه الجماعة لا ينبغي أن يقتصر على كونها حركة سياسية أخطأت في الحكم، بل ينبغي النظر إليها في ضوء الآثار العميقة التي خلفتها سياساتها من إرهاب منهجي وإقصاء وصراعات مدمرة، وهي آثار دفعت بالسودان إلى واحدة من أصعب المراحل في تاريخه الحديث.

ولهذا فإن تصنيف هذه الجماعة تنظيماً إرهابياً يُنظر إليه باعتباره خطوة ضرورية في مسار المحاسبة وإنصاف الضحايا. فالمجتمعات التي عانت من الحروب والانتهاكات لا تستطيع أن تطوي صفحات الماضي دون مساءلة عادلة تكشف الحقيقة وتعيد الاعتبار للضحايا. فالعدالة في مثل هذه الحالات ليست انتقاماً، بل شرط أساسي لإعادة بناء الثقة في الدولة واستعادة المعنى

الأخلاقي للحياة العامة.

ومن هنا يصبح مطلب السودانيين أن تنال هذه الجماعة الجزاء الذي يتناسب مع ما ارتكبته من سياسات وأفعال إجرامية، وأن تخضع لمحاسبة قانونية وأخلاقية جادة. ومن المعلوم أن المساءلة العادلة تستهدف معاقبة المسؤولين المتورطين في الجرائم والفساد، كما أنها سياسياً وأخلاقياً معنية بتعزيز حماية المستقبل وترسيخ مبدأ أن السلطة لا يمكن أن تُمارس خارج إطار القانون. ولذلك فإن العدالة والمحاسبة ليستا نهاية الطريق، وانما بدايته الحقيقية نحو استعادة الدولة السودانية لمعناها، واستعادة الدين لصفائه في ضمير المجتمع، واستعادة الإنسان السوداني لكرامته التي كانت وما تزال جوهر القضية كلها.

وفي هذا السياق يصبح من الضروري إزالة الخلط المتعمد بين الإسلام كدين وحضارة متعددة التأويلات، وبين ممارسات جماعات أيديولوجية تسعى إلى احتكار تمثيله سياسياً. فكثيراً ما يُقدَّم سلوك هذه الجماعات باعتباره التعبير الحقيقي عن الإسلام ذاته، وهي صورة نمطية مضللة تتجاهل السياقات التاريخية والسياسية التي تنتج التطرف. إن الصراع القائم في جوهره ليس صراعاً بين الإسلام والغرب كما يُصوَّر أحياناً، بل صراع بين أفكار راديكالية ومشروع سلطوي من جهة، وبين متطلبات الدولة الوطنية الحديثة التي يسعى المجتمع إلى بنائها على أساس الاستقرار والعدالة والتنمية من جهة أخرى.

لقد ظلت تجربة الحركة الإسلامية، بكل واجهاتها، تفتقر إلى رؤية متماسكة لمعالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مكتفية بإشارات عامة حول تطبيق الشريعة دون تقديم مشروع واضح يبيّن كيف يمكن ترجمة هذه الشعارات إلى سياسات عادلة وفعالة.

كما لم تُظهر هذه الحركات قدرة حقيقية على مراجعة بنيتها الفكرية أو تطوير خطابها بما يجعله أكثر انسجاماً مع تحولات العصر ومع منظومة حقوق الإنسان والقواعد التي تنظم العلاقات بين الدول والمجتمعات، وبدلاً من إنتاج خطاب إصلاحي يوازن بين القيم الدينية ومتطلبات الدولة الحديثة ظل تأثيرها في كثير من الأحيان مقتصراً على تعبئة المشاعر وإثارة خطاب الغضب والعداء داخل المجتمع وفي العالم من حولنا. وبهذا المعنى لم تنتج التجربة مشروعاً سياسياً قابلاً للاستمرار، بل ساهمت في تعميق الانقسامات وإضعاف فرص بناء دولة تقوم على المواطنة وسيادة القانون.

وفي خضم الحرب الدائرة اليوم في السودان يبرز خطاب الإسلامويين، سواء على المستوى القيادي أو على مستوى القادة الميدانيين في كتائب البراء بن مالك والبنيان المرصوص، في تحدٍ واضح للجيش وقيادته، ويعلن مواقف متعجلة في الحرب الدائرة في إيران ودول الخليج. ويكشف هذا الطرح عن حجم النفوذ الذي ما تزال الحركة الإسلامية تحتفظ به داخل مؤسسات الدولة وبعض مراكز القرار، بما في ذلك داخل المؤسسة العسكرية. وفي هذا الإطار تجد القيادة العسكرية نفسها أمام اختبار حاسم: هل تمتلك الإرادة لقطع الصلة وفك أي ارتباط بالحركة الإسلامية داخل أجهزة الدولة؟

إن إحدى الفرص القليلة المتاحة أمام القيادة العسكرية لكسب قدر من الدعم الشعبي والدولي قد تتمثل في اتخاذ خطوات واضحة للحد من نفوذ هذه الجماعة داخل الدولة، ومن بينها فتح الطريق أمام مساءلة جادة لتجربة الحركة الإسلامية، بما في ذلك واجهاتها ضمن الجماعات التي ارتبطت بالعنف السياسي وتقويض مؤسسات الدولة.

إن توظيف تصنيف الحركة الإسلامية تنظيماً إرهابياً يمكن أن يصبح أداة بنّاءة لخدمة استقرار السودان وإنهاء الحرب إذا جرى التعامل معه ضمن إطار وطني واضح، لا كورقة ضغط ظرفية. فالقيمة الحقيقية لمثل هذا التصنيف تكمن في استخدامه لفتح مسار منظم للمساءلة والعدالة الانتقالية يكشف شبكات التمويل والتنظيم التي أسهمت في إدامة الصراع، ويضع حداً لقدرة أي تنظيم على استخدام مؤسسات الدولة أو الخطاب الديني لتغذية العنف أو تقويض النظام الدستوري.

وإذا ما اقترن التصنيف بخطوات إصلاحية أوسع، مثل تعزيز استقلال القضاء وفتح المجال أمام القوى المدنية السلمية للمشاركة في إعادة بناء النظام السياسي، فإنه قد يسهم في تقليص دوافع الصراع وإضعاف الشبكات التي تستفيد من استمرار الحرب.

وبهذا المعنى يصبح التصنيف وسيلة لإعادة ضبط المجال العام ومنع إعادة إنتاج أسباب العنف، بما يفتح الطريق أمام تسوية سياسية أكثر استقراراً تعيد توجيه طاقات الدولة والمجتمع نحو وقف الحرب وبناء سلام مستدام يخدم مصالح الشعب السوداني.

المحامون ودورهم في إعادة بناء الدولة السودانية.

محمد عمر شمينا

ملخص

ينطلق المقال من فكرة أن إعادة بناء الدولة السودانية لم تعد مسألة إدارة أزمة فقط، بل تتعلق بإعادة صياغة مفهوم الدولة على أسس دستورية ومؤسسية قائمة على سيادة حكم القانون. وفي هذا السياق، يبرز دور النخبة القانونية باعتبارها طرفًا أساسيًا في حماية الحقوق وصياغة حلول عملية تعزز الاستقرار والعدالة في مرحلة بالغة التعقيد.

يشير الكاتب إلى أن المحامين يمتلكون رؤية مهنية تمكنهم من قراءة الواقع السياسي بعمق، خاصة فيما يتعلق بإصلاح منظومة المحاماة والقضاء والنيابات العامة. فقد تأثرت هذه المؤسسات بالحرب، وظهرت تحديات خطيرة تمس استقلالها وكفاءتها، بما في ذلك تجاوزات قانونية واعتقالات خارج إطار القانون، وهو ما يستدعي إصلاحًا مؤسسيًا وثقافة مهنية قائمة على المساءلة والالتزام بالقانون.

يناقش الانقسامات داخل الجسم المهني للمحامين وأثرها على المشهد العام، إضافة إلى الإشكاليات المرتبطة بالنقابات القانونية والتزامها بالأحكام القضائية. ويؤكد أن احترام القرارات القضائية وتعزيز وحدة الصف المهني يمثلان شرطًا أساسيًا لاستعادة الثقة المجتمعية وتقوية دور المحاماة كحارس لسيادة القانون، بعيدًا عن التجاذبات والانقسامات السابقة.

يخلص الكاتب إلى أن دور المحامين في إعادة بناء الدولة يجب أن يتحول من نقاش نظري إلى خطة عملية واضحة، ضمن عمل جماعي ينسق بين مختلف القطاعات المهنية والسياسية والاجتماعية. فبناء الدولة يتطلب تضافر الجهود من الداخل، مع مرونة تراعي الظروف الفردية، لكن دون الإخلال بالمصلحة العامة أو سيادة حكم القانون، باعتبار أن الطريق إلى الاستقرار يمر عبر مؤسسة قانونية قوية ومجتمع مهني موحد.

لم يعد السؤال في السودان اليوم متعلقًا بإدارة الأزمة فحسب، بل بطبيعة الدولة التي يمكن أن تخرج من قلب هذه الأزمات. مع تعقّد المشهد السياسي وتداخل التحديات الأمنية والاقتصادية، برزت أسئلة أعمق تتعلق بالدستور، وبناء المؤسسات، وحدود السلطة، وكيف يمكن إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس أكثر استقرارًا وعدالة، مع الالتزام الكامل بسيادة حكم القانون.

وفي خضم هذه الأسئلة، كان لقاء جمع عددًا من المحامين السودانيين مناسبة لفتح نقاش مهني وفكري حول كثير من القضايا التي تشغل الساحة السودانية في هذه المرحلة الدقيقة. فما بدا في الظاهر مجرد لقاء ودي تحوّل سريعًا إلى مساحة للحوار الصريح حول مستقبل الدولة ودور النخبة القانونية في حماية الحقوق وصياغة حلول عملية للأزمات، بعيدًا عن ضجيج السياسة اليومية.

المحامون، بحكم مهنتهم، لديهم القدرة على النظر إلى المشهد السياسي من زاوية فريدة، حيث يمتزج التحليل القانوني بفهم عميق للتاريخ السياسي والواقع الاجتماعي. وقد تناول النقاش في هذا اللقاء قضية إعادة تنظيم المهنة القانونية بكامل أركانها: المحاماة، القضاء، والنيابات العامة، حيث اتفق الجميع على أن الوضع أصبح أسوأ بعد الحرب. فقد تعسّكرت هذه الأجهزة، وأصبح أداؤها أقل كفاءة وابتعدت عن روح العدالة، واصبحت هنالك حالات للقبض خارج إطار القانون فقط بشبهة ((التعاون مع الدعم السريع))وهو أمر خطير يعكس ضعف المؤسسات واستمرارية التحديات في ضمان سيادة حكم القانون. وأضاف المشاركون أن هذه المرحلة تتطلب إصلاحات عميقة، لا تقتصر على النصوص القانونية، بل تشمل تنمية ثقافة الالتزام المؤسسي والمساءلة المهنية، لضمان ألا تتحول هذه الأجهزة إلى مجرد هيئات شكلية بلا تأثير فعلي على الواقع القانوني والاجتماعي.

كما أشار النقاش إلى تصورات الرأي العام تجاه المحامين، حيث ثمة شعور واسع بأن الحلقة الأضعف دائمًا وسط القطاعات المهنية هي المحاماة. وفي هذا الإطار، برزت التباينات: فمن جهة، يمكن النظر إلى المحامين باعتبارهم عمودًا أساسيًا في حماية القانون وواجهة العدالة، ومن جهة أخرى، يرى البعض أن الانقسامات الداخلية في المهنة تعكس ضعفًا في الالتزام الجماعي. وقد تمثل هذا الانقسام مع ما حدث في العام 2020 حين كان بعض المحامين من أوائل من انقسم داخل قوى الثورة الحية من تجمع المهنيين، لأسباب ذاتية وشخصية، وهو ما ساهم لاحقًا في انقسام كل قوى الثورة تقريبًا. وهذه التجربة تظهر كيف يمكن للانقسامات داخل مهنة قانونية حيوية أن تنعكس مباشرة على المشهد السياسي والاجتماعي، سواء من منظور سلبي أو لتسليط الضوء على الحاجة الماسة لتوحيد الصف المهني وتعزيز الالتزام بالمبادئ المشتركة.

كما تناول الحضور موضوع النقابات القانونية، إذ توجد حاليًا نقابتان للمحامين: واحدة أنشئت بالشرعية الثورية تحت اسم اللجنة التسييرية، وأخرى تم حلها وهي نقابة المؤتمر الوطني السابقة. وقد أصدرت كلتا النقابتين بطاقات المحاماة، إلا أن النقطة الجوهرية التي أثارها النقاش هي أن كلا الطرفين قد انتهى أجلهما الشرعي، لكن اللجنة التسييرية تمتلك حكمًا نهائيًا من المحكمة بوقف التنفيذ، وهو ما يُعتبر حجة قانونية على النقابة المحلولة. ومع ذلك، فإن تجاهل النقابة المحلولة لهذا الحكم يعكس تراجع احترام المحامين للأحكام القضائية، ويعد مؤشرًا خطيرًا على تآكل ثقافة الالتزام بالقانون، وهو تهديد واضح لسيادة حكم القانون. وقد أشار المشاركون إلى أن هذا الانتهاك لا يؤثر فقط على ثقة المجتمع بالمهنة، بل يضعف أيضًا قدرة المؤسسات القانونية على فرض النظام والانضباط المهني، وهو ما ينعكس في النهاية على كل جهود الإصلاح القانوني.

وتطرق النقاش أيضًا إلى مسألة موقع العمل المهني والسياسي للمحامي، حيث بدا واضحًا أن هناك رأيًا يرى أن العمل الفعلي يجب أن يكون من الداخل، أي ضمن المؤسسات الوطنية والداخلية، باعتباره السبيل الأضمن لتحقيق التأثير على الأرض. بينما يرى رأي آخر أن بعض المحامين يمكن أن يوازن بين العمل داخل وخارج السودان حسب الظروف الشخصية لكل فرد، وهذا التباين يعكس الواقع المعقد للالتزام المهني والسياسي في مرحلة ما بعد الثورة. وقد أظهرت النقاشات أن اختيار الموقع لا يقل أهمية عن الهدف نفسه، إذ أن التأثير الحقيقي يرتبط دائمًا بمدى قدرة المحامي على التفاعل مع الظروف الواقعية وتحقيق نتائج ملموسة ضمن إطار سيادة حكم القانون. وقد أضاف المشاركون أن القرار بين الداخل والخارج ليس مسألة اختيار شخصي بحت، بل يتعلق أيضًا

بتقييم المخاطر والفرص، وبمسؤولية المهنة تجاه المجتمع والدولة.

ومن هنا، أود أن أشدد على نقطة مهمة لا يجب أن يبقى هذا النقاش حبيس الغرف المغلقة كما هو معتاد من قبل الزملاء/ت ، بل يجب أن يتحول إلى خطة عملية واضحة على أرض الواقع، بحيث تتحدد الخطوات والمبادرات المهنية والسياسية التي يمكن أن يقوم بها المحامون ضمن الأطر القانونية والمؤسساتية، بما يعزز دورهم الفعلي في دعم الدولة والمجتمع.

لقد أظهر اللقاء أن السودان بحاجة ماسّة إلى عمل مهني وسياسي متوازي يعيد البلاد إلى مسار أهداف الثورة، لكن هذا العمل لن يتحقق إلا عبر جهود جماعية حقيقية بين جميع فئات الشعب، إذ أن أي نجاح فردي أو جزئي يظل محدودًا أمام حجم التحديات الوطنية. وبمعنى آخر، العمل المنسق والموحد هو ما يمكن أن يحول الرؤية الثورية إلى واقع، بينما الانقسامات الفردية أو الانعزالية تمثل تهديدًا للاستقرار المؤسسي والديمقراطي، وهو ما يؤكد أهمية توافق المهنيين والسياسيين حول التزاماتهم الوطنية مع الحفاظ على سيادة حكم القانون.

وقد اتفق المشاركون على أن أي خطة لإعادة بناء الدولة لا يمكن أن تقتصر على مهنة المحاماة وحدها، بل يجب أن تشمل العمل الجماعي بين كل القطاعات المهنية والسياسية والاجتماعية، بحيث تصبح أهداف الثورة المرجوة ملموسة على أرض الواقع. كما أكدوا أن الالتزام بالعمل من الداخل يعزز فرص تحقيق نتائج حقيقية، بينما يسمح المرونة في بعض الحالات للمهنيين بالعمل خارج السودان وفق ما تفرضه ظروفهم الشخصية، بما لا يخلّ بالمصلحة العامة أو سيادة حكم القانون.

السودان، رغم ما يمر به من أزمات سياسية واقتصادية وأمنية، لا يزال يملك رصيدًا مهمًا من الكفاءات القانونية والفكرية القادرة على التفكير في مستقبل الدولة. وربما تكمن أهمية مثل هذه اللقاءات في أنها تذكّرنا بأن بناء الدولة يبدأ دائمًا من التفكير الجاد في أسئلتها الكبرى، وأن الحوار الهادئ والمستنير بين أهل الخبرة يمكن أن يكون بداية لتحولات حقيقية، إذا ما ارتبط بالعمل الجماعي وبالالتزام بالمبادئ القانونية والسياسية على حد سواء.

فأحيانًا، تولد الأفكار الكبيرة من مجلس صغير يجتمع فيه المحامون للتفكير في مستقبل وطنهم، مؤمنين بأن قوة الدولة وشرعيتها تقوم على أساس قانوني راسخ، وأن العمل الجماعي والتنسيق بين كل فئات الشعب هو الطريق الأضمن لتحقيق أهداف الثورة السودانية، مع التأكيد على ضرورة إخراج أي نقاش مهني أو سياسي من الغرف المغلقة إلى خطط عملية قابلة للتنفيذ على أرض الواقع.

ملامح من السودان...
حين تصبح الصورة شهادة على الجمال

ملخص

افتتح المصوّر السوداني محمد مخاوي معرضه الفوتوغرافي «ملامح من السودان» في مكتبة بورتسودان العامة، مقدّماً رحلة بصرية تحتفي بجمال البلاد وتنوّعها. يعرض المعرض صوراً توثق الإنسان السوداني وطبيعته، لتتحول اللقطات إلى شهادات حيّة تختصر ثراء السودان الثقافي والجغرافي.

مخاوي، خريج كلية الموسيقى والمسرح – قسم النقد، عمل في تلفزيون السودان وأخرج عدداً من الأفلام الوثائقية، من أبرزها فيلم «مرايا متعاكسة» عن التعايش الديني، الذي نال جائزة في الصين عام 2009. وقد تأثر مبكراً بأستاذه المصور محمد عبد الرسول، الذي لعب دوراً مهماً في تشكيل شغفه بعالم التصوير.

جال مخاوي بعدسته في أنحاء السودان، جامعاً أرشيفاً بصرياً واسعاً يوثّق جمال البلاد وتنوّعها، رغم أن الحرب الأخيرة أدت إلى فقدان جزء من هذا الأرشيف. ومع تطور تقنيات التصوير والهواتف الذكية، أصبحت عملية التوثيق أسهل مقارنة بالماضي حين كانت الصور تتطلب تحميضاً وطباعة في العاصمة.

جاء المعرض كردّ على هيمنة صور الحرب والدمار على صورة السودان في الإعلام، إذ يسعى مخاوي إلى إبراز الوجه الجميل للبلاد وإعادة التوازن للسرد البصري عنها. ويطمح لأن تنتقل هذه الصور إلى معارض خارج السودان، حاملة رسالة مفادها أن السودان، رغم مآسيه، ما زال بلداً غنياً بالجمال والتاريخ.

أفق جديد

في صالة مكتبة بورتسودان العامة، انفتحت نوافذ الضوء على السودان. هناك، افتتح المصوّر السوداني محمد مخاوي معرضه الفوتوغرافي الموسوم بـ «ملامح من السودان»؛ معرض لا يكتفي بعرض الصور، بل يقدّم رحلة بصرية عميقة تختصر جمال البلاد في إنسانها وأرضها.

في هذه الصور وجوه تحكي حكاية التنوّع السوداني، وطبيعة ترسم ملامح وطن ثريّ بتعدده وامتداده. تبدو اللقطات وكأنها شهادات حيّة للحظة عابرة نجح المصوّر في تحويلها إلى ذاكرة باقية؛ إذ اختار مخاوي أن يجعل من الكاميرا لسانه، ومن الصورة وسيلته الأصدق للتعبير.

ومحمد مخاوي ليس مجرد مصوّر عابر للعدسة؛ بل موثّق دؤوب للأماكن والوجوه، يلتقط تفاصيل الحياة السودانية بعين فنان يعرف كيف يحفظ اللحظة من الضياع. فقد تخرّج في كلية الموسيقى والمسرح – قسم النقد، وعمل في تلفزيون السودان حيث أخرج عشرات الأفلام الوثائقية. ومن أبرز أعماله فيلم «مرايا متعاكسة» الذي تناول التعايش الديني في السودان، ونال الجائزة الثانية في الصين عام 2009.

اهتمامه بالتصوير بدأ مبكراً، غير أن التحول الأكبر في تجربته جاء مع تطور أدوات التصوير. يقول مخاوي إن الفضل الأول في تعلقه بهذا الفن يعود إلى أستاذه محمد عبد الرسول – رحمه الله – الذي كان من رواد التصوير في السودان، وشارك في معارض دولية عدة وحصد جوائز مهمة. ذلك الأستاذ، كما يقول مخاوي، هو الذي أشعل شرارة الشغف بالتصوير في داخله.

لكن التقنية الحديثة فتحت أمامه آفاقاً جديدة. فمع ظهور الهاتف المحمول القادر على التقاط الصور، أصبحت العدسة في متناول اليد. يتذكر مخاوي أن التصوير في الماضي كان يتطلب السفر إلى العاصمة لتحميض الأفلام وطباعتها، إذ لم تكن معامل التصوير الملوّن متوفرة في الولايات. أما اليوم فقد تغيّر المشهد تماماً، وأصبح بالإمكان التقاط الصورة وتوثيقها في لحظتها.

بهذه العدسة المتاحة، جاب مخاوي السودان طولاً وعرضاً؛ من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب. وفي تلك الرحلات راكم أرشيفاً بصرياً واسعاً يوثّق جمال البلاد وتنوّعها. غير أن الحرب الأخيرة تركت أثرها القاسي على هذا الأرشيف؛ إذ ضاع بعضه وبقي بعضه الآخر.

يقول مخاوي إن فكرة هذا المعرض وُلدت من شعور عميق بأن صورة السودان في السنوات الأخيرة طغت عليها مشاهد القبح: حروب وعنف ودمار. كثير من الصور المتداولة في وسائل الإعلام – خاصة عبر منصات غير رسمية – ركّزت على هذا الوجه القاتم وحده. لذلك قرر أن يقدّم صورة أخرى؛ صورة الجمال الكامن في المجتمع السوداني: في الطبيعة، وفي تفاصيل الحياة اليومية، وفي الوجوه التي قد

Mokhawe

يمرّ بها الناس دون أن ينتبهوا لما تحمله من معانٍ. إنها محاولة لاستعادة التوازن في السرد البصري عن السودان.

ومع تنقله بين المدن بسبب الحرب، حمل مخاوي معه أرشيفه الخاص، وقرّر أن يقيم معرضاً أينما سنحت الفرصة. وقد كان افتتاح هذا المعرض في الرابع من رمضان ثمرة دعم أصدقاء وقفوا إلى جانبه حتى يرى النور.

ولا يخفي مخاوي طموحه بأن تتجاوز هذه الصور حدود السودان. فقد اقترح عليه بعض الأصدقاء في مصر إقامة معرض في القاهرة، بينما ذهب آخرون إلى فكرة إعداد معرض متنقل يجوب أفريقيا وأوروبا وآسيا وأمريكا، ليعرّف العالم بسودان آخر لا يعرفه كثيرون.

أما رسالة المعرض، فيختصرها الفنان ببساطة وعمق: نشر الجانب الجميل من السودان، لعل السودانيين أنفسهم ينتبهون إلى جمال بلادهم، ولعل ذلك يوقظ فيهم رغبة في إنهاء هذه الحرب.

ويضيف:

نحن نعيش في عصر أصبحت فيه الصورة قادرة، في كثير من الأحيان، على أن تقول ما يعجز عنه الكلام؛ بل قد تكون أصدق تعبيراً منه.

ويختتم مخاوي حديثه بنبرة إيمان واعتزاز:

السودان من أجمل بلاد الله، والتاريخ يشهد أنه من أوائل البلاد التي قامت فيها حضارة ضاربة في القدم.

وبين عدسة المصوّر وذاكرة المكان، تبقى هذه الصور محاولة لإعادة اكتشاف وطن... لا يزال، رغم كل شيء، قادراً على أن يدهش العالم بجماله.

الإخوان والإرهاب..
تصنيف متأخر وحسابات مؤجلة

الهادي الشواف

ملخص

يتناول المقال تاريخ الحركة الإسلامية في السودان بوصفها مشروعًا سلطويًا ارتبط بالعنف والإقصاء منذ انقلاب 30 يونيو 1989 الذي أطاح بالحكومة المنتخبة. ويرى الكاتب أن جذور هذا النهج تعود إلى ما قبل ذلك، حين دعمت الحركة نظام جعفر نميري وروّجت لقوانين سبتمبر، قبل أن تعمل لاحقًا على تقويض التجربة الديمقراطية الثالثة وصولًا إلى الانقلاب الذي مكّنها من السيطرة على مؤسسات الدولة.

وخلال أكثر من ثلاثة عقود من الحكم، استخدمت الحركة الإسلامية شعارات الدين والجهاد لتبرير سياساتها، فحوّلت حرب الجنوب إلى حرب دينية انتهت بانفصال البلاد، وأسهمت في إشعال حرب دارفور، إلى جانب سياسات "التمكين" التي أقصت آلاف الموظفين من وظائفهم، فيما توسعت شبكات الفساد ونهب المال العام وتراكمت ثروات قادة النظام.

يشير الكاتب إلى أن الحركة نسجت علاقات خارجية مثيرة للجدل، خاصة مع إيران، وحوّلت السودان إلى ملاذ لبعض الشخصيات المرتبطة بالإرهاب الدولي، فضلًا عن تورطها في أحداث مثل محاولة اغتيال الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك. ويرى الكاتب أن سجل هذه السياسات جعل الشعب السوداني أول من صنّف الحركة إرهابية قبل صدور القرار الأمريكي بسنوات طويلة.

يخلص الكاتب إلى أن القرار الأمريكي بتصنيف الحركة الإسلامية تنظيمًا إرهابيًا جاء متأخرًا، لكنه قد يشكل أداة ضغط إذا استُخدم لدعم إنهاء الحرب وفتح الطريق أمام التحول المدني الديمقراطي. ومع ذلك، يظل تأثيره مرهونًا بقدرة القوى المدنية السودانية على توحيد صفوفها، لأن حسم الصراع في النهاية يعتمد على الإرادة الوطنية أكثر من الحسابات الدولية.

صنّف الشعب السوداني ما يُعرف بالحركة الإسلامية، بمختلف مسمياتها الحقيقية والمستعارة وواجهاتها المتعددة، منذ وقت مبكر، بوصفها مشروعًا سلطويًا قائمًا على العنف والإقصاء، فقد تجلّى ذلك بوضوح منذ انقلاب الثلاثين من يونيو 1989، حين أطاحت هذه الحركة بالحكومة المنتخبة التي اختارها الشعب بإرادته الحرة عبر صناديق الاقتراع.

غير أن جذور هذا المسار تعود إلى ما قبل ذلك بسنوات، عندما ساندت الحركة الإسلامية نظام الدكتاتور جعفر نميري، وزينت له ما عرف بقوانين سبتمبر التي اتخذت طابعًا شكليًا واستعراضيًا، وقد وصفها السيد الصادق المهدي بأنها «لا تساوي الحبر الذي كتبت به».

وبعد سقوط نميري، لم تتخلَّ الحركة عن مشروعها السلطوي، بل واصلت تضييقها على التجربة الديمقراطية الثالثة، حتى أجهضتها بانقلابها الشهير، الذي خلد في مقولتهم الساخرة: «اذهب أنت إلى القصر رئيسًا، وأذهب أنا إلى السجن حبيسًا»، ثم اكتملت فصول تلك المسرحية حين أحكمت قبضتها على الدولة، وقدّمت حسن الترابي لاحقًا رئيسًا لبرلمان صوري.

وتحت لافتات الدين والجهاد، توالت الأكاذيب والشعارات التي غطت بها الحركة الإسلامية سياساتها، فقد حولت حرب الجنوب إلى حرب جهادية، أودت بحياة أكثر من مليوني سوداني وسودانية، وانتهت بانفصال جزء عزيز من الوطن، كما أشعلت حرب دارفور التي حصدت أرواح مئات الآلاف من أبناء وبنات السودان، وباسم "التمكين" فصل آلاف الموظفين من وظائفهم، وقُطعت أرزاقهم، فيما جرى الاستيلاء على المشاريع الاقتصادية الكبرى، وتعطيل ما تعذر السيطرة عليه، وفي الوقت نفسه تضخمت ثروات قادة النظام عبر الفساد ونهب المال العام وامتلاك العقارات داخل السودان وخارجه.

أكثر من ثلاثة عقود قضاها السودانيون تحت وطأة نظام اتسم بالكذب والنفاق ومصادرة الحريات، ومارس القمع والترهيب والتنكيل بكل من طالب بالتغيير، ولم تتردد السلطة في استخدام العنف المفرط ضد الثورات الشعبية التي سعت إلى إنهاء حكمها، وخلال هذه العقود، مارست الحركة الإسلامية إرهابًا منهجيًا ضد المجتمع السوداني، ولم تكن حرب الخامس عشر من أبريل سوى امتداد لهذا النهج.

وعلى الصعيد الخارجي، أقامت الحركة الإسلامية علاقات مبكرة مع إيران، وسعت إلى تصدير العنف إلى دول الجوار، وتظل محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك مثالًا صارخًا على ذلك، كما تحوّل السودان خلال تلك الحقبة إلى ملاذ لعدد من الشخصيات المتهمة بالإرهاب الدولي، مثل أسامة بن لادن وكارلوس، تحت شعارات محاربة الصهيونية والإمبريالية، وقد رافقت تلك المرحلة سلسلة طويلة من الانتهاكات والجرائم التي يصعب حصرها في هذه السطور.

وبعد تضحيات جسيمة ونضالات طويلة، تمكن الشعب السوداني من إسقاط نظامهم، غير أن بقايا نفوذهم ما زالت حاضرة في مؤسسات الدولة، وتحتاج إلى وقت وإرادة سياسية لتفكيكها بالكامل، ومن هذه الزاوية فإن الشعب السوداني كان أول من صنّفهم إرهابيين، قبل سنوات طويلة من القرار الأمريكي الأخير.

لقد جاء قرار الولايات المتحدة بتصنيف ما يُعرف بالحركة الإسلامية في السودان ضمن التنظيمات الإرهابية متأخرًا كثيرًا مقارنة بسجلها الطويل في القمع وتصدير العنف، ومع ذلك، فإن لهذا القرار آثارًا سياسية واقتصادية واجتماعية محتملة، إذا ما تعاملت معه واشنطن بجدية، ولم تجعله مجرد أداة ظرفية في صراعها الإقليمي، خاصة في سياق التوترات مع إيران.

داخليًا، يمكن استثمار هذا القرار في الضغط من أجل وقف الحرب العبثية الجارية حاليًا، والعودة إلى مسار التحول المدني الديمقراطي، كما ينبغي العمل على وضع آليات واضحة لمحاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات، ومواصلة تفكيك شبكات التمكين التي أنشأتها الحركة الإسلامية داخل مؤسسات الدولة والاقتصاد والإعلام، وكشف دورها في تخريب البلاد وإشعال حرب الخامس عشر من أبريل وعرقلة كل مبادرات السلام.

أما على مستوى الجماعة نفسها، فقد يدفع القرار بعض التيارات المتشددة إلى مزيد من التماسك المؤقت، تحت شعارات الدفاع عن الدين والوطن، وهو الخطاب ذاته الذي استخدمته الحركة طويلًا لتضليل الرأي العام، غير أن مثل هذا التماسك قد لا يصمد طويلًا إذا جرى تجفيف منابع التمويل والدعم، الأمر الذي قد يضعف قدرتها التنظيمية ويفجر صراعات داخلية حول النفوذ والموارد.

في المقابل، قد يفتح القرار الباب أمام تيار المراجعات داخل الحركة الإسلامية، وهو تيار

ظهر بالفعل لدى بعض قياداتها التي دعت إلى مراجعة شاملة للتجربة، بل وصل الأمر لدى البعض إلى المطالبة بحل الحركة الإسلامية نفسها والتخلي عن شعاراتها الأيديولوجية، باعتبار أن مشروعها قد فشل نظريًا وعمليًا.

وعلى الصعيد الخارجي، لن يقتصر تأثير القرار على الحركة الإسلامية وحدها، بل قد يمتد إلى السودان كدولة، طالما بقيت تلك الشبكات مهيمنة على مفاصل الحكم، فقد ينعكس القرار على علاقات السودان بالدول الغربية، وعلى تعامله مع المؤسسات المالية الدولية، ما قد يفرض قيودًا إضافية على فرص التمويل والتعاون الاقتصادي.

ويبقى السؤال الجوهري هل يمكن لهذا القرار أن ينهي سيطرة الإسلاميين على القرار السياسي في السودان؟ الواقع أن القرار قد يكون عامل ضغط مساعد، لكنه ليس عاملًا حاسمًا. فحسم هذه المعركة يرتبط أساسًا بقدرة القوى المدنية الرافضة للحرب على توحيد صفوفها في جبهة واسعة تضغط من أجل السلام والتحول الديمقراطي، مستندة إلى رفض شعبي واسع لعودة الإسلاميين إلى السلطة، وإلى دعم إقليمي ودولي لمسار سياسي مدني.

وفي نهاية المطاف، يجب التذكير بأن السياسات الأمريكية تحكمها المصالح قبل أي اعتبار آخر، فهي لا تتحرك بدافع معاناة الشعوب بقدر ما تتحرك وفق حسابات النفوذ والمصالح، لذلك فإن التعويل الكامل عليها يظل رهانًا غير مضمون، إذ كثيرًا ما تستخدم مثل هذه القرارات كورقة سياسية قابلة للتعديل أو التراجع متى ما تغيرت الحسابات.

خلاصة القول إن القرار الأمريكي قد يشكل ورقة ضغط مهمة إذا أحسن توظيفها، وما دامت مصلحة الشعب السوداني تلتقي مع مقتضيات هذا القرار في هذه اللحظة، فإن الحكمة تقتضي استثماره بوعي، من أجل تفكيك قبضة الإسلاميين، ووقف الحرب واستعادة المسار المدني الديمقراطي.

مذكرة البرهان من تحالف قوي الثورة الجديد؟
هل بداية المعركة السياسية قبل انتهاء الحرب في السودان؟؟

حاتم ايوب ابوالحسن

ملخص

يتناول المقال تسليم تحالف مدني جديد مذكرة إلى قائد الجيش عبد الفتاح البرهان، معتبراً الخطوة مؤشراً على بدء حراك سياسي مبكر قبل نهاية الحرب في السودان. فبينما لا تزال المعارك العسكرية مستمرة، بدأت بعض القوى المدنية التحضير لمرحلة ما بعد الحرب ومحاولة استعادة موقعها في المشهد السياسي.

يأتي هذا التحرك في ظل فراغ سياسي كبير تعيشه البلاد، حيث تراجعت الأحزاب وتفرقت القوى المدنية منذ اندلاع الحرب. ويضم التحالف الجديد شخصيات وتيارات تعتبر نفسها امتداداً لقوى الثورة، لكنه يعكس أيضاً حجم الانقسام داخل المعسكر المدني، خاصة مع خروج بعض رموزه من أحزاب رئيسية وتشكيل مسار سياسي مختلف.

يرى مؤيدو المبادرة أن الواقعية السياسية تفرض فتح مسار سياسي مع الجيش باعتباره القوة المنظمة الوحيدة المتبقية في الدولة، بينما يحذر معارضون من أن هذا التوجه قد يعيد إنتاج الشراكة السابقة مع العسكريين التي انتهت إلى صراع على السلطة بعد سقوط نظام البشير.

يخلص المقال إلى أن هذه المبادرة قد لا تعني بداية انتقال سياسي فعلي، لكنها تكشف عن بداية صراع سياسي جديد حول شكل الدولة بعد الحرب. فالمعركة المقبلة لن تكون بين الجيش وخصومه فقط، بل أيضاً بين قوى مدنية مختلفة تسعى لتحديد موقعها في مستقبل السودان عندما تنتهي الحرب.

في الوقت الذي لا تزال فيه أصوات المدافع تحدد إيقاع الحياة في السودان، بدأت ملامح معركة سياسية صامتة تتشكل في الخلفية. معركة لا تدور في ساحات القتال، بل في مكاتب السياسة وممرات التحالفات المدنية. تسليم مذكرة سياسية إلى قائد الجيش عبد الفتاح البرهان من قبل تحالف مدني جديد ليس حدثاً عادياً، بل إشارة إلى أن بعض القوى بدأت تستعد لليوم التالي للحرب.

هذه الخطوة تأتي في لحظة يعيش فيها السودان فراغاً سياسياً غير مسبوق. الدولة شبه غائبة، الأحزاب ضعيفة أو منقسمة، او ملاحقة والمجتمع الدولي يتحدث أكثر عن الأزمة الإنسانية من حديثه عن الحل السياسي. وفي هذا الفراغ، تحاول قوى مدنية أن تعود إلى المسرح عبر بوابة الجيش، بعد أن فقدت كثيراً من تأثيرها منذ اندلاع الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع.

التحالف الذي يقف خلف المذكرة يضم شخصيات وقوى تعتبر نفسها امتداداً لقوى الثورة، لكنه في الواقع يعكس أيضاً الانقسام العميق داخل المعسكر المدني. فبعض رموزه خرجوا من أحزاب مركزية في الحراك السياسي، مثل تيارات منشقة عن حزب المؤتمر السوداني مع احد جماعات اليسار ليشكلوا مساراً سياسياً مختلفاً عما تبنته قوى مدنية أخرى في الساحة.

هذا التيار يطرح فكرة تبدو في ظاهرها براغماتية إذا كان الجيش هو القوة المنظمة الوحيدة المتبقية في الدولة، وإذا كانت الحرب قد كسرت التوازنات القديمة، فلماذا لا يبدأ مسار سياسي جديد من هناك؟ من وجهة نظرهم، فإن ترك الساحة السياسية فارغة سيمنح القوى الأكثر تنظيماً - سواء كانت عسكرية أو أيديولوجية فرصة لاحتكار المستقبل.

لكن خصوم هذا الاتجاه يرون في الخطوة محاولة لإعادة إنتاج الشراكة القديمة مع العسكريين، وهي الشراكة التي انهارت بعد سقوط نظام عمر حسن أحمد البشير، حين تحولت العلاقة بين المدنيين والعسكريين إلى صراع مفتوح على السلطة. بالنسبة لهؤلاء، فإن أي تقارب مع الجيش قبل إعادة بناء ميزان القوة المدني لن يؤدي إلا إلى إعادة تدوير الأزمة نفسها .

في المقابل، تبدو المؤسسة العسكرية نفسها في وضع معقد. فقيادة الجيش، التي تخوض حرباً شرسة مع قوات الدعم السريع، تدرك أن الحرب لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية دون غطاء سياسي. كما أن الضغوط الإقليمية والدولية تتزايد باتجاه صيغة حكم مدني أو انتقال سياسي يعيد للسودان موقعه في المجتمع الدولي.

لذلك قد تنظر القيادة العسكرية إلى مثل هذه المبادرات باعتبارها فرصة لتشكيل حاضنة مدنية جديدة تختلف عن التحالفات التي قادت المشهد بعد الثورة السودانية 2019. حاضنة أقل صداماً مع الجيش وأكثر استعداداً للتعامل مع الواقع الذي فرضته الحرب.

غير أن السؤال الأكبر ليس في مضمون المذكرة نفسها، بل في ما تعكسه من تحول في المزاج السياسي لبعض القوى المدنية. فبعد سنوات من الشعارات الحادة حول الحكم المدني الكامل، بدأت بعض الأصوات تتحدث بلغة مختلفة: لغة التدرج، والتسويات، وإدارة الممكن بدلاً من انتظار المثالي.

هذه اللغة قد تكون تعبيراً عن نضج سياسي فرضته قسوة الواقع، لكنها قد تكون أيضاً علامة على تراجع سقف الطموحات التي حملتها الثورة في أيامها الأولى. فالسودانيون الذين خرجوا إلى الشوارع مطالبين بدولة مدنية كاملة يجدون أنفسهم اليوم أمام معادلة أكثر تعقيداً: دولة منهكة بالحرب، ومجتمع سياسي منقسم، ومؤسسة عسكرية ما زالت تمسك بالمفاتيح الأساسية للسلطة.

ما يحدث الآن قد لا يكون بداية انتقال سياسي حقيقي، لكنه بالتأكيد بداية صراع جديد على شكل الدولة بعد الحرب. صراع لن يكون بين الجيش وخصومه فقط، بل أيضاً بين قوى مدنية مختلفة، لكل منها رؤيتها الخاصة لما يجب أن يكون عليه السودان في المستقبل.

ولهذا يمكن قراءة مذكرة المدنيين للبرهان باعتبارها إعلاناً غير رسمي عن بدء المعركة قبل الحرب. معركة قد تعيد رسم الخريطة السياسية للبلاد، وتحدد من سيجلس على طاولة السلطة عندما تسكت البنادق أخيراً.

ففي السودان اليوم، لم تعد الحرب وحدها هي التي تحدد المستقبل... بل أيضاً التحالفات التي تتشكل بصمت في ظلها.

اِرحمونا يا حفِظُكُمُ اللهُ من هذا الإيقاعِ القاسي!

محمَّد خلف

ملخص

يرى الكاتب أن السودان غني بثرواته الثقافية كما هو غني بموارده الطبيعية، لكن مشكلته تكمن في عدم صقل هذا الغنى فنياً. فالأغاني السودانية – في نظره – تُقدَّم غالباً دون عناية كافية بالتوزيع الموسيقي أو البناء الفني، مما يجعل الإيقاع يطغى على بقية عناصر العمل الغنائي، فيتحكم في مسار الإنتاج الموسيقي على حساب اللحن والتوزيع.

يوضح الكاتب أن الإيقاع عنصر مهم في حالات الطرب أو الحشد العاطفي والاحتفالي، لكنه لا ينبغي أن يهيمن دائماً. ففي لحظات الصفاء أو التأمل، تميل النفس إلى الموسيقى الهادئة والآلات البسيطة، كما يظهر في بعض تجارب الإنشاد الصوفي أو المدائح النبوية التي تعتمد إيقاعاً خفيفاً أو تكاد تخلو منه حفاظاً على الجو الروحي.

يشير إلى محاولات فنية سودانية لتطوير الأداء الغنائي، مثل تجربة أولاد حاج الماحي التي خففت من سطوة الإيقاع وأدخلت تناغماً جماعياً بين الأصوات. كما يتوقف عند تجارب لاحقة لفرق مثل السمندل وعقد الجلاد، مؤكداً أن التوزيع الموسيقي الواعي، المرتبط بالذائقة المحلية، يمكن أن يفتح آفاقاً جديدة للأغنية السودانية.

يختتم الكاتب بالدعوة إلى تنويع الإيقاعات وتحرير الموسيقى من الرتابة، بحيث تعكس تغير الحالات الشعورية والاجتماعية. فالساحة الفنية، برأيه، تزخر بالأصوات والطاقات، لكن المطلوب هو توظيفها في أعمال جماعية متوازنة تتجاوز هيمنة الإيقاع، وتعبّر بعمق عن تحولات المجتمع السوداني بين الفن والحرب والاحتجاج.

مثلما أنَّ السُّودانَ بلدٌ غنيٌّ بثرواتِه الزِّراعيَّة والحيوانيَّة والمعدنيَّة، فإنَّه لا يقِلُّ كذلك ثراءً مِن جِهةِ أغانيهِ وألحانِه وموسيقاه؛ ومثلما أنَّه قُطرٌ لا يُصَنِّعُ ثرواتِه الاقتصاديَّة، ولكن يُصَدِّرُها في شكلِ منتجاتٍ خام، فإنَّه لا يقومُ بصقلِ منتجاتِه الفنِّيَّة، وإنَّما يُرسِلُها هكذا على السَّليقة؛ فبشكلٍ عامٍّ، الأغاني لا تُوضَّبُ، والألحانُ لا تُنضَّدُ، والموسيقى لا تُوزَّعُ توزيعاً علميَّاً رصيناً، بل يُغَضُّ بشأنِ التَّوزيعِ الطَّرفُ ويُفتَحُ البابُ على مصراعَيْهِ للإيقاعِ، لِيتحكَّمَ بزمنِه المهيمن على كافَّةِ أوجهِ الإنتاجِ الموسيقي.

صحيحٌ أنَّ الإيقاعَ ضروريٌّ للغاية في حالاتٍ تشتدُّ فيها الحاجةُ إلى الطَّرب، فتندفعُ النُّفوسُ اندفاعاً إلى حلبةِ الرَّقص؛ أو للدِّفاع عنها ضدَّ غزوٍ أجنبيٍّ، فتُحشَدُ به الطَّوابيرُ وتُجيَّشُ به الجموع؛ أو لاضطرامِها بالشَّوق في ساحةِ المَولِدِ النَّبويِّ الشَّريف، «فتُضرَبُ له النَّوبَةُ ضرباً، فتئنُّ وترنُّ»؛ ولكن عندما تدعو الحاجةُ إلى تهدئةِ النُّفوسِ وتهذيبِها، «تُنْقَرُ الدُّفوفُ» نقراً خفيفاً، وتتوارى خجلاً مثل فتاةٍ تتأبَّى على الرَّقصِ قبل وقتِ الزِّفاف، أو كموهبةٍ فنِّيَّةٍ طازجةٍ تتحاشى تأديةَ الغناءِ في حفلٍ غنائيٍّ عام. وعندما تخلُدُ الأرواحُ إلى الارتياحِ التَّام، تهجعُ النُّفوسُ ويصمُتُ الإيقاعُ تماماً؛ وهذا ما يُفَسِّر نِشدانَ النَّاسِ الاستماعَ بشكلٍ تلقائيٍّ إلى «أبو علي» بآلةِ العُودِ أو إلى ذلكَ الرَّاعي النَّموذجيِّ بقيثارتِه المصنوعةِ من القصَب، أو الإنصاتِ إلى صنوه الهنديِّ فيما هو يعزِفُ على آلةِ سيتارٍ بسبَّابَتِه النَّحيلة.

في إنشادهِمُ العرفانيِّ، يمتنِعُ «الإخوانُ الجمهوريُّون» بتاتاً عن استخدام الآلاتِ الموسيقيَّةِ جميعها، خَشيةَ من التَّشويشِ على الصَّفاءِ الرُّوحيِّ الَّذي يستدعيه الإنشادُ وينبثقُ حثيثاً عنه. أمَّا في «سمح الوصوف»، فإنَّ أولاد حاج الماحي «يُنقِرونَ الدُّفوفَ» جلسةً وعلى استحياءٍ في حضرةِ مَدحِهم للنَّبيِّ الكريم، ثمَّ يشرعونَ رويداً رويداً في إدخالِ الإيقاعِ الخجول، وفي أياديهِمُ آلاتٌ من الطَّارِ كفيلةٌ بإقامةِ حفلٍ صاخبٍ، إن كان الحالُ هو غيرُ الحال. ومع ذلك، فإنَّهم أوجدوا مجموعةً من الحلول لمشكلاتِ الأداءِ الغنائيِّ المسموع، فقدِ انتقلوا به في سهولةٍ ويُسر من الفرديَّةِ إلى الجماعيَّة؛ كما طوَّروا أداءَ «الكورس» من تطابقِ أصواتِ «الشَّيَّالينَ» التَّقليديِّينَ إلى تناسقِ أصواتِ الجَوقةِ الموسيقيَّة، مع انفرادِ كلِّ واحدٍ منها بميزاتِه الصَّوتيَّة؛ والأهمُّ من ذلك كلِّه أنَّهم خفَّفوا من غلواءِ الإيقاع وطُغيانِه القاسي، والمهيمنِ بشكلٍ واضحٍ على مُعظمِ أشكالِ الأداءِ الموسيقيِّ المسموعِ عبْرَ أجهزةِ البثِّ الإذاعيِّ والتِّلفازيِّ في السُّودان.

ما قام به أولاد حاج الماحي هو بدايةٌ محلِّيَّةٌ موفَّقة، يُمكِنُ البناءُ عليها؛ صحيحٌ أنَّها ليست بدايةً مكتملةَ الأركان، ويُمكِنُ للمتخصِّصينَ في علمِ الموسيقى أن يُنبِّهونا إلى ما أحاطَ بها من جوانبِ القصور؛ ولكنَّها بالنِّسبةِ لنا، نحن غير المتخصِّصين، هي أفضلُ بما لا يُقاسُ من تجربةِ الكورالاتِ الكوريَّةِ الَّتي تمَّ تأديتُها بواسطة طلَّاب معهد الموسيقى والمسرح في السَّبعينيَّات وبداية الثَّمانينيَّات. أمَّا تجربةُ توزيع أغنيةِ «الوُد» من قِبَلِ الموسيقار الإغريقيِّ المصريِّ أندريا رايدر، فإنَّها لم تلقَ استحساناً من أُذُنِ المستمع السُّودانيِّ العادي، ولكنَّها أثبتت -بما لا يدَعُ مجالاً للشكِّ- أهمِّيَّةَ التَّوزيعِ الموسيقي، خصوصاً إذا اكتسبَ لونيَّةً محلِّيَّةً أو استندَ إلى ذائقةٍ سودانيَّةٍ عامَّة؛ وهو ما سعت فرقة «السَّمندل» الموسيقيَّة وفرقة «عقد الجلاد» الغنائيَّة على إرسائه، بدءاً من حقبةِ الثَّمانينيَّات. وبخصوص تجربةِ «بيت العود» الَّتي يصفها البعضُ بأنَّها طفرةٌ موسيقيَّة، فإنَّه لم يصدر بشأنِها حتَّى الآنَ حُكمٌ يطمئنُّ إليه غالبيَّةُ المستمعينَ السُّودانيِّين.

إلى جانب رهافةِ الحسِّ الموسيقي، فإنَّ ما نأملُ في حدوثِه بتوزيعِ الأغاني السُّودانيَّة هو التَّخلُّصُ من طُغيانِ الإيقاع. والإيقاعُ الموسيقيُّ في جوهرِه يقومُ أساساً على ضبطِ الزَّمن. إلَّا أنَّ الزَّمنَ ليس واحداً، بل هو كثير؛ وهو يمضي في السَّهلِ أبطأَ ممَّا هو عليه على رأسِ الجبل؛ ويُحَسُّ بمروره متباطئاً عند اشتدادِ الكَرَب، بينما يُشعَرُ به متسارعاً كالسَّهمِ في حالاتِ الطَّرَب. وإنَّ أفضلَ طريقةٍ للتَّعاملِ مع الزَّمن فيما يختصُّ بالإيقاع هو تجاوُبُه مع تغيُّرِ الحالاتِ، وتشابكِ العلاقاتِ، وانبثاقِ طيفٍ متباينٍ من السِّياقات. من أجلِ ذلك، على ما نعتقد، قد خَرجَ الشُّعراءُ العرب في مطلعِ السِّتينيَّاتِ على عمودِ الشِّعر، ليس حُكماً مُطلَقاً ضدَّ رتابةِ البحرِ الفراهيديِّ الواحد، وإنَّما استجابةً لروحِ العصرِ الَّذي تتميَّزُ بثراءِ التَّجاربِ وتنوُّعِها، فاحتاجَ منهم ذلك إلى تنوُّعِ الإيقاعاتِ بحسبِ تنوُّعِ مُثيراتِ الإحساسِ وتغيُّرِ الأوضاعِ الشُّعوريَّة.

فقصيدةُ التَّفعيلة، تتناغمُ مع الدَّفقةِ الشُّعوريَّة، وتُبقِي في ذاتِ الوقتِ على الوحدةِ العضويَّة للقصيدة، مع تنوُّعِ قوافيها؛ أمَّا قصيدةُ النَّثر، فإنَّها تتخلَّصُ من الوزن، مع تعدُّدِ القوافي أو بدونِها.

تحتشدُ السَّاحةُ الفنِّيَّة بأصواتٍ جميلةٍ ومتنوِّعةٍ في طبقاتِ صوتِها من الجنسين؛ وهذه نعمةٌ كبيرة يُمكِنُ توظيفُها في الأداءِ الجماعيِّ للأعمالِ الغنائيَّةِ الكبيرة؛ هذا إذا لم يتحرَّج المغنُّون من أداءِ أيِّ دور ضمن المجموعة الغنائيَّة. وما لفت انتباهُنا بشأنِ الإيقاع، هو أداءُ خالد محجوب الرَّائع لقصيدةَ حاج الماحي «سمح الوصوف». وقد سعى خالدُ المعروفُ في الأوساطِ الفنِّيَّة باسمِ «خالد الصَّحافة» إلى كسرِ رتابةِ القصيدةِ الطَّويلة باستخدام أصواتِ «الكورس» من الجنسَيْن، ولكنَّه لم يُفلِح في التَّخلُّص من تطابقِ الأصواتِ للجنسِ المنفرد، كما لم يُفلح في كسرِ حدَّة الإيقاع، مثلَما فعل أولاد حاج الماحي؛ ولكن لا تثريبَ عليه، فهو قد تلقَّى تعميداً فنِّيّاً من مصطفى سيد أحمد، الَّذي أهدى له أُغنيتَيْن («من جديد» و«لحظات نديَّة»)، والأملُ معقودٌ أن يقتفيَ سيرتَه في تشجيعِ ذوي الأصواتِ المتميِّزة، وأن يتفوَّقَ عليه في إشراكِهم معه في الغناء أو المديح، عوضاً عن حصرهم في الصُّفوفِ الخلفيَّة، لأداءِ أدوارٍ ثانويَّةٍ تكتفي بترديدِ موتيفاتِ الغناءِ أو المديح.

وتحتشدُ السَّاحةُ الفنِّيَّةُ أيضاً بمهاراتٍ نسويَّةٍ مغايرة، تُوظِّفُ في حفلاتٍ عامَّة، ومبثوثةٍ على الهواء، إيقاعاتِ «الدَّلُّوكةِ» أو «الشتم» لإضرامِ نيرانِ الحربِ الدَّائرة، فيما يتحاومُ حولهنَّ مُستجَدُّو نعمةٍ وأثرياءُ طفيليُّون، لينثروا فوق رؤوسهنَّ أوراقاً ماليَّة ذاتَ فئاتٍ نقديَّةٍ عاليةِ القيمة، ويحشرونها حشراً في حقائبهنَّ أو يُكدِّسونها تكديساً بين أثدائهنَّ سهلةِ الوصول؛ وأحياناً، يُرسِلونَ على جوَّالاتهنَّ، على مرأى من الجميع، تحويلاتٍ رقميَّةً باهظةَ الثَّمن. وفي الجانبِ المقابل، يُوظِّفُ شبابٌ محرومونَ وعاطلونَ عن العمل إيقاعاً مختلفاً لتحشيدِ الشَّوارع باحتجاجاتٍ مناهضةٍ لسوءِ توزيعِ الثَّروةِ وفرصِ العمل، ويُطرقونَ على الصَّفائحِ طرقاً بلا انقطاع، ويُعبِّأونَ حناجرَهم بهتافاتٍ مناوئةٍ لاستمرارِ الحرب، هذا فيما هم يدَّخرونَ إيقاعاً آخرَ لأهازيجِ نصرٍ محتملٍ وانتفاضةٍ قادمة.

أجيال السودان وإهدار التعليم (5)

عثمان يوسف خليل

ملخص

يتناول المقال سؤالًا محوريًا حول مستقبل السودان: أي جيل نريد أن تصنعه مدارسنا وجامعاتنا؟ فالأجيال ليست قضية تعليمية فحسب، بل مسألة مصير وطني. والمطلوب هو جيل يتعلم من أخطاء الماضي، ويؤمن بأن العلم ليس طريقًا للنجاة الفردية فقط، بل وسيلة لبناء مجتمع أكثر عدلًا واستقرارًا.

يشير الكاتب إلى أن بناء هذا الجيل يبدأ بتعليم مختلف؛ تعليم يفتح آفاق التفكير ويشجع الفضول ويجعل الطالب شريكًا في المعرفة، لا مجرد متلق لها. كما ينبغي أن يكون التعليم حاملًا للأمل، يعيد ثقة الشباب في المستقبل ويمنحهم شعورًا بأن الجهد والعمل يمكن أن يقودا إلى حياة أفضل.

يوضح أن الطريق إلى هذا الجيل يواجه معوّقات كبيرة، أبرزها آثار الحرب النفسية والاجتماعية على الأطفال والشباب، وضعف البيئة التعليمية، وانتشار الفقر وعدم تكافؤ الفرص، إضافة إلى غياب التخطيط طويل المدى وفقدان الثقة في قيمة التعليم نفسه.

يرى الكاتب أن معالجة هذه التحديات تبدأ بالاعتراف بها والعمل التدريجي لمعالجتها عبر دعم الطلاب نفسيًا، وتأهيل المعلمين، وتطوير المناهج، وتحسين البيئة التعليمية، مع إشراك المجتمع كله في حماية التعليم. فبناء الجيل الجديد مسؤولية جماعية، وهو الطريق الحقيقي لصناعة مستقبل السودان.

دعونا نتفق على بناء جيلٌ جديد يحمل راية العلم... ونجعل هذا الحلم الممكن والتحدي الحقيقي لمستقبل أفضل..

بعد أن تحدثنا عن التعليم، والحرب، والهوية، نصل اليوم إلى السؤال الذي يختصر كل ما سبق:

ما الجيل الذي نريد أن نراه في السودان؟

أي إنسان نحلم أن يخرج من مدارسنا وجامعاتنا، ليحمل راية العلم، ويؤسس لمستقبل أفضل؟

إن الحديث عن الأجيال ليس حديثًا نظريًا، بل هو حديث عن المصير نفسه. فكل مجتمع، في لحظة ما، يضطر إلى أن ينظر إلى أبنائه ويسأل: هل نُعدّهم لتكرار أخطائنا، أم لتجاوزها؟

إننا يا سادتي نتطلع إلى جيل جديد، لا يحمل عبء الماضي وحده، بل يحمل دروسه. جيل يؤمن بأن العلم ليس وسيلة للنجاة الفردية فقط، بل طريق لبناء مجتمع أكثر عدلًا وتحررا واستقرارًا. جيل يرى في المعرفة قوة ناعمة أقوى من العنف، وفي الحوار المفيد بديلًا عن الصراع، وفي الاختلاف فرصة لا تهديدًا. لكن هذا الحلم لا يتحقق بالتمنّي.

هذا يقودنا إلى السؤال الحقيقي وهو: كيف يتم ذلك؟

أولًا: تعليم يفتح الأفق لا يضيّقه:

لا يمكن صناعة جيل مختلف بعقلية تعليمية قديمة. نحتاج إلى تعليم يحرّك الفضول، لا يقتل الأسئلة. تعليم يدرّب على التفكير، لا على الحفظ فقط. تعليم يجعل الطالب شريكًا في المعرفة، لا متلقيًا سلبيًا لها. وهنا نصل لنتيجة مهمة وهى انه حين يشعر الشاب أن التعليم مرتبط بحياته ومستقبله، يصبح العلم خيارًا داخليًا، لا فرضًا خارجيًا.

ثانيًا: بناء الثقة في المستقبل:

جيل الحرب غالبًا ما ينشأ وهو يشعر بأن المستقبل غامض أو بعيد المنال. لذلك لا بد أن يكون التعليم حاملًا للأمل، لا مجرد نظام امتحانات. فالأمل هنا ليس خطابًا عاطفيًا، بل شعورًا واقعيًا بأن الجهد له معنى، والطريق ـ رغم صعوبته - يقود إلى نتيجة.

ثالثًا: إعادة وصل الإنسان بالمجتمع

التعليم الحقيقي لا يصنع أفرادًا معزولين، بل مواطنين يشعرون بالمسؤولية تجاه مجتمعهم.. لذلك نريد جيلًا يرى في نجاحه الشخصي جزءًا من نجاح وطنه، لا طريقًا للهروب منه.

وهذا يتطلب تعزيز قيم التعاون، والعمل الجماعي، والاحترام المتبادل، لأنها الأساس الذي يُبنى عليه أي مستقبل مستقر.

المعوّقات التي يجب أن نعرفها:

لكي نصل إلى هذا الجيل، علينا أن نكون صريحين مع أنفسنا. فهناك عقبات حقيقية لا يمكن تجاوزها إلا بفهمها أولًا.

1- آثار الحرب النفسية والاجتماعية:

كثير من الأطفال والشباب يعيشون تجارب فقد وخوف ونزوح أثرت في قدرتهم على التركيز والتعلّم. تجاهل هذه الحقيقة يعني بناء تعليم فوق أرض غير مستقرة نفسيًا.

2- ضعف البيئة التعليمية:

مدارس مدمّرة أو مكتظة، نقص في المعلمين، أدوات محدودة، مناهج غير محدثة... كل ذلك يجعل العملية التعليمية أقرب إلى محاولة البقاء منها إلى صناعة مستقبل.

3- الفقر وعدم تكافؤ الفرص:

حين يصبح التعليم عبئًا اقتصاديًا على الأسر، يخرج آلاف الأطفال من المدرسة قبل أن تبدأ أحلامهم أصلًا.

4- غياب الرؤية طويلة المدى:

أخطر المعوقات هو التفكير القصير. فبناء جيل جديد يحتاج إلى سنوات من الصبر والتخطيط، لا إلى حلول سريعة تبحث عن نتائج فورية.

5- فقدان الثقة:

بعض الشباب فقدوا ثقتهم في التعليم نفسه، بعد أن رأوا خريجين بلا فرص، وشهادات بلا تأثير. إعادة هذه الثقة معركة أساسية لا تقل أهمية عن بناء المدارس.

كيف نعالج هذه المعوّقات؟

العلاج يبدأ بالاعتراف، ثم بالعمل التدريجي الواقعي:

- دمج الدعم النفسي والاجتماعي في العملية التعليمية.
- تدريب المعلمين ليكونوا قادة تغيير لا ناقلي معلومات فقط.
- تطوير مناهج تربط المعرفة بالحياة اليومية.
- توفير بيئة تعليمية عادلة تضمن الحد الأدنى من الفرص للجميع.
- إشراك المجتمع كله في حماية التعليم، لا تركه عبئًا على الدولة وحدها.

فالمستقبل لا يُصنع داخل الوزارة فقط، بل داخل البيوت، والمدارس، والشارع، وفي طريقة نظرنا إلى العلم نفسه.

نحو الجيل الذي نحلم به:

إن الجيل الجديد الذي ننتظره ليس جيلًا مثاليًا بلا أخطاء، بل جيلًا قادرًا على التعلّم من الخطأ، وعلى التفكير قبل الانفعال، وعلى الإيمان بأن العلم طريق للخلاص الجماعي لا الفردي فقط.

جيل يعرف أن الوطن لا يُبنى بالشعارات، بل بالعقول التي تملك الشجاعة لتفكر، والقدرة لتعمل، والإصرار لتستمر.

حكاية من بيئتي (27)
عَظَمَة الكمالي (2/2)

محمد احمد الفيلابي

ملخص

تروي القصة سيرة الحاج كمال الدين الذي حوّل فكرة بسيطة إلى مشروع تنموي متكامل في قريته، حين قرر إنشاء سبيل للمياه في السوق وفق تصميم علمي يضمن النقاء والاستدامة. لم يكن مشروعاً تقليدياً، بل نموذجاً متقدماً في الترشيح والتبريد ونظام الصنابير بالضغط، ما جعله تجربة رائدة في وعي البيئة وخدمة الناس.

توسّع حلمه ليشمل السوق والمستشفى، فعمل على تنظيم التجارة، ومنح الثقة لأبناء المنطقة، وفتح الأبواب للتجار من مختلف المدن، مما أنعش الحركة الاقتصادية وخلق روح الالتزام والانضباط. كما دعم الزراعة، واشترى الفائض من الخضار ليُوزّع على الفقراء والمؤسسات التعليمية والصحية، في رؤية اجتماعية تعزّز التكافل والعدالة.

واجه في بداياته اتهامات بالجنون والبخل، لأن أفكاره سبقت زمنه، ولأنه أنفق ماله في خدمة قريته بدل المدن الكبرى. لكن التجربة أثبتت عكس ذلك؛ فقد كان مثالاً للمؤسسية والاستدامة، إذ ظل السبيل قائماً بكفاءته لعقود، شاهداً على أن التنمية الحقيقية لا تقوم على الفرد بل على نظام يحفظ الإنجاز بعد رحيل صاحبه.

تنتهي الحكاية بالتأكيد أن ما صنعه كمال الدين لم يكن مجرد مشروع خيري، بل رؤية شاملة لبناء الإنسان والبيئة معاً، وأن مثل هذه التجارب تستحق أن تُدرَّس وتُستلهم، لأنها دليل على أن التغيير يبدأ بفكرة صادقة وإرادة واعية.

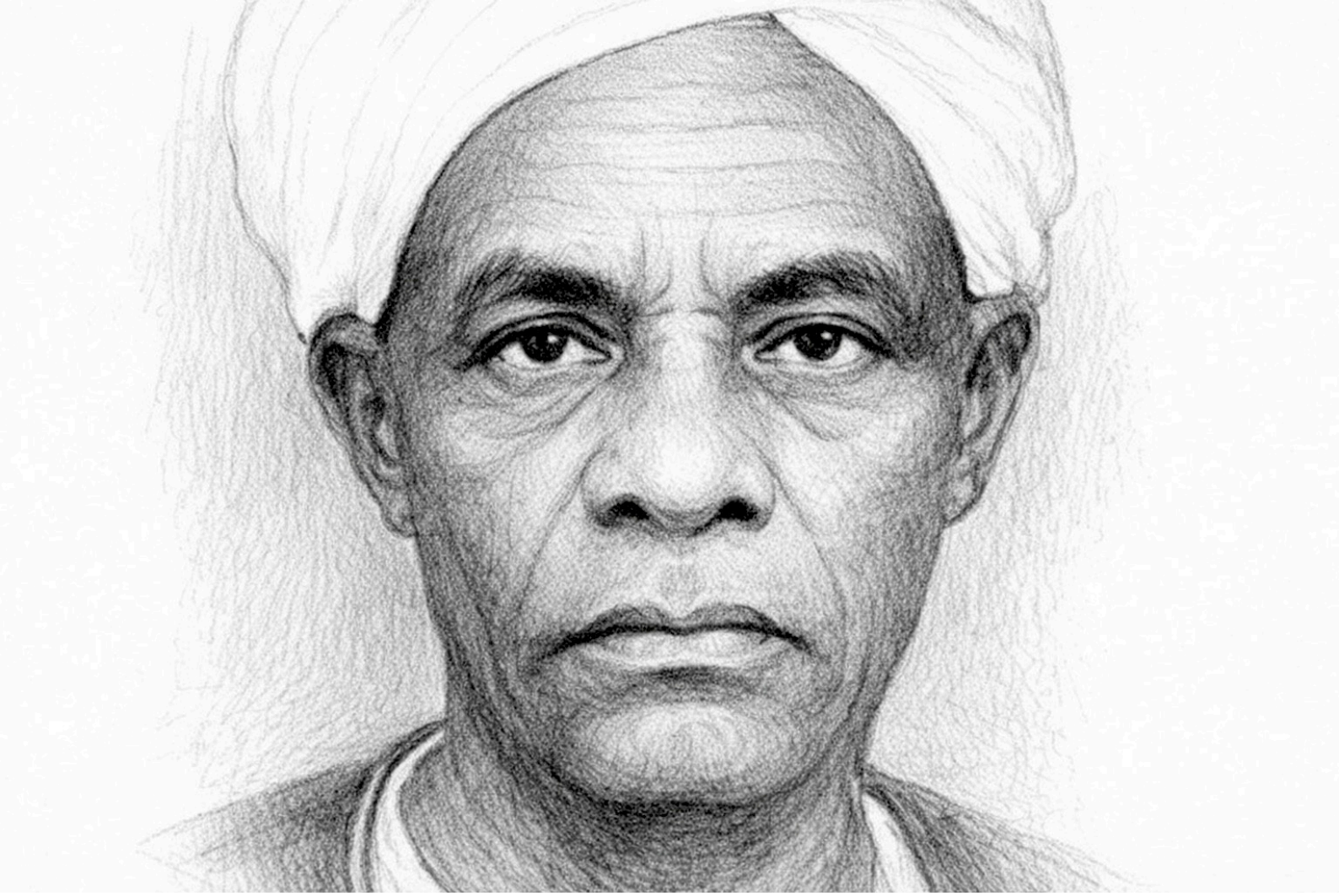

- أرح يا حاج.

أعاده وكيل البص من التحليق مع فكرته الجديدة. فمدّ إليه بقيمة التذكرة.

- مالك عليهو يا (ود حربية)(1)، هسع تلقاهو كان سارح في مصر، ولّا في يوربا ذاتها.

إلتفت (حاج كمال الدين) ليجد أن صاحب الصوت أحد العاملين بالمصنع. فسأله لا كصاحب عمل يعاقب العامل لديه، ولكن ليعلّم الناس الإنضباط.

- إنت ما شغال الليلة يا التوم؟

- وردية ليل يا حاج، وبعد داك عندي إذن في حال إتأخرت، أنا ماشي أجيب أختي تقعد معانا.. الولية دايرة توضع الحمد لله.

ومد إليه بالإذن فاطلع عليه، ثم أعاده له، وعاد إلى فكرته مستخرجاً من مقطفه ورقة كتب عليها مهام اليوم بالمدينة.. البنك.. مخازن السكة حديد.. مكتب البريد والبرق.. مكتب التعليم، ثم المنطقة الصناعية.

كان يخطط لإنشاء سبيل للسقيا في السوق. وكعادته سيستشير عدداً من الحدّادين والسبّاكين حتى يستطيع تنفيذ المشروع بأفضل ما يمكن. واتفق مع أمهر صانع فخار على تجهيز دستة أزيار بمواصفات محددة، تشمل السعة والمتانة. وفي خاطره المبنى الذي يمنع دخول الحيوانات والطيور، ويسمح لتيار الهواء أن يعبر ليقوم بتبريد الماء.

كان البص قد وصل إلى المرسى، فهرع كلُ راكب ليقضى حاجته ويلحق بتوقيت العودة، ومن بينهم (كمال الدين).

بعد أيام شهد الناس ذلك المبني (المزيرة) المكوّن من حائطين في الناحية الشرقية والغربية، وغطاء الشبكة المعدنية (2) على الجانبين الشمالي والجنوبي، وبالداخل الأزيار المتراصّة ترتبط ببعضها بمواسير. يستقبل أولها الماء من الخزان الذي يعمل بنظام العوامة.. ثم يمر الماء في مرحلة ما عبر مرشّح طبيعي من الحجارة والرمل والحصا، ليصل الماء إلى الزير الأخير نقياً بارداً، حيث الصنبور الذي يعمل بنظام الضغط ليسكب ما يملأ الكوب المربوط بسلسلة متينة إلى الحاجز الحديدي دون زيادة أو نقصان. كانت المرة الأولى التي يرى فيها الناس هناك صنابير الضغط المصمّمة للحفاظ على مورد الماء.

إنها عبقرية من تسيطر عليه فكرة الاستدامة البيئية. من يعمل على تعليم الناس دروساً علمية عملية.

لاحقاً إنتصبت أربعة أعمدة أسمنتية حاملة بناء يعلو السبيل، بيد أن أرضيته لا تلامس سقف السبيل، بل يحميه ويمنحه المزيد من الظلال، أراده المؤسس ليكون متحفاً يحوي

المنتجات التراثية والمستحدثة بالمنطقة.

ما زال السبيل موجوداً بعد عشرات السنين، وبذات الكفاءة في العطاء. الأزيار بأغطيتها الخشبية الضخمة تشمخ دون أن يغطيها الطحالب، وتشي أرضية السبيل، وبالطبع الأزيار بأن مهام التنظيف الدورية لم تتوقف.

ما كان ليرضى عن الأستاذ عصام الحاج، أو عنيّ ونحن نكتب عنه، لأنه لم يفعل كل ما فعل ليقول الناس عنه، والشاهد أنه لم يضع إسمه على أي مؤسسة شيّدها، بل حتى السوق الذي شيّده من حر ماله لم يحاول أن يستأثر به، فقد جلب أبناء القرية التجار من مختلف المدن ومنحهم الدكاكين الكبيرة، وقسّم بينهم صنوف التجارة، فتجد المغلق ومحل الملبوسات ومحال الترزية، وخلف دكان الإجمالي تربض كارو عمك (سعد) على أهبة الاستعداد لتوصيل طلبات أصحاب دكاكين القطاعي بالنواحي، والضامن لهم هو (كمال الدين). منحهم الثقة، فاستجابوا لذلك، ولم يتأخر أي منهم عن السداد.

في الجانب الغربي من السوق تجد المخبز والمطعم والمقهى، إكمالاً لصورة السوق الذي كان أسبوعياً، فأصبح ككل أسواق المدن يعمل يومياً لساعات متأخرة تلبية لاحتياجات المواطن. وفي سوق الخضار قصة أخرى تحكي عن بعد نظر المؤسّس، فبد أن أقنع المزارعين بزراعة الخضروات كان يمنح بعض رواد السواق المال (سراً) ليبتاعوا منهم حتى يعودوا في اليوم التالي. ومن ثم يأتي بنفسه آخر اليوم فيبتاع كل ما لم يباع من خضار فيقسمه على الفقراء، والنصيب الأكبر يذهب إلى داخلية مدرسة البنات الوسطى. ولم يكن غريباً أن يُرى حاملاً الخضار على كتفه ماضٍ به إلى (ميوز) (3) المعلمين والكادر الصحي، ومُوظفي مختلف المؤسسات.

في ذلك اليوم أمسك بي بواب المستشفى، فعرفت فيه زميل دراسة الثانوي العام، إبن الخفير السابق فقد أورثوه المهنة. تذاكرنا أبناء المنطقة الذي كانوا بالمستشفى، الممرضين الذي أصبحوا مساعدين طبيين، والممرضات، ومن بينهن من أصبحت سستر أو قابلة أو زائرة صحية، والكادر الفني من تدرّج منهم في مهنته وهاجر أو نقلته الوزارة إلى مستشفى آخر، وعن الذين أصبحوا يتاجرون بالمهنة. في بداية عمل المستشفى كان معظم الكادر من المستجلبين من الخارج، وشيئاً فشيئاً تأهل أبناء المنطقة وحلوا محلّهم، وهذا ما خطّط له المؤسس في جانب النهضة بالبيئة الاجتماعية.

لاحقاً عندما لمس أبناء المنطقة ما حل بالمستشفى من إهمال، بادروا لاعادة تأهيلها وأفلحوا في ذلك، فالأبناء المغتربون في كل مكان ما بخلوا على قبلة أهلهم في زمن عزّ فيه من يقف خلف المواطن المسكين. وتظل جل العناصر الأخرى متعطّلة سحباً على ما عم البلاد كلها من إفساد ودمار متعمّد، وليست الحرب الدائرة الآن إلا رأس جبل الجليد في ما حلّ بالبلاد.

حدثني أحد خبراء التنمية الريفية أن هذه التجربة تُدَرَّس باحدى الجامعات الألمانية لكنه لم يكمل لي المعلومة، كما لم أفلح في العثور على تأكيد لها.

ثم هل نحن في حاجة لمن يقول لنا عن التجربة ونحن نعيشها؟

في بداية السبعينات تنادى أهل القرى ليجتمعوا في بيت (كمال الدين) لمشاهدة التلفزيون. كان أول يوم يصل فيه البث إلى منطقتنا. ساعتان من الإدهاش عشناها ليلتها ونحن أطفال. ولعله قصد أن يقول لنا أن التطوُّر في العالم يمكن أن يأتيكم في مكانكم، ذلك مثلما كان يقول أن اليابان ستسود العالم لأنها اهتمت بتطوير البشر، فكذّبه البعض وصدقت نبوءته. ذلك أن أصحاب التفكير المبدع يستطيعون قراءة ما حولهم.

حين عودتي ذلك النهار من المستشفى وجدتها متكومة في أحد الظلال، عرفتني وندهت على باسم أمي كعادتها منذ كان صوتها يملأ أرجاء المستشفى بدعوات الشفاء للمرضى، ومكنستها لا تفارقها. بادرتني..

- حسدوه... كتلوه بالمغصة... ونحن أدونا الشارع.

جاء أحدهم مسرعاً وهمس في أذني أنها قد جُنّت منذ أحيلت للمعاش.

الجنون.. الاتهام الذي لاحق (كمال الدين) عند بداية مشروعه. إذ من يترك نعيم القاهرة والمدن الكبرى، ثم يأتي ليدفن أمواله في قرية منسية؟

اتهموه بالجنون، وتلك ضريبة كل من يختلف عن الآخرين في تفكيره. ولأن ديدن أعداء النجاح البحث عن أي منقصة فيمن يتفوّق عليهم، لاحقوه بتهمة أخرى. قالوا عنه أنه بخيل، ذلك لأنه لا يساوم في سعر سلعته، وإن جاءه من يبتاع منه شيئاً بمئات وآلاف الجنيهات لن يمنحه السلعة إن كان ما بحوزته ينقص جنيها واحداً، وما على المشتري إلا أن يعود ليكمل المبلغ. وهكذا كان يعلّم الناس الإنضباط. لكنهم قالوا إنه الشح.

وهل من شحيح يمنح عمره وثروته المالية

والفكرية حتى يرفع من شأن قريته؟
ولكن...
قلّما تجد فكرة تطويرية مسنودة بمؤسسية تنهض بها، وتجعلها مستدامة. فالكثير من المشروعات الرائدة والأفكار العملاقة تموت بموت أصحابها، أو انشغالهم عنها. فالتنمية هي آخر ما يفكر فيه السياسيون لدينا.
ولـ (الحاج كمال الدين حكايات لا تنتهي)، لكن في بيئتي حكايات أخرى.
نلتقي في احداها في المرة القادمة.

الهوامش

(1) العم عبد القادر على حربية، وقد جعله يلبس اليونيفورم أسوة بمفتشي السكة حديد. ينتهي عمله بالبص فيغشى مكتب البوستة ليحمل الخطابات والبرقيات إلى أهل قريته، ومثله آخرون يتطوعون بنقل الفرح إلى الناس، حين كانت الخطابات مصدر فرح وحلقة تواصل، قبل أت تتطور الاتصالات.
(2) ألواح السكسيبيندا
(3) ميوز.. جمع ميز.. أصلها برتغالي أو أوردي وتعني المكان الذي يوجد به الطعام أو المطبخ أو الطاولة التي عليها الطعام. وتطلق لدينا على البيوت الخاصة بالكادر التعليمي أو الصحي أو خلافه تُشيّد بجوار مؤسساتهم.

تعادل بطعم الانتصار للهلال في المغرب...

والأنظار تتجه إلى كيغالي لحسم بطاقة نصف النهائي

ملخص

شهدت مواجهة ذهاب ربع نهائي دوري أبطال أفريقيا فجر الاحد الماضي والتي جمعت بين نهضة بركان المغربي والهلال واحدة من أكثر المباريات إثارة في هذه المرحلة من البطولة، بعدما انتهت بالتعادل الإيجابي 1-1 في المغرب، في نتيجة اعتبرتها العديد من المواقع الإفريقية إيجابية للفريق الازرق، بينما رأت وسائل إعلام مغربية أنها تعادل بطعم الخسارة للفريق البركاني. وقد عكست ردود الفعل الإعلامية بعد المباراة حجم الإثارة التي صاحبت اللقاء وأهميته في رسم ملامح التأهل إلى نصف النهائي.

بداية صادمة لبركان

دخل الهلال المباراة بخطة واضحة تقوم على التنظيم الدفاعي والاعتماد على الهجمات المرتدة السريعة، وهي استراتيجية نجح الفريق في تنفيذها بشكل مثالي منذ الدقائق الأولى. وعلى الرغم من سيطرة الفريق المغربي على الكرة في أغلب فترات الشوط الأول، فإن الهلال كان الطرف الأكثر خطورة في التحولات الهجومية.

وفي الدقيقة الثالثة عشرة، نجح الهلال في توجيه ضربة مبكرة لأصحاب الأرض، عندما انطلق المهاجم المالي أداما كوليبالي من الجهة اليمنى متجاوزاً الدفاع البركاني بمهارة قبل أن يمرر كرة مثالية داخل منطقة الجزاء، استغلها عبد الرزاق عبد الرؤوف عمر ليسكنها الشباك، معلناً تقدم الفريق الهلالي وسط صدمة الجماهير في الملعب البلدي بمدينة بركان.

هذا الهدف المبكر أربك حسابات الفريق المغربي الذي وجد نفسه مطالباً بالعودة سريعاً إلى المباراة أمام خصم منظم دفاعياً ويجيد إغلاق المساحات.

صمود دفاعي للهلال

بعد الهدف، تراجع الهلال إلى مناطقه الدفاعية مع الاعتماد على الكثافة العددية في وسط الملعب، وهو ما صعّب مهمة لاعبي بركان في اختراق الدفاع الازرق. ورغم محاولات أصحاب الأرض عبر الكرات العرضية والتسديدات من خارج المنطقة، فإن الدفاع الهلالي بقيادة الحارس فريد ويدراوغو نجح في التعامل مع معظم المحاولات.

ضغط مغربي متواصل

في الشوط الثاني، كثّف نهضة بركان ضغطه الهجومي بحثاً عن هدف التعادل، خاصة بعد التغييرات التي أجراها المدرب معين الشعباني من أجل تنشيط الخط الأمامي. ومع مرور الوقت، بدأت الفرص تتوالى للفريق المغربي، خصوصاً عبر الكرات الثابتة والاختراقات من الأطراف.

لكن الهلال ظل صامداً بفضل التنظيم الدفاعي والانضباط التكتيكي للاعبيه، وهو ما جعل الفريق المغربي يعاني في تحويل استحواذه إلى فرص حقيقية على المرمى.

نهاية درامية للمباراة

وبينما كانت المباراة تتجه نحو فوز ثمين للهلال خارج أرضه، شهدت الدقائق الأخيرة منعطفاً دراماتياً قلب مجريات اللقاء. ففي الوقت بدل الضائع، ارتكب مدافع الهلال ستيفن إيبويلا خطأ داخل منطقة الجزاء بعد عرقلة أحد لاعبي بركان أثناء محاولة عرضية.

وبعد مراجعة اللقطة عبر تقنية الفيديو، احتسب الحكم ركلة جزاء لصالح الفريق المغربي، كما أشهر البطاقة الحمراء في وجه إيبويلا.

تقدم منير الشويعر لتنفيذ ركلة الجزاء في الدقيقة السادسة من الوقت بدل الضائع، ونجح في تسجيل هدف التعادل وسط احتفالات كبيرة من جماهير بركان، لتنتهي المباراة بنتيجة 1-1.

ردود فعل الإعلام الإفريقي

المواقع الإفريقية التي تابعت المباراة اعتبرت أن الهلال خرج بنتيجة إيجابية للغاية من المغرب. فقد أشار موقع africasoccer إلى أن الفريق السوداني كان قريباً جداً من تحقيق فوز مهم خارج أرضه قبل أن يخطف بركان التعادل في اللحظات الأخيرة.

و اعتبر موقع panafricafootball أن الهلال قدم مباراة منظمة للغاية خارج أرضه، ونجح في الحد من خطورة الفريق المغربي رغم الاستحواذ الكبير لصالحه.

كما أشار التقرير إلى أن الهلال لم يكتف بالدفاع فقط، بل حاول استغلال المساحات في الهجمات المرتدة، وكاد أن يضيف هدفاً ثانياً في الدقائق الأخيرة من المباراة بعد خطأ من حارس مرمى بركان أنس الزنيتي، لكن الفرصة ضاعت في اللحظة الأخيرة.

وأكد التقرير أن الهلال قدم مباراة قوية تكتيكياً، ونجح في مفاجأة الفريق المغربي بهدف مبكر أربك حساباته، كما أظهر قدرة كبيرة على الصمود أمام الضغط الهجومي طوال فترات اللقاء.

كما شدد موقع africatopsports على أن الهلال كان في طريقه لتحقيق انتصار ثمين لولا ركلة الجزاء المتأخرة، مشيراً إلى أن التعادل يبقي فرص الفريقين متساوية قبل مباراة الإياب.

في المقابل، جاءت ردود فعل الإعلام المغربي مختلفة نسبياً، حيث اعتبرت العديد من المواقع أن نهضة بركان لم يقدم المستوى المتوقع على أرضه.

وكتب موقع rue20 أن الفريق المغربي خيب آمال جماهيره بعد أن احتاج إلى ركلة جزاء في

الوقت القاتل لتفادي الخسارة أمام الهلال.

أما موقع lesiteinfo فاعتبر أن بركان نجا من فخ الفريق السوداني الذي قدم مباراة تكتيكية ذكية واعتمد على دفاع المنطقة والهجمات المرتدة، وهو الأسلوب الذي أربك أصحاب الأرض طوال المباراة.

ووصفت عدة مواقع إفريقية المباراة بأنها مواجهة تكتيكية من جانب الهلال، حيث نجح في امتصاص الضغط لفترات طويلة، بينما بدا بركان عاجزاً عن اختراق الدفاع السوداني.

وبهذه النتيجة، يبقى الصراع مفتوحاً على بطاقة التأهل إلى نصف نهائي دوري أبطال أفريقيا. ومن المنتظر أن تقام مباراة الإياب يوم الاحد القادم في العاصمة الرواندية كيغالي، حيث يخوض الهلال مبارياته القارية هناك بسبب الظروف التي يشهدها السودان.

وسيسعى الهلال إلى استثمار الأداء القوي الذي قدمه في مباراة الذهاب وتحقيق نتيجة إيجابية تقوده إلى الدور نصف النهائي، في المقابل، يدرك نهضة بركان أن المهمة لن تكون سهلة خارج أرضه، خاصة بعد أن أظهر الهلال قدرة كبيرة على التنظيم الدفاعي والانضباط التكتيكي، ما يجعل مواجهة الإياب مفتوحة على جميع الاحتمالات.